المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الإقتصاد و المالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴷⵎⵙⴰ ⴷ ⵓⵙⵎⵔⵙ

مشروع قانون المالية لسنة 2016



مذكرة تقديم

http://www.finances.gov.ma

شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب

الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

"... لذا، جعلنا من صيانة كرامة المواطن الهدف من كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية. فإقامة المؤسسات، على أهميتها، ليست غاية في حد ذاتها. كما أن النمو الاقتصادي لن يكون له أي معنى، إذا لم يؤثر في تحسين ظروف عيش المواطنين...."

مقتطف من نص الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بتاريخ 30 يوليو 2015 بمناسبة عيد العرش

مذكرة تقديم

الفهرس

مدخل عام 1

الباب الأول :الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية 3

1.1 الإطار المرجعي 3
1.1.1. التوجيهات الملكية السامية 3
2.1.1. أولويات الحكومة 4
2.1. التوجهات العامة 5

الباب الثاني: المعطيات المرقمة 11

1- بنية ميزانية الدولة 11
2- النفقات 13
1.2. نفقات الميزانية العامة 13
1.1.2. نفقات التسيير 14
2.1.2. نفقات الاستثمار 17
3.1.2. النفقات المتعلقة بفوائد وعمولات الدين العمومي 18
2.2. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 19
3.2. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 20
4.2. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الاجل. 20
3- المـوارد 21
1.3. موارد الميزانية العامة 21
1.1.3. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 22
2.1.3. الضرائب غير المباشرة 22
3.1.3. الرسـوم الجمركيـة 23
4.1.3. رسـوم التسجيـل والتمبـر 23
5.1.3. عائـدات ومداخيل أملاك الدولة 24
6.1.3. الاحتكارات والاستغلالات 24
7.1.3. المـوارد المختلفة 24
2.3. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 24
3.3. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة 25
4.3. موارد القـروض المتوسطة والطويلة الاجل 25
4- الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية 25

الباب الثالث: برامج العمل 28

1.3. توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة وتسريع المخططات القطاعية 28

1.1.3. تعزيز نجاعة الاستثمار العمومي عبر تقوية مردودية البنيات التحتية وتسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية 28
1.1.1.3. الأوراش الكبرى للبنيات التحتية وتنمية النقل 29
1.1.1.1.3. الأوراش الكبرى للبنيات التحتية 29

2.1.1.1.3.تنمية النقل..34
2.1.1.3 تفعيل مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 38
3.1.1.3. تسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية 43
1.3.1.1.3. الاستراتيجية الطاقية 43
2.3.1.1.3. الاستراتيجية المعدنية...45
3.3.1.1.3. مخطط المغرب الأخضر..46
4.3.1.1.3. إستراتيجية " هاليوتيس" 51
5.3.1.1.3. رؤية 2020 للسياحة...54
6.3.1.1.3. مخطط « رواج» 57
7.3.1.1.3. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية...................................57
8.3.1.1.3. استراتيجية المغرب الرقمي..58
9.3.1.1.3. حماية البيئة والتنمية المستدامة 59
2.1.3. إنعاش الاستثمار الخاص ودعم تنافسية المقاولة 63
1.2.1.3. تحسين مناخ الأعمال...64
1.1.2.1.3. تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإنعاش الاستثمار............................64
2.1.2.1.3. تحديث الإطار القانوني للأعمال 64
2.2.1.3. تسهيل الولوج للتمويل..69
1.2.2.1.3. تعميق الإصلاحات المتعلقة بالسوق المالية......................................69
2.2.2.1.3. تعزيز وسائل الإدماج المالي...72
3.2.2.1.3. إصلاح المؤسسات المالية العمومية...74
3.2.1.3. دعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل..74
1.3.2.1.3. دعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 75
2.3.2.1.3. النهوض بروح المقاولة وإدماج القطاع غير المهيكل.............................76
4.2.1.3. تطوير اللوجستيك 76
5.2.1.3. تعزيز التكوين المهني...77
6.2.1.3. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير..79
1.6.2.1.3. تنمية البحث العلمي 79
2.6.2.1.3. استراتيجية مغرب ابتكار...80
7.2.1.3. تعزيز وتعبئة الاستثمار الخاص 82

2.3 تقوية دعائم نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل اللائق.....82

1.2.3تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي وتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر 83
1.1.2.3.حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 84
2.1.2.3.تنفيذ البرنامج الجديد لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي 85
3.1.2.3. صندوق دعم التماسك الاجتماعي 88
4.1.2.3. صندوق التكافل العائلي 91
5.1.2.3. إنعاش الإقتصاد الإجتماعي والتضامني 91
2.2.3. إصلاح المدرسة ومحاربة الأمية وتطوير التعليم العالي 92
1.2.2.3. قطاع التربية الوطنية والتربية غير النظامية...92
2.2.2.3. محاربة الأمية..95
3.2.2.3. تطوير التعليم العالي 96
3.2.3. توسيع الحماية الاجتماعية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية 97

1.3.2.3. توسيع التغطية الصحية الأساسية..97
2.3.2.3 تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية 99
4.2.3. تحسين العرض السكني اللائق وظروف عيش المواطنين.....................................103
1.4.2.3. تحسين ظروف السكن وتنويع العرض السكني 103
1.1.4.2.3. القضاء على السكن غير اللائق 103
2.1.4.2.3. تنويع العرض السكني 105
2.4.2.3. تنمية مندمجة للمدن 106
3.4.2.3. تنمية منسجمة ومتجانسة للمجال الترابي 107
1.3.4.2.3. إعداد التراب الوطني...107
2.3.4.2.3. دعم التنمية المجالية..108
3.3.4.2.3. التعمير...108
5.2.3. إنعاش التشغيل...109
6.2.3. الاندماج الاجتماعي للشباب والفئات الهشة وتشجيع المرأة ومواكبة مغاربة العالم.............112
1.6.2.3 الاندماج الاجتماعي للشباب...112
2.6.2.3. المرأة و الأسرة و الطفولة و الأشخاص المسنين 113
3.6.2.3. مغاربة العالم والهجرة...115
4.6.2.3. دعم المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير 117
5.6.2.3. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء 118
7.2.3. التنمية الثقافية والإعلامية والرياضية...118
1.7.2.3. سياسة ثقافية لخدمة التنمية الإجتماعية 118
2.7.2.3.التنمية الاعلامية 120
3.7.2.3.دعم التنمية الرياضية...121

3.3. تسريع تفعيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى 122

1.3.3 تفعيل الجهوية المتقدمة ومواصلة البناء المؤسساتي...122
1.1.3.3 تفعيل المخطط التشريعي للحكومة..122
2.1.3.3. تعزيز دور المجتمع المدني...124
3.1.3.3. الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري 126
4.1.3.3. إصلاح القضاء وتعزيز حقوق الانسان 128
5.1.3.3. تأطير الحقل الديني...130
2.3.3. تحسين حكامة السياسات العمومية 132
1.2.3.3. تحديث الإدارة العمومية 132
2.2.3.3. إصلاح مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين حكامة المحفظة العمومية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص 134
3.2.3.3. إصلاح السياسة العقارية..136
4.2.3.3 تقوية الحكامة الأمنية...137
5.2.3.3. الاشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب..138
3.3.3. تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى 139
1.3.3.3. إصلاح أنظمة التقاعد 139
2.3.3.3. الإصلاح الضريبي...141
3.3.3.3. إصلاح المقاصة 144

4.3.تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون الـمالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية 144

1.4.3. تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون الـمالية 144
2.4.3. مواصلة مجهود الإستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية 147
1.2.4.3. استعادة التوازن الميزانياتي 147
1.1.2.4.3. التحكم في النفقات 147
2.1.2.4.3. تحسين المداخيل 149
2.2.4.3. استعادة التوازنات الخارجية 150
1.2.2.4.3. الرفع من دينامية الصادرات 150
2.2.2.4.3. التحكم في تدفق الواردات 151
3.2.2.4.3. إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة 152
4.2.2.4.3. تعبئة التمويل الخارجي 152

الباب الرابع: الأحكام المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016 153

الملاحق 184

مدخل عام

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2016 في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش وذكرى ثورة الملك والشعب على التوالي بتاريخي 30 يوليو و20 غشت 2015 وكذا في الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك بتاريخ 09 أكتوبر 2015 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة.

ويترجم هذا المشروع إرادة الحكومة وعزمها، خلال السنة الأخيرة من ولايتها، لمواصلة مسلسل بناء دولة الحق والقانون المرتكزة على مبادئ الديمقراطية والحداثة والازدهار والتضامن المستمدة من قيمها السيادية الثابتة وحضارتها العريقة وإشعاعها الإقليمي والدولي.

كما يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2016 في مسار مواصلة تفعيل البرنامج الحكومي الهادف إلى استكمال التنزيل الفعلي للدستور ومتابعة الإصلاحات الهيكلية الكبرى وتوطيد النموذج الاقتصادي المغربي المنبني على تحفيز النمو وخلق الثروة والتوزيع العادل لثمراتها بين جميع المواطنين على مستوى كافة التراب الوطني.

إضافة إلى ذلك، يأتي هذا المشروع، خلال سنة تتسم بتفعيل إصلاحين هيكليين مهمين حيز التنفيذ، ويتعلق الأمر بكل من الجهوية الموسعة التي تعطي للجماعات الترابية دورا محوريا إلى جانب الدولة من أجل تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية، وكذا بالقانون التنظيمي لقانون المالية الذي يفتح آفاق جديدة لتحديث الآليات التدبيرية للمالية العمومية.

ويندرج كذلك هذا المشروع في سياق اقتصادي يتسم بهشاشة النمو على الصعيد الدولي وديناميته المحدودة، إذ يتوقع أن تستقر نسبة النمو العالمي في 3,3% برسم سنة 2015 مقابل 3,4% برسم سنة 2014، كما يتوقع أن تتحسن آفاق نمو الاقتصادات المتقدمة مدعومة بنمو الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع أن يبلغ 3% سنة 2016 مقابل 2,5% سنة 2015 وذلك بالرغم من التراجع المتوقع للنمو الاقتصادي للبلدان الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط. وبالتالي يتوقع أن يبلغ النمو العالمي حوالي 3,8% برسم سنة 2016.

إلا أنه، من المتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي الوطني على وثيرته بفضل الاسترجاع التدريجي لدينامية شركائنا الاقتصاديين الأساسيين وكذا بفعل وثيرة انخفاض أسعار المواد الأولية. وهكذا تبدو توقعات النمو على الأمد المتوسط بالنسبة لمنطقة الأورو ملائمة لتطوير المبادلات التجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط رغم التخوفات من ضعف النمو على مستوى هذه المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2016 في سياق وطني واعد يتسم أساسا بمواصلة جهود استعادة التحكم في التوازنات الماكرو-اقتصادية، والتي مكنت من تخفيض كل من العجز الميزانياتي من **4,9%** إلى **4,3%** من الناتج الداخلي الخام وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات من **5,7%** إلى **2,8%** من الناتج الداخلي الخام على التوالي برسم سنة 2014 وتوقعات نهاية سنة 2015.

كما سجلت التوازنات الخارجية للبلاد نتائج مشجعة بالرغم من السياق الجهوي المتسم بتوالي عدة إحداث غير ملائمة. إذ تراجع العجز التجاري خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 ب **29 مليار درهم** أي ما يعادل نسبة 36,3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014. ويعزى ذلك إلى تراجع الواردات ب **15,9 مليار درهم** وارتفاع الصادرات ب**13,1 مليار درهم.**

من جهة أخرى، وخلال نفس الفترة تم تعويض الانخفاض الطفيف المسجل في مداخيل الأسفار ب **800 مليون درهم** أي بانخفاض يقدر ب 1,9 %، بارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب **2,1 مليار درهم** أي بزيادة تناهز 5,2%.

كما، تواصل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعها لتصل إلى **24,2 مليار درهم** نهاية شهر غشت 2014، أي بزيادة 22,9% مقارنة مع الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014.

وهكذا، تحسنت الاحتياطات الصافية من العملة لتستقر في **213,4 مليار درهم** إلى غاية شهر شتنبر من سنة 2015، أي ما يغطي 6 أشهر و12 يوما من الواردات مقابل 4 أشهر و28 يوما إلى حدود نهاية غشت من سنة 2014.

ومن جهة أخرى، أضحت جهود تنويع النسيج الإنتاجي للاقتصاد الوطني تعطي ثمارها، ويتجلى ذلك في التحسن الملحوظ الذي شهدته القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية والتي يتوقع أن تتسارع وتيرتها لتبلغ 3,4% سنة 2016 مقابل 2,7% بنهاية سنة 2015.

وبناء على الإطار المرجعي المعتمد وعلى العناصر المحددة للسياق الوطني والدولي، يرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2016 على الأولويات التالية:

- **توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة وتسريع المخططات القطاعية؛**
- **تقوية دعائم نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل اللائق؛**
- **تسريع تفعيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى؛**
- **تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية.**

وتطمح الحكومة عبر مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 إلى تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بنسبة **3%** وتقليص عجز الميزانية في حدود **3,5 % من الناتج الداخلي الخام**، وذلك بناء على فرضيات تحدد توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ **70 مليون قنطار** ومعدل تضخم في حدود **1,7% من الناتج الداخلي الخام** ومتوسط سعر برميل البترول في **61 دولار** ومتوسط سعر غاز البوتان في **450 دولارا** للطن.

تقدم هذه المذكرة، الإطار المرجعي والتوجهات العامة وبرنامج عمل الحكومة والمعطيات الرقمية والأحكام والإجراءات المقترحة في إطار مشروع قانون المالية برسم سنة 2016.

الباب الأول :الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية

1.1 الإطار المرجعي

ينبني الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية برسم سنة 2016 على أساس التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطابين الملكيين بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد والذكرى الثانية والستون لثورة الملك والشعب وكذا في الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة.

ويندرج هذا المشروع أيضا في سياق مواصلة تفعيل البرنامج الحكومي في أفق استكمال التنزيل الفعلي للدستور وتسريع وثيرة إنجاز الأوراش الكبرى وتوطيد الإصلاحات الهيكلية خلال سنة 2016 التي تعتبر السنة الأخيرة من ولاية الحكومة.

1.1.1. التوجيهات الملكية السامية

أبرز جلالة الملك في خطاب العرش الذي ألقاه بتاريخ 30 يوليو 2015 وكذلك الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 20 غشت 2015 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب الأولويات التالية:

- الحفاظ على أمن واستقرار البلاد من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على تعزيز قيم الانفتاح والتسامح ومواجهة الإرهاب والتطرف؛
- وضع مخطط عمل مندمج، يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، ويرمي إلى توفير وسائل التمويل الأساسية للورش الاجتماعي الطموح الذي أعطى صاحب الجلالة انطلاقته بهدف تحسين أوضاع المواطنين في وضعية هشاشة في المناطق النائية والمعزولة، وذلك وفقا لجدول زمني دقيق؛
- تطبيق الجهوية المتقدمة بما فيها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة كدعامة حقيقية لمغرب الوحدة الوطنية والترابية والتضامن بين الفئات والتكامل والتوازن بين الجهات؛
- المزيد من الاهتمام بالسياسات الاجتماعية وتنمية المناطق المهمشة والأحياء العشوائية في المناطق الحضرية وذلك من خلال تركيز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التصدي لمظاهر العجز الاجتماعي المسجلة بهذه المناطق ؛
- تعزيز دور المنتخبين المحليين في تفعيل سياسة قرب فعالة لتمكينهم من خدمة وطنهم والمواطنين الذين منحوهم ثقتهم؛
- الحرص على رعاية شؤون المواطنين المقيمين بالخارج وتوطيد تمسكهم بهويتهم، وتمكينهم من المساهمة في تنمية وطنهم وكذا تعزيز مشاركتهم في الحياة الوطنية عبر تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيآت الحكامة والديمقراطية التشاركية؛
- بلورة استراتيجية مندمجة تقوم على التفاعل والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المختصة بقضايا الهجرة وجعلها أكثر نجاعة في خدمة مصالح مغاربة الخارج؛

- القيام بإصلاح جوهري لقطاع التعليم بهدف رد الاعتبار للمدرسة المغربية وجعلها كفيلة بالقيام بدورها التربوي والتنموي المطلوب. كما ستتم صياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون – إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد، ويضع حدا لمسلسل الإصلاح؛

- النهوض بتكوين مهني متجدد وعالي الجودة ولاسيما في التخصصات التي تتطلب دراسات عليا بما يضمن فرص الشغل للشباب؛

- إعادة النظر في أسلوب وتوجهات العمل الدبلوماسي الوطني، مع الالتزام بالمبادئ الثابتة التي يرتكز عليها المغرب في علاقاته الخارجية والمتمثلة في الصرامة والتضامن والمصداقية. وكذا توطيد التعاون مع الخارج من خلال إقامة شراكة متوازنة ومنصفة تتجاوز المصالح الظرفية الضيقة.

خلال خطابه بتاريخ 09 أكتوبر 2015 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، أشار جلالة الملك إلى:

- ضرورة التعبئة قصد استكمال إحداث المؤسسات الدستورية خلال هذه السنة التشريعية، وذلك طبقا لأحكام الفصل 86 من الدستور الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان. كما أنه أصبح من الضروري إحداث مؤسسات جهوية ذات فعالية؛

ويتعلق الأمر خصوصا بإنهاء صياغة مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وبممارسة حق الاضراب وبمجلس الوصاية وإحالتها على مصادقة البرلمان. وكذا بتسريع المصادقة على مشاريع القوانين التنظيمية المعروضة على البرلمان وخاصة، تلك المتعلقة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛

- إن المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية لا تعتبر غاية في حد ذاتها، وإنما أيضا تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات. لذا وجب تنصيب المحكمة الدستورية في أقرب الآجال، كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

2.1.1. أولويات الحكومة

اعتبارا للنتائج المشجعة التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة في إطار تنفيذ برنامجها وفقا للتوجيهات الملكية السامية، ستركز الحكومة عملها خلال سنة 2016، وهي السنة الأخيرة من ولايتها، على الأوراش ذات الأولوية التالية:

- الحفاظ على السيادة الوطنية والدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد؛

- استكمال البناء المؤسساتي وفقا للدستور والمضي قدما في تسريع تفعيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى. ويتعلق الأمر بتنزيل الجهوية المتقدمة وتكريس دور الجماعات الترابية

في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتفعيل إصلاح أنظمة التقاعد وفقا لمبدأ التضامن بين الأجيال مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة للمتقاعدين وتعميم تغطية هذه الأنظمة على الفئات غير المستفيدة ومواصلة الإصلاح الضريبي وإصلاح المقاصة؛

- تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، الذي يؤسس لمرحلة جديدة في مسلسل تعزيز الشفافية ونجاعة المالية العمومية والمحاسبة؛

- مواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية بغية تعزيز ثقة الشركاء الخارجيين وتقوية تموقع بلادنا على الساحة الدولية؛

- تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي وجهود تحويل النسيج الإنتاجي الوطني وكذلك إنعاش التشغيل من خلال تعزيز المجهود الاستثماري العمومي وتشجيع الاستثمارات الخاصة والمقاولة وتحسين مناخ الأعمال وتحديث القطاع المالي وتحسين شروط تمويل الاقتصاد؛

- مواصلة تنزيل سياسة اجتماعية مندمجة لمحاربة الفقر وجميع أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعيين والترابيين من خلال تعزيز الجهود المبذولة لدعم مختلف القطاعات الاجتماعية وتشجيع رأس المال البشري وتحسين ظروف عيش جميع الفئات الاجتماعية على مستوى مجموع التراب الوطني.

وبالموازاة مع هذه الجهود، ستولي الحكومة أهمية خاصة لتعزيز منظومة العدالة والحريات الفردية وتعزيز حقوق المرأة ومغاربة العالم وتقوية آليات التكفل بالفئات الاجتماعية المتواجدة في وضعية هشة.

2.1. التوجهات العامة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية ولالتزامات البرنامج الحكومي، يتمحور مشروع قانون المالية لسنة 2016 حول الأولويات التالية:

- **توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة وتسريع المخططات القطاعية**

بالإضافة إلى الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، تمكنت بلادنا بفضل اعتماد نموذج جديد للنمو الاقتصادي القائم على دعم الطلب وتشجيع العرض من تحقيق مستويات مشجعة للنمو والتحويل التدريجي لبنية النسيج الإنتاجي وتعزيز مناعة الاقتصاد الوطني.

وهكذا، ستواصل الحكومة تفعيل مخطط التسريع الصناعي ودعم تموقع بلادنا على مستوى سلاسل القيمة العالمية، عبر تطوير النظم الصناعية وتقوية الاندماج والموازنة الصناعية في إطار صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات لمواكبة ودعم التطوير الصناعي.

كذلك، وبغية تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليص التبعية الغذائية والطاقية، ستعرف سنة 2016 تسريع تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية. ويتعلق الأمر أساسا بمخطط المغرب الأخضر ومخطط هاليوتيس ورؤية 2020 للسياحة والاستراتيجية الطاقية وبرامج الحفاظ على البيئة.

بالإضافة إلى ذلك، ستحرص الحكومة على توطيد وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعبئة الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية ودعم تنفيذ الأوراش الكبرى البنيات التحتية وتطوير وسائل النقل واللوجيستيك، باعتبارها رافعة للاستثمارات الخاصة، مع ضرورة استغلال الفرص التي يتيحها الإطار القانوني الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما ستتم مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار وكذا مواصلة دعم المقاولات ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا. وهكذا، فمن المرتقب تسريع ارجاعات الضريبة على القيمة المضافة، ومواصلة تصفية "المصدم" المتعلق بها، وتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية، وكذلك أداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمقاولات العمومية مع الحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية، في احترام تام للالتزامات الدولية للمغرب.

كما سيتم تحديث القطاع المالي لمواكبة دينامية الاستثمار والمقاولة عبر تفعيل القانون البنكي والابناك التشاركية وتنويع أدوات الأسواق المالية المتاحة للمستثمرين وذلك موازاة مع مواصلة تحديث الإطار التشريعي لبورصة القيم وللقطب المالي للدار البيضاء. هذا فضلا عن تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

كما سيتم تحفيز القطاع غير المهيكل للاندماج التدريجي في الاقتصاد، وتشديد المراقبة الجبائية والجمركية والحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة، بما يضمن حماية المستهلك المغربي وإرساء قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج الاقتصادي الوطني.

أيضا، ستواصل الحكومة الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة في تنويع الأسواق ودعم التصدير والمقاولات المصدرة من خلال توطيد التدابير التي تمكن بلادنا من الاستفادة التامة من اتفاقيات التبادل الحر، خاصة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الاقتصادات الصاعدة وكذلك تقوية الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأمثل للآثار الإيجابية للسياسة الرشيدة لجلالة الملك المبنية على تعزيز التعاون جنوب-جنوب وخاصة مع دول افريقيا جنوب الصحراء.

- **تقوية دعائم نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل اللائق**

إن النتائج المقنعة التي حققتها بلادنا في مجالات النمو الاقتصادي وتحول الاقتصاد تبقى غير ذات معنى في غياب سياسة توزيع عادل للثروة في إطار مقاربة مدمجة تروم استفادة جميع الفئات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، ستعطي الحكومة الأولوية لتفعيل التوجهات الملكية السامية التي تؤكد على مضاعفة الجهود لمحاربة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل في المناطق النائية والمعزولة، خصوصا في المناطق الجبلية للأطلس والريف وكذا المناطق الصحراوية والجافة والواحات وفي بعض القرى في السهول والسواحل وذلك على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية سواء في مجالات الطرق والماء والكهرباء والتعليم والصحة.

وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على وضع مخطط عمل مندمج، يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بغية توفير وسائل تمويل المشاريع بالتوازي مع تحديد برمجة دقيقة لإنجازها.

هذا وسيتم تنفيذ هذا المخطط مع الحرص على ضمان إلتقائية وتكامل تدخلاته مع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، موازاة مع التأسيس لشراكات مع الجهات في إطار برامجها التنموية، عبر الاستفادة من المؤهلات الجديدة والموارد المالية المتاحة لها من أجل إقامة توازن بين مختلف المجالات ومكافحة الهجرة القروية.

بالإضافة إلى ذلك، تضع الحكومة مسألة التشغيل، التي تعتبر من بين أهم مرتكزات التنمية المندمجة، في مقدمة أولوياتها. وفي هذا الإطار، سيتم إيلاء بالغ الاهتمام لتعزيز التصنيع والاستراتيجيات القطاعية الأخرى، كما يشكل تحفيز الاستثمارات الكبرى، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل، دليلا على مدى اهتمام الحكومة بالتدابير المحفزة على خلق فرص الشغل.

وتشكل هذه التدابير أساس الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تروم وضع التشغيل في صلب السياسات العمومية في إطار مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمؤسساتية المرتبطة بهذه الاشكالية، وكذا مختلف أوجه الخصاص المسجلة على مستوى سوق الشغل والفئات المستهدفة من طرف برامج إنعاش التشغيل.

كذلك، ومن أجل مواكبة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات من الموارد البشرية، يتوقع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016، إحداث 25.998 منصبا ماليا.

وإذا كان تحسين ظروف العيش وتوفير فرص الشغل من المقومات الأساسية لصيانة كرامة المواطن فإن إصلاح التعليم يشكل عاملا محوريا للتنمية. ومن هذا المنطلق، تعتزم الحكومة الانخراط الجاد، بالتعاون مع كافة المتدخلين، في تفعيل هذا الإصلاح الجوهري والمصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي وإعداد الأجيال المستقبلية للمساهمة في التنمية والازدهار وأمن البلاد.

وينطبق الأمر ذاته على الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية مع إيلاء أهمية خاصة لتكثيف وتنويع العرض السكني الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمتوسط وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح والسكن المهدد بالانهيار، وذلك موازاة مع العمل على توفير شروط وظروف السكن اللائق للمواطنين والحد من الاختلالات في مجالات التعمير والبناء، والتي تتصدر أولويات سياسة إعداد التراب الوطني .

وباعتبار المرأة مكونا أساسيا للمجتمع وفاعلا محوريا في عملية التنمية، سيتم العمل على مواصلة وتكثيف البرامج والمشاريع الهادفة لتحسين ظروف عيش النساء والنهوض بأوضاعهن وتشجيع اندماجهن في المسيرة التنموية لبلادنا. وهكذا، وبالموازاة مع التدابير الهادفة إلى دعم المطلقات والأرامل في وضعية هشة، من خلال الصندوقين المخصصين لدعم التماسك الاجتماعي

وللتكافل العائلي وكذا مواكبة النساء في القرى والأحياء المهمشة عن طريق تطوير المشاريع المدرة للدخل، سيتم العمل على مواصلة تفعيل الإجراءات لدعم المساواة في الولوج إلى مناصب اتخاد القرار الإداري والسياسي والاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء ضحايا العنف.

كما سيحظى تفعيل السياسة الحكومية في مجال حماية الطفولة باهتمام وتتبع خاصين، عبر تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين ظروف عيش الأطفال في وضعية هشة وحمايتهم من مختلف المخاطر وإعادة إدماجهم في المنظومة التعليمية والتربوية.

وستولي الحكومة اهتماما خاصا لتأطير الشباب ومواكبتهم من خلال دعم الأنشطة الفنية والإبداعية بكل أصنافها وتقوية شبكة المراكز الثقافية والمكتبات ودور الشباب ومراكز التكوين الرياضي والمراكز السوسيو- رياضية للقرب.

من جهة أخرى، ستتم مواصلة تنفيذ السياسة المندمجة لتدبير شؤون مغاربة العالم، من خلال تحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين، بما يمكن من التجاوب بشكل أفضل وأنجع مع مختلف تطلعاتهم وقضاياهم. وفي هذا الإطار، سوف تركز الجهود على تفعيل التوجيهات الملكية السامية لوضع حد للاختلالات والمشاكل التي تعرفها بعض القنصليات، عبر تحسين التواصل مع أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج ووضع خدمات القرب لفائدتهم وتبسيط وتحديث المساطر في احترام تام لكرامتهم وحماية حقوقهم.

إضافة إلى تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وفي نفس السياق، سيتم تفعيل التوجيهيات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة، بما ينسجم مع القيم النبيلة والحضارة المغربية العريقة، وكذلك مع روح الدستور الجديد وما يفرضه القانون الدولي، وذلك من أجل ترسيخ إشعاع المغرب ضمن محيطه الجهوي.

تسريع تفعيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

يشكل تفعيل الجهوية ركيزة أساسية لتحقيق نمو مدمج من خلال خلق توازن بين دينامية النمو ودينامية الإدماج الاجتماعي والتقليص من الفوارق وكذا بين المجهود التنموي الوطني وخصوصيات كل جهة.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تفعيل القوانين التنظيمية للجهة وباقي الجماعات الترابية الأخرى لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها وأداء دورها التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي جهويا وإقليميا ومحليا. كما سيتم العمل على إرساء صندوقي التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

ولمواكبة هذا التحول الهام على مستوى البنية المؤسساتية لبلادنا، ستتركز الجهود على تسريع اللاتركيز الإداري، وتقوية آليات التعاقد مع الجهة وباقي الجماعات الترابية الأخرى، بما يضمن تعزيز المقاربة المجالية والجهوية في إطار تنزيل السياسات العمومية.

وبالموازاة مع تفعيل هذا الورش التنموي الاستراتيجي الهام، ستتم مواصلة تنزيل الدستور، والإسراع بوضع واعتماد القوانين التنظيمية، والدفع قدما بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ويتعلق الأمر خاصة ب:

- **إصلاح القضاء** وفقا لخارطة الطريق التي حددها ميثاق إصلاح المنظومة القضائية وخاصة من خلال تفعيل المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنصوص القانونية التي تتعلق بتكريس مبدأ استقلالية القضاء وتخليق منظومة العدالة وتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات؛

- **إصلاح نظام التقاعد** باعتباره ورشا مستعجلا ومصيريا لضمان استدامته أنظمته وحقوق المنخرطين فيه، من خلال اتخاد القرارات الضرورية والمستعجلة للحفاظ على التوازن المالي لأنظمة التقاعد في إطار الحوار مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار رأي المؤسسات الدستورية المعنية؛

- **مواصلة إصلاح المقاصة** بما يمكن من مواصلة مجهود توفير هوامش مالية إضافية يتم توجيهها بالأساس لدعم الاستثمار المنتج واستهداف بعض الفئات المعوزة وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة. وهكذا، سيتم تخصيص الهوامش الموفرة على النحو التالي :

  - لضمان استدامة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي للاستمرار في تمويل نظام المساعدة الطبية "RAMED" وبرنامج "تيسير" والمبادرة الملكية "مليون محفظة " وكذا دعم الأرامل في وضعية هشة وكذا برامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

  - لتمويل برنامج مندمج ومتعدد السنوات لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية لتدارك العجز المسجل في هذا الميدان على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني وتحسين الولوج إلى الخدمات الطبية وجودة العرض الطبي ومواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية المرتبطة بتعميم برنامج المساعدة الطبية "RAMED".

- **إصلاح النظام الجبائي،** خاصة فيما يتعلق بتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة ومواصلة إرجاع دين هذه الضريبة وإدماج القطاع غير المهيكل والتقليص من الإعفاءات الضريبية غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا، ومحاربة الغش والتملص الضريبيين.

- **تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية.**

سيؤسس تفعيل إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي سيدخل حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2016، لمرحلة جديدة في مسلسل تدبير المالية العمومية والمحاسبة، ولاسيما من خلال تكريس مبادئ النجاعة وحسن الأداء والتتبع والتقييم مع الأخذ بعين الاعتبار للبعد الجهوي.

وفي هذا الإطار، ستتم تعبئة كافة القطاعات والمؤسسات في مسلسل تنزيل هذا الإصلاح الهام، وذلك وفق المخطط الإجرائي الذي يقره القانون التنظيمي للمالية، والذي يمتد على مدى خمس سنوات ابتداء من فاتح يناير 2016.

من جهة أخرى، تندرج مواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية في إطار تثبيت المجهودات والتدابير المتخذة خلال السنوات الماضية، والتي بفضلها تم تقليص عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات على التوالي إلى 4,9% و5,7% من الناتج الداخلي الخام بمتم سنة 2014، كما يتوقع أن يبلغا على التوالي 4,3% و2,8% من الناتج الداخلي الخام بمتم سنة 2015.

وفي هذا السياق، ينبغي توطيد التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لاستعادة التوازنات الخارجية، خاصة عبر دعم الصادرات وتقنين الواردات من خلال تطبيق معايير الجودة والسلامة ومحاربة الإغراق والتهريب والتصريحات الجمركية الناقصة. بالإضافة إلى تثمين المنتوجات الوطنية، ومواصلة تعبئة التمويلات الخارجية، خاصة الهبات الممنوحة لبلادنا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة.

كما ستتم مواصلة الالتزام باليقظة والتتبع المنتظم لوضعية المالية العمومية من أجل تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% برسم سنة 2016، وذلك من خلال تحسين تحصيل الموارد الجبائية والجمركية وتعبئة الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بالموازاة مع مواصلة ضبط وعقلنة نفقات التسيير ومواصلة إصلاح المقاصة مع العمل على تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية خصوصا القاعدة الرامية إلى حصر موارد الاقتراض في تمويل نفقات الاستثمار.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2015 كما يلي:

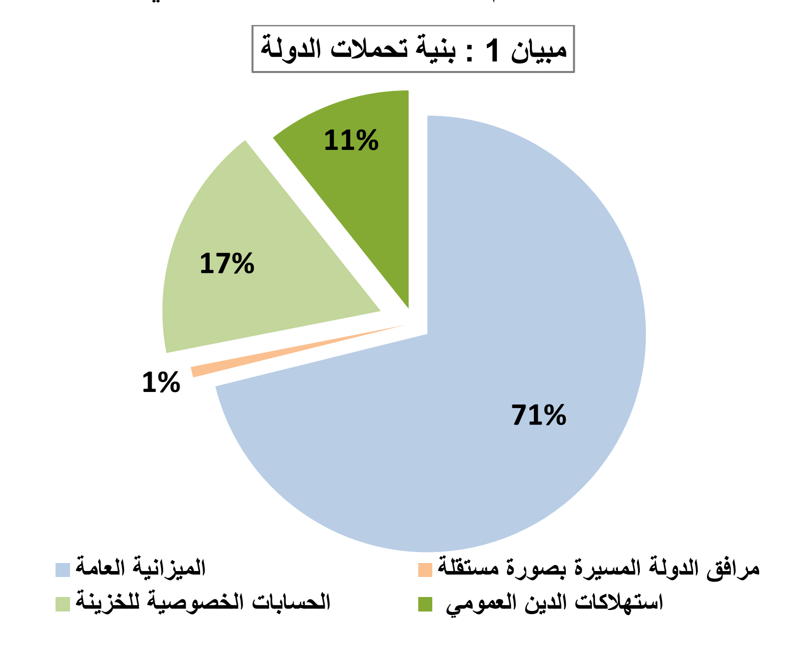
1- بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات برسم سنة 2016 بحوالي 000 976 916 388 درهم بما فيها مبلغ 000 000 260 5 درهم برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية. وبالتالي يصل المبلغ الاجمالي للتحملات دون احتساب المصاريف السالفة الذكر برسم سنة 2016 ما يناهز 000 976 656 383 درهم مقابل 000 179 118 383 درهم برسم سنة 2015 أي بزيادة قدرها 0,14 % .

و تتوزع هاته التحملات عن النحو التالي :

- 000 726 035 273 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الاجل) ؛
- 000 217 006 3 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 000 655 707 66 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- 000 378 907 40 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الاجل.

مبيان 1 : بنية تحملات الدولة

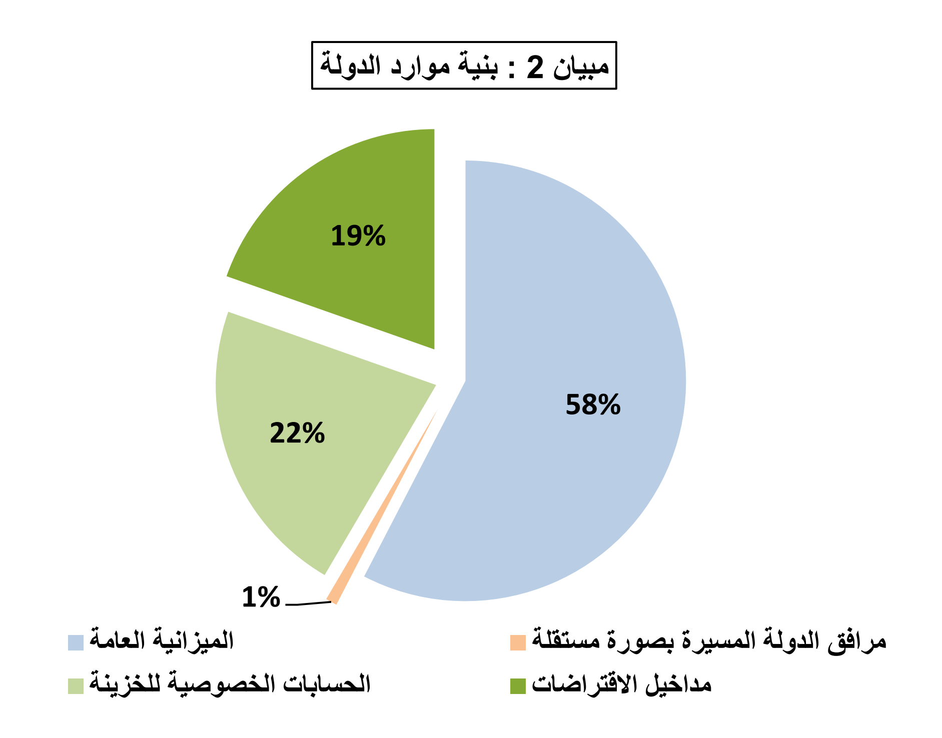


يقدر المبلغ الإجمالي للموارد ب 000 241 854 364 درهم برسم سنة 2016 بما فيها مبلغ 000 000 260 5 درهم تتعلق بالمداخيل المرتبطة بالتسديدات و التخفيضات و الارجاعات الضريبي, و هكذا يقدر المبلغ الاجمالي الصافي للموارد برسم سنة 2016 ب 000 241 594 359 درهم مقابل 000 471 723 347 درهم برسم سنة 2015 أي, بزيادة قدرها 3,41 %.

و تتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

- 000 541 151 207 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة و الطويلة الاجل) ؛
- 000 217 006 3 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- 000 483 936 78 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- 000 000 500 70 درهم لمداخيل الاقتراضات المتوسطة و الطويلة الاجل.

مبيان 2 : بنية موارد الدولة

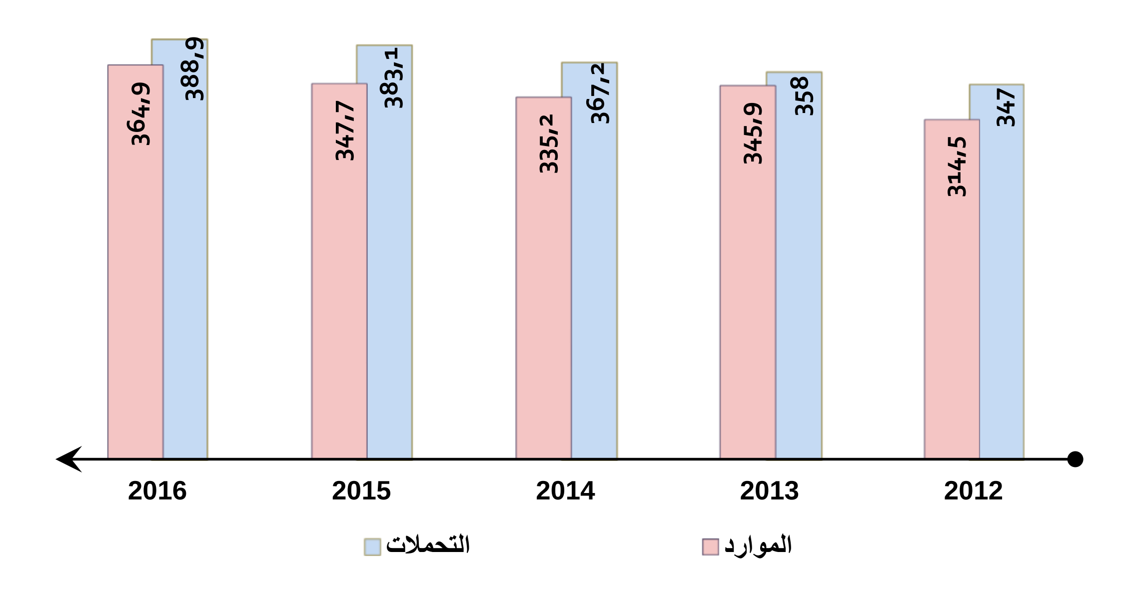


ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات و استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الاجل) ب 000 357 655 53 درهم مقابل 00 076 255 60 درهم برسم سنة 2015؛
- تصل حاجيات التمويل المتبقية لقانون المالية 2016 لما يناهز 000 735 062 24 درهم مقابل 000 708 394 35 درهم برسم سنة 2015، أي بانخفاض قدره %32,02.

يوضح المبيان التالي تطور الموارد و التحملات على مدى خمس سنوات :

مبيان 3 : تطور موارد و تحملات الدولة (بملايير الدراهم)



وتتوزع موارد وتحملات جدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2016 كما يلي:

2- النفقات

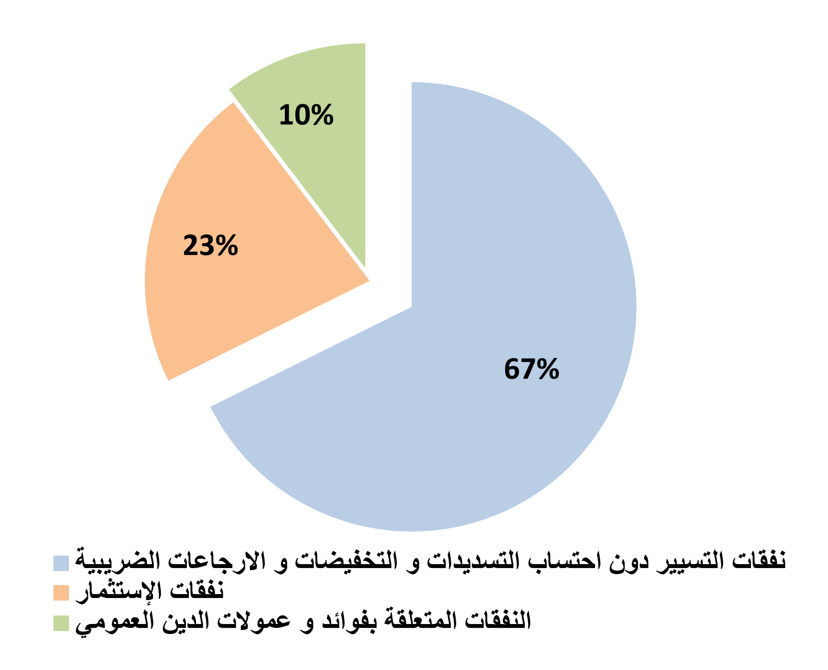
1.2 نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الاجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة؛ باستثناء التسديدات و التخفيضات و الارجاعات الضريبية التي تقدر ب 000 000 260 5 درهم ، كما يلي:

نفقات التسيير...	**183 358 974 000** درهم
نفقات الاستثمار..	**61 392 142 000** درهم
نفقات فوائد و عمولات متعلقة بالدين العمومي..	**28 284 610 000** درهم
المجموع	**273 035 726 000** درهم

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

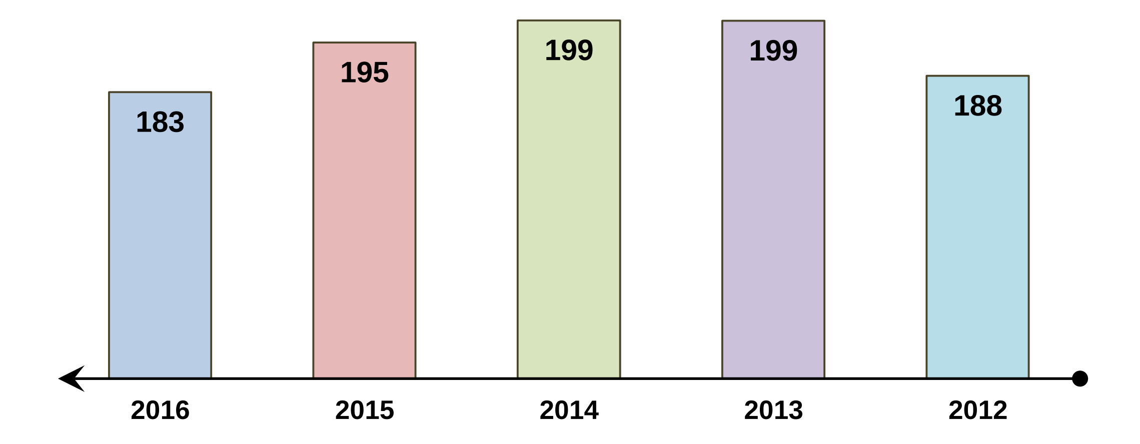
مبيان 4 : بنية نفقات الميزانية العامة



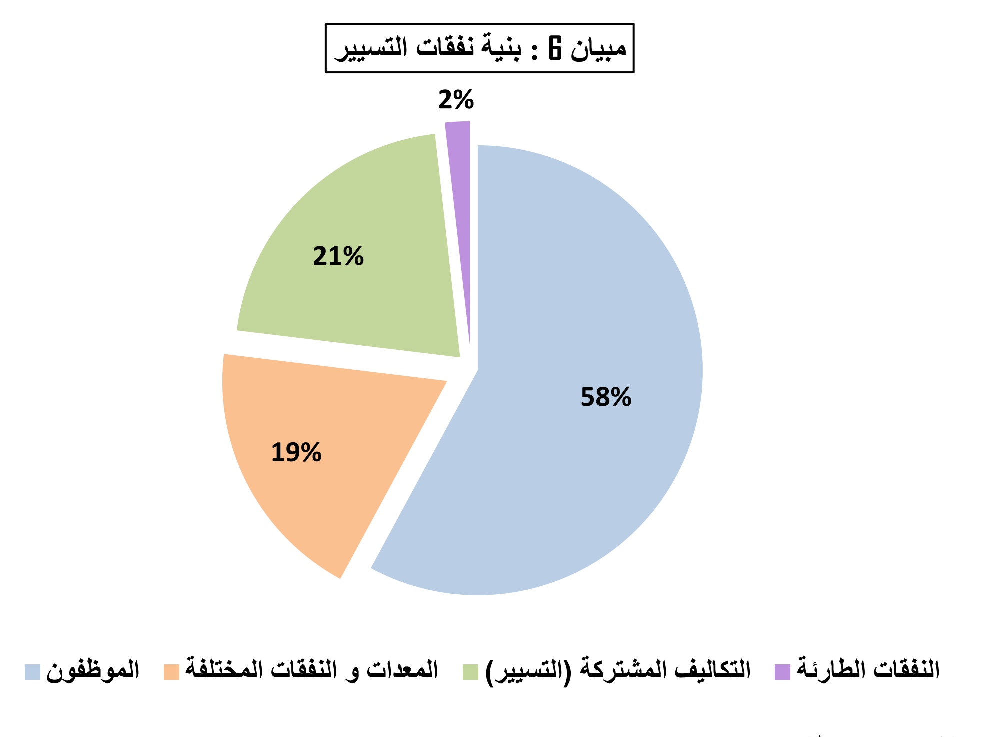
1.1.2. نفقات التسيير

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2016 ما مجموعه 000 974 358 183 درهم مقابل 000 186 762 194 درهم خلال برسم سنة 2015 أي بانخفاض قدره 5,85% .

مبيان 5 : نفقات التسيير (بملايير الدراهم)

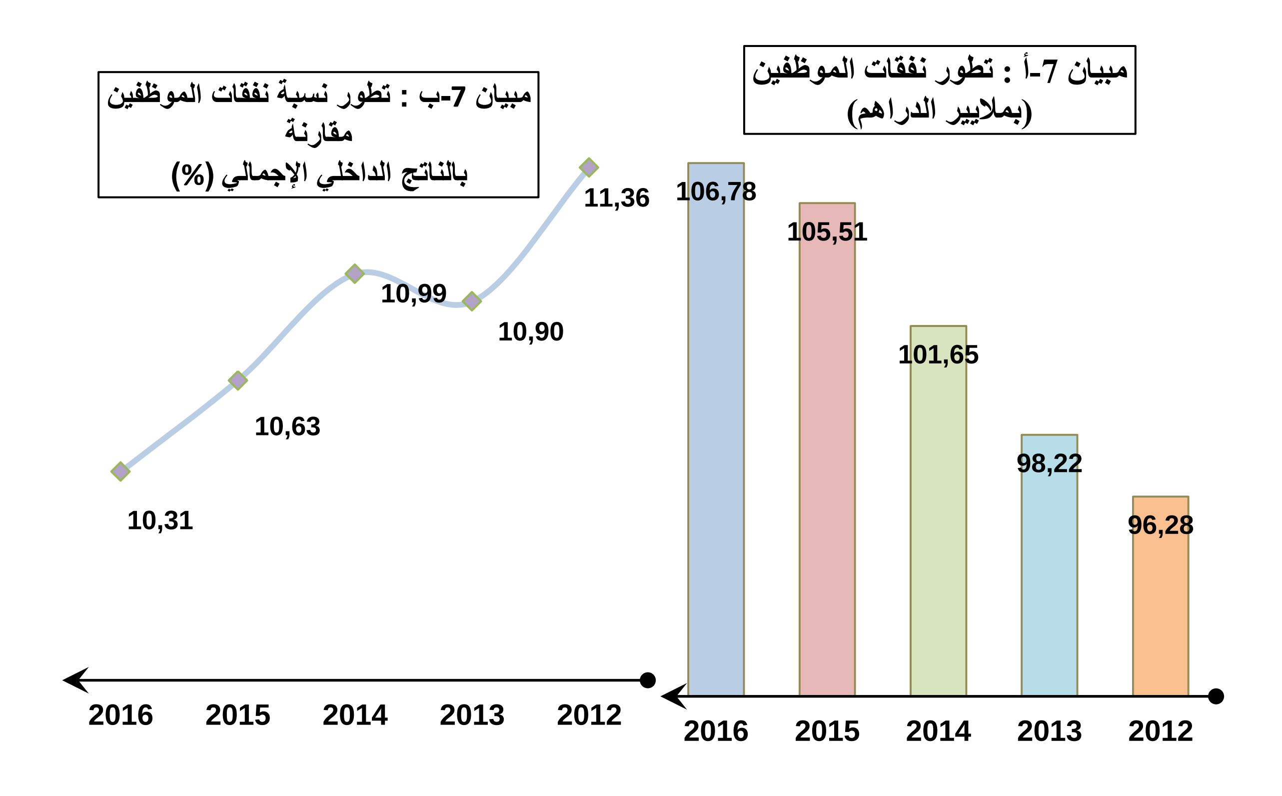


و يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التسيير :



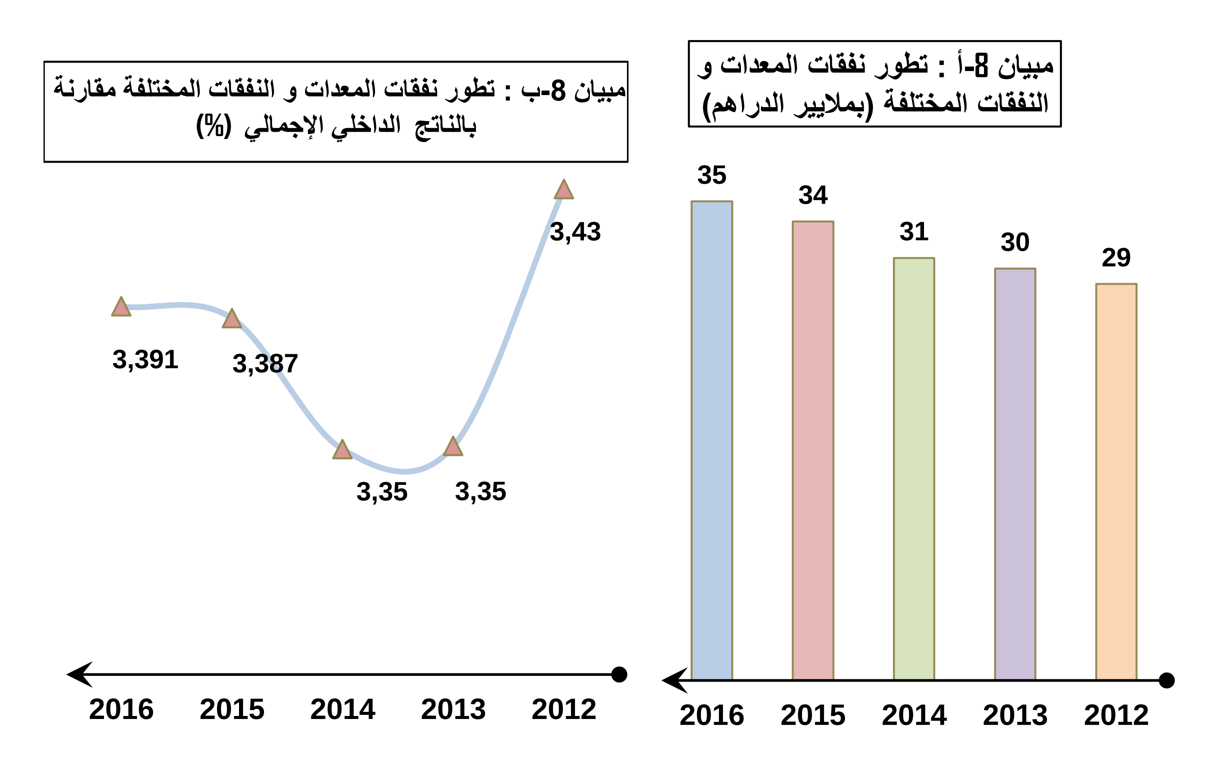
نفقات الموظفيـن:

- تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2016، ما يناهز 000 771 775 106 درهم مقابل 000 061 509 105 درهم برسم سنة 2015 أي بزيادة قدرها 1,2%.



نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة الى 35 101 203 000 درهم سنة 2016، مقابل 33 629 125 000 درهم خلال سنة 2015 أي بزيادة قدرها 4,38%.



وتتوزع هذه الاعتمادات على الشكل التالي :

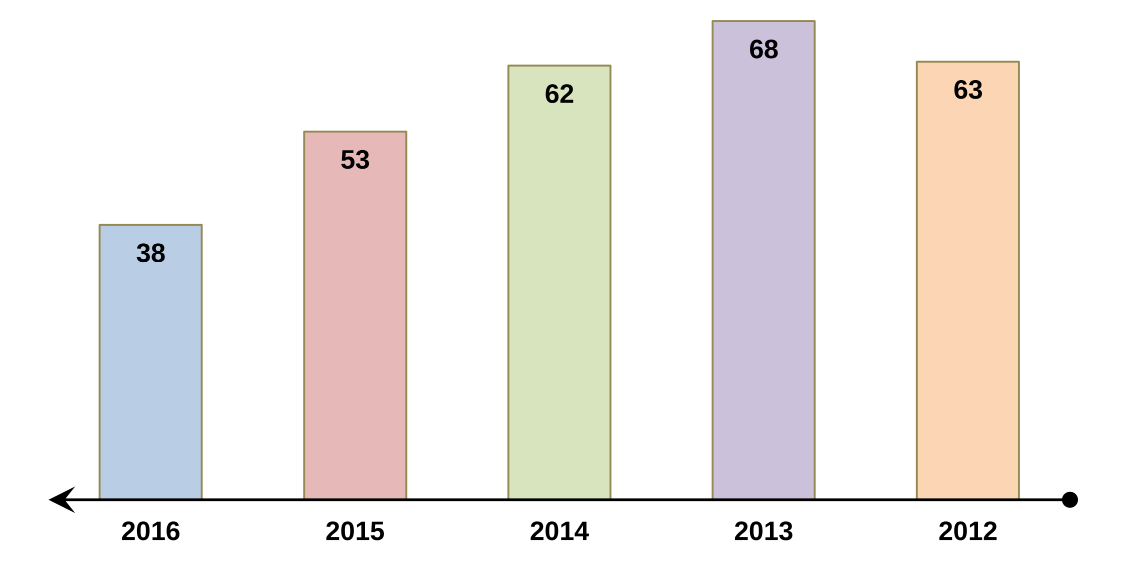
البيـــــــان	اعتمادات 2016 (بالدرهم)
أتاوات الماء والكهرباء والاتصالات...	1 793 856 860
الإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..	15 746 932 195
نفقات أخرى خاصة بالمعدات...	17 560 413 945

التحملات المشتركة – التسيير:

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتحملات المشتركة-التسيير- برسم سنة 2016 ما يناهز 38 182 000 000 درهم مقابل 52 624 000 000 درهم برسم سنة 2015، أي بانخفاض قدره 14 442 000 000 درهم (27,44%).

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية الإعانات المرصدة لدعم أسعار المواد الأساسية وتمويل مساهمة الدولة كمشغل في الصندوق المغربي للتقاعد.

مبيان 9: تطور التكاليف المشتركة - التسيير (بملايير الدراهم)



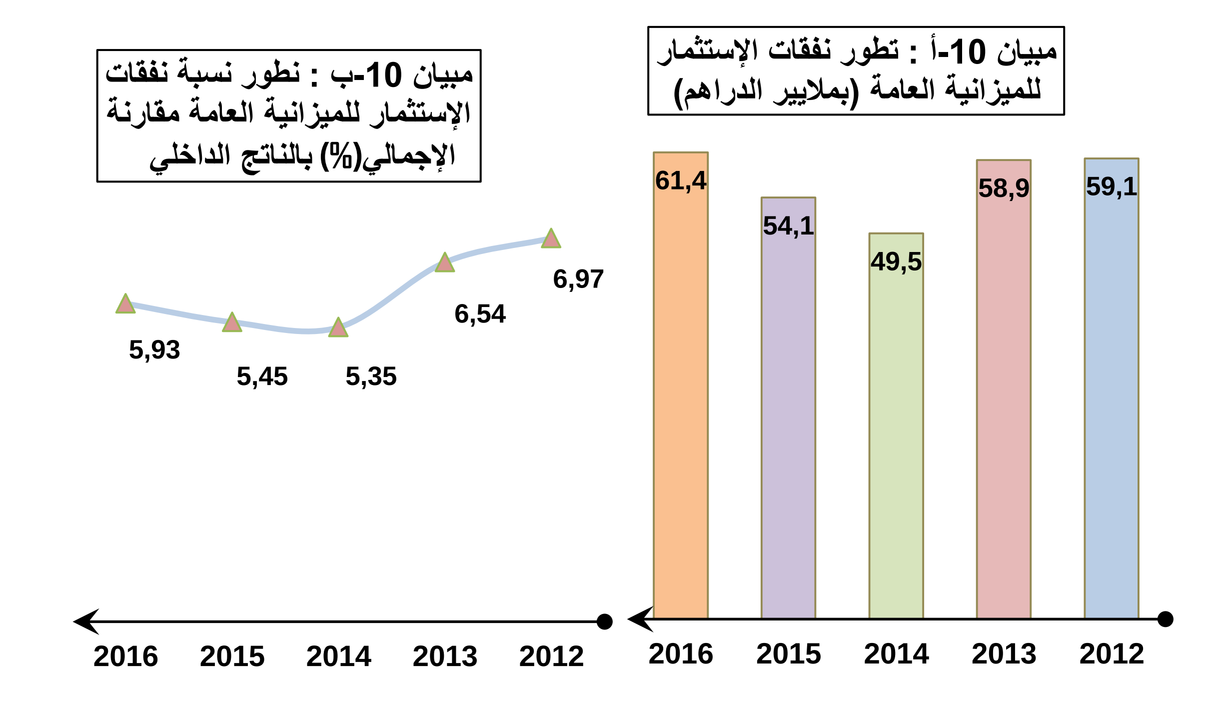
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل ما مجموعه 000 000 300 3 درهم مقابل 000 000 000 3 درهم برسم سنة 2015. وتخصص أساسا لتغطية:

- النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة خلال السنة؛
- تحمل النفقات المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية المرتقبة برسم سنة 2016؛
- برنامج تصفية المتأخرات.

2.1.2. نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2016 ، والمتعلقة بنفقات الاستثمار 61,39 مليار درهم مقابل 54,09 مليار درهم بالنسبة لسنة 2015، أي بزيادة قدرها 13,5 %.



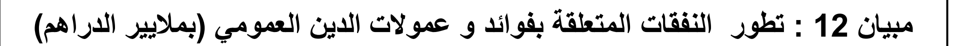
وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

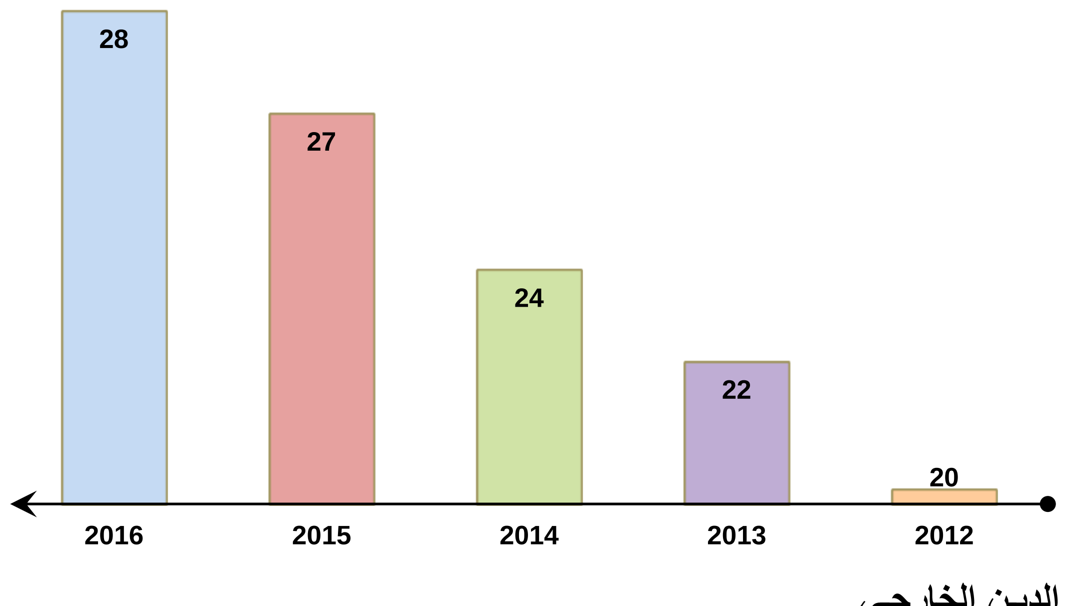
- اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2017 والسنوات التي تليها و يبلغ حجمها 35,81 مليار درهم؛
- الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانـون المالية لسنة 2015، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2015 الأمر بأدائها والتي تقدر ب 16,5 مليار درهم.

وبهذا يصل، برسم سنة 2016 مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمـــار إلى 113,7 مليار درهم.

3.1.2. النفقات المتعلقة بفوائد وعمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2016 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 000 610 284 28 درهم مقابل 000 105 560 26 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 000 505 724 1 درهم أو 6,49%.


مبيان 12 : تطور النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي (بملايير الدراهم)



الديـن الخارجـي

تبلغ برسم سنة 2016 التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد و العمولات ما يناهز 000 185 985 3 درهم ، أي بزيادة قدرها 5,3% بالمقارنة مع سنة 2015.

الديـن الداخلـي

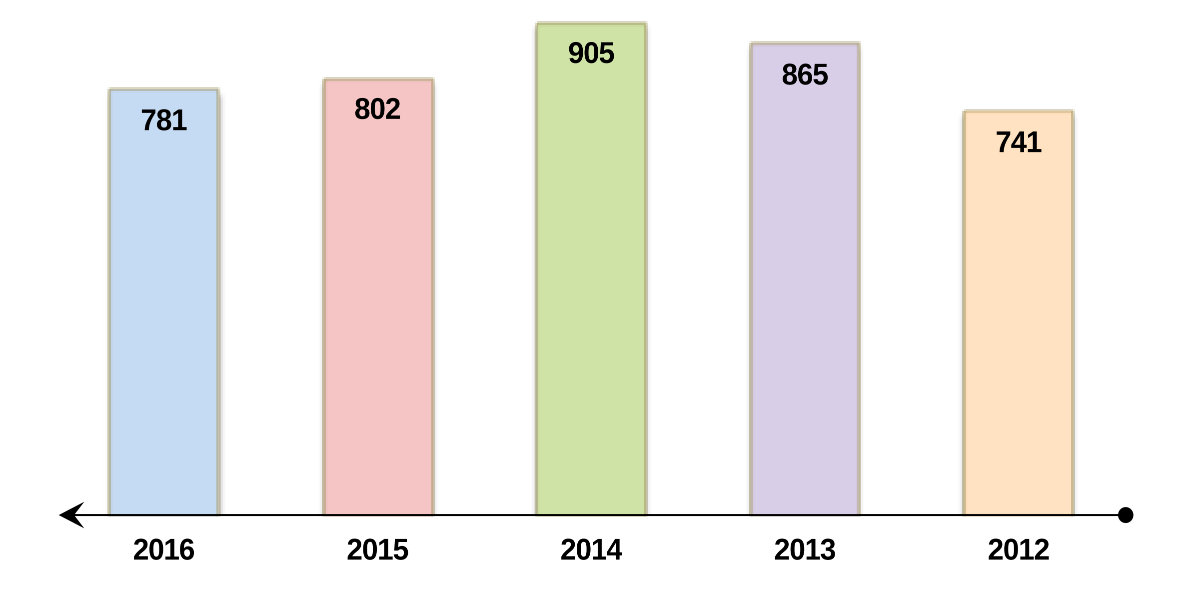
تصل برسم سنة 2016 التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد و العمولات إلى 000 425 299 24 درهم، أي بزيادة قدرها 6,69% بالمقارنة مع سنة 2015.

2.2. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2016 ما مجموعه 000 217 006 3 درهم. وتتوزع كما يلي:

- نفقات الاستغلال: 000 957 224 2 درهم ؛
- نفقات الاستثمار: 000 260 781 درهم ؛
- المجموع: 000 217 006 3 درهم.

مبيان 15 : نفقات الإستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (بملايين الدراهم)



3.2. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2016وتطورها مقارنة مع سنة 2015 :

(بالدرهم)

الحسابات	سقف التحملات	التغيرات %
1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	54 778 755 000	4,71
2 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	1 128 400 000	165,76
3 - حسابات العمليات النقدية	-	-
4 - حسابات التمويل	-	-
5 - حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	3,11
المجموع	**66 707 655 000**	**5,53**

4.2. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الاجل.

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2016 ما يناهز 000 378 907 40 درهم مقابل 000 632 489 41 درهم برسم سنة 2015 ، أي بانخفاض قدره 000 254 582 درهم (1,4%) .

و تتوزع هذه الاعتمادات كالتالي :

- 4 586 678 000 درهم برسم الدين الخارجي أي بزيادة قدرها 4,23% ؛
- 36 320 700 000 درهم برسم الدين الخارجي أي بانخفاض قدره 2,07 %.

3- المــوارد

1.3. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة و الطويلة الاجل)

يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2016. ما قدره 207 151 541 000 درهم مقابل 201 751 625 000 لسنة 2015 أي بزيادة قدرها 2,68%. وذلك دون احتساب الموارد المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات و الارجاعات الضريبية التي تبلغ 5 260 000 000 درهم.

يلخص الجدول التالي تطور مداخيل العادية الميزانية العامة حسب الأصناف:

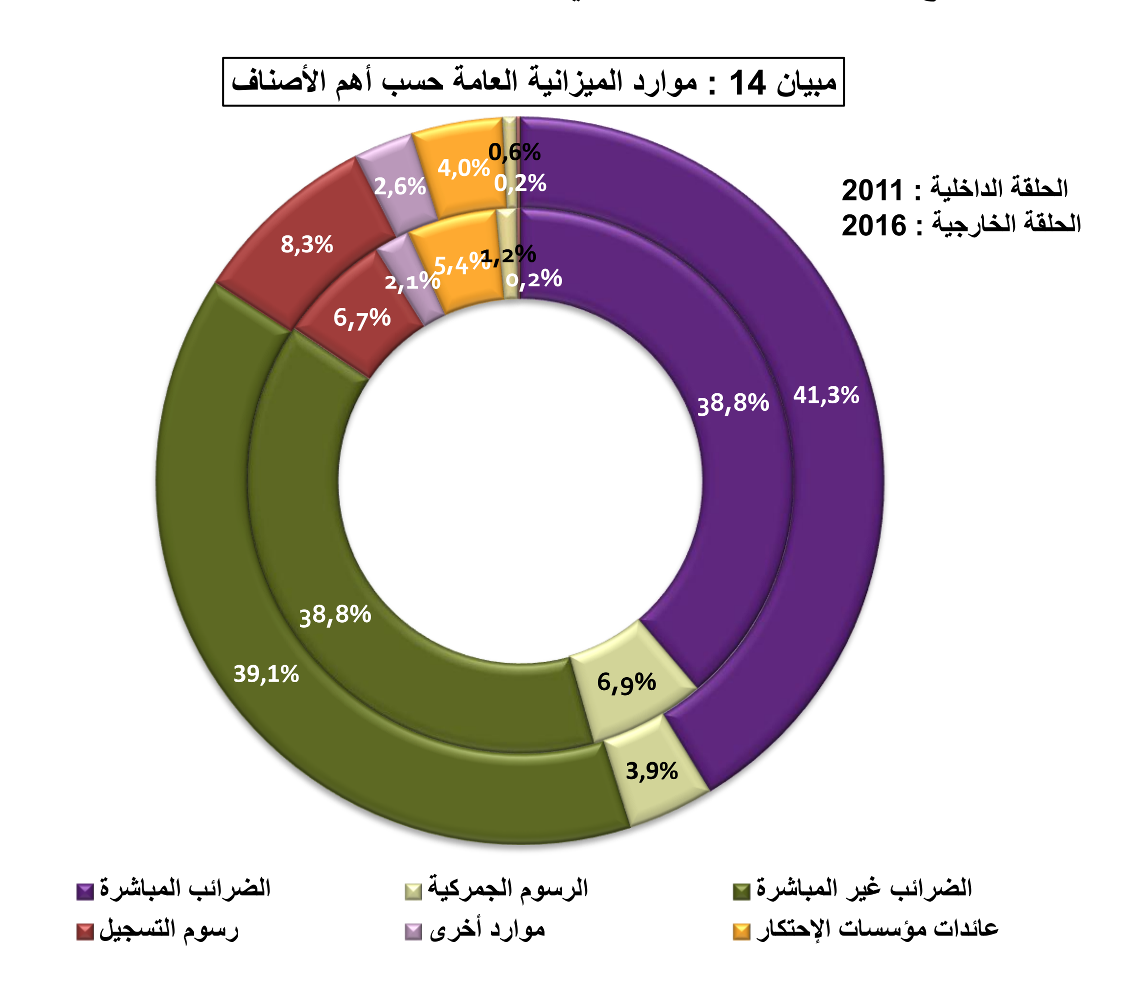
(بالدرهـــم)

بيان الموارد	مشروع قانون المالية لسنة 2016 (1)	قانون المالية لسنة 2015 (2)	التغيرات ب % (1-2)/2
1 - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	85 504 000 000	81 750 000 000	4,59
3 - الضرائب غير المباشرة	80 948 000 000	80 843 000 000	0,13
2 -الرسوم الجمركية	7 980 100 000	7 250 100 000	10,07
4 - رسوم التسجيل والتمبر	17 285 800 000	14 875 700 000	16,2
5 - عائدات أملاك الدولة	349 500 000	349 500 000	-
6 - حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	8 330 365 000	9 516 800 000	-12,47
7 - موارد الهبات والوصايا	1 296 000 000	1 639 000 000	-20,93
8- حصيلة تفويت مساهمات الدولة	-	-	-
9- موارد مختلفة	5 457 776 000	5 527 525 000	-1,26
المجموع	207 151 541 000	201 751 625 000	2,68

و بهذا تحتل الضرائب المباشرة المرتبة الاولى في موارد ميزانية الدولة ب 41,28 %، تليها الضرائب غير المباشرة ب 39,08% ، ثم رسوم التسجيل ب 8,34 %، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار ب 4,02%، ثم الرسوم الجمركية ب 3,85%، ثم الهبات ب 0,63%.

كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:

مبيان 14 : موارد الميزانية العامة حسب أهم الأصناف



1.1.3. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- تبلغ حصيلة الضريبة على الدخل برسم سنة 000 000 614 38 درهم مقابل 000 000 540 36 درهم برسم 2015، أي بزيادة قدرها 5,68%؛
- تصل حصيلة الضريبة على الشركات، برسم سنة 2016، الى 000 000 255 44 درهم مقابل 000 000 780 42 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 3,45%.

2.1.3. الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب 000 000 122 22 درهم مقابل 000 000 700 21 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 1,94%؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة 000 000 668 درهم مقابل 000 000 690 درهم برسم سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3,19%؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد 000 000 718 32 درهم مقابل 000 000 807 33 درهم برسم سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3,22%؛

- ستبلغ حصيلة الرسم على المنتجات الطاقية الى 000 000 790 14 درهم لسنة 2016 مقابل 000 000 350 14 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 3,07؛

- ستبلغ حصيلة الضرائب على التبغ والمواد البديلة للتبغ المصنعة 000 000 050 9 درهم مقابل 000 000 676 8 درهم برسم سنة 2015،أي بزيادة قدرها 4,31 % .

3.1.3. الرسـوم الجمركيــة

تتعلق أهم التغييرات بما يلـــي:

- حصيلة رسوم الاستيراد التي ستصل الى 000 000 980 7 درهم مقابل 000 000 250 7 درهم برسم سنة 2015 ، أي بزيادة قدرها 10,07%؛

- موارد الرسم المفروض على أنبوب الغاز الطبيعي التي ستبلغ 000 000 000 2 درهم مقابل 000 000 283 2 درهم برسم سنة 2015، أي بانخفاض قدره 12,4%.

4.1.3. رسـوم التسجيـل والتمبـر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

- ستبلغ حصيلة رسوم نقل الملكية الى 000 000 961 9 درهم مقابل 000 000 901 7 درهم برسم سنة 2015 ، أي بزيادة قدرها 26,07% .

- ستناهز حصيلة رسوم التمبر والورق المقاس 000 000 570 درهم مقابل 000 000 561 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 1,6% ؛

- ستبلغ حصيلة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات 000 000 139 2 درهم مقابل 000 000 955 1 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 9,41% ؛

- ستبلغ حصيلة الرسوم المفروضة على التأمينات الى 000 000 002 1 درهم مقابل 000 000 919 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 9,03% ؛
- ستبلغ حصيلة التمبر على وثائق السيارات 000 000 100 1 مقابل 000 000 047 1 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 5,06% .

5.1.3. عائــدات ومداخيل أملاك الدولة

- ستبلغ حصيلة عائدات أملاك الدولة 000 500 349 درهم منها:
  - عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية: 000 000 25 درهم؛
  - حصيلة مداخيل مبانـي أمـلاك الدولة : 000 000 318 درهم.

6.1.3. الاحتكارات والاستغلالات

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة في مجال الاحتكارات و الاستغلالات على الشكل التالي:

- عائدات بنك المغرب 000 000 660 درهم؛
- عائدات شركة المكتب الشريف للفوسفاط : 000 000 000 2 درهم؛
- عائدات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية : 000 000 500 1 درهم ؛
- عائدات صندوق الأيداع والتدبير : 000 000 350 درهم؛
- أرباح الدولة عن مساهمتها المالية في اتصالات المغرب : 000 000 450 1 درهم؛
- عائدات الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية : 000 000 35 درهم.

7.1.3. المـوارد المختلفة

ستنتقل الموارد المختلفة من 000 525 527 5 درهم برسم سنة 2015 إلى 000 776 457 5 درهم برسم سنة 2016، أي بانخفاض قدره 1,26% .

2.3. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2016 ما مجموعه 000 217 006 3 درهم.

3.3. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2016وتطورها مقارنة مع سنة 2015 :

(بالدرهم)

الحسابات	الموارد	التغيرات %
1 - الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	68 015 075 000	3,19
2 - حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-
3 - حسابات العمليات النقدية	100 000 000	-50
4 - حسابات التمويل	20 908 000	-40,11
5 - حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	3,11
المجموع	**78 936 483 000**	**3,02**

4.3. موارد القـروض المتوسطة والطويلة الاجل

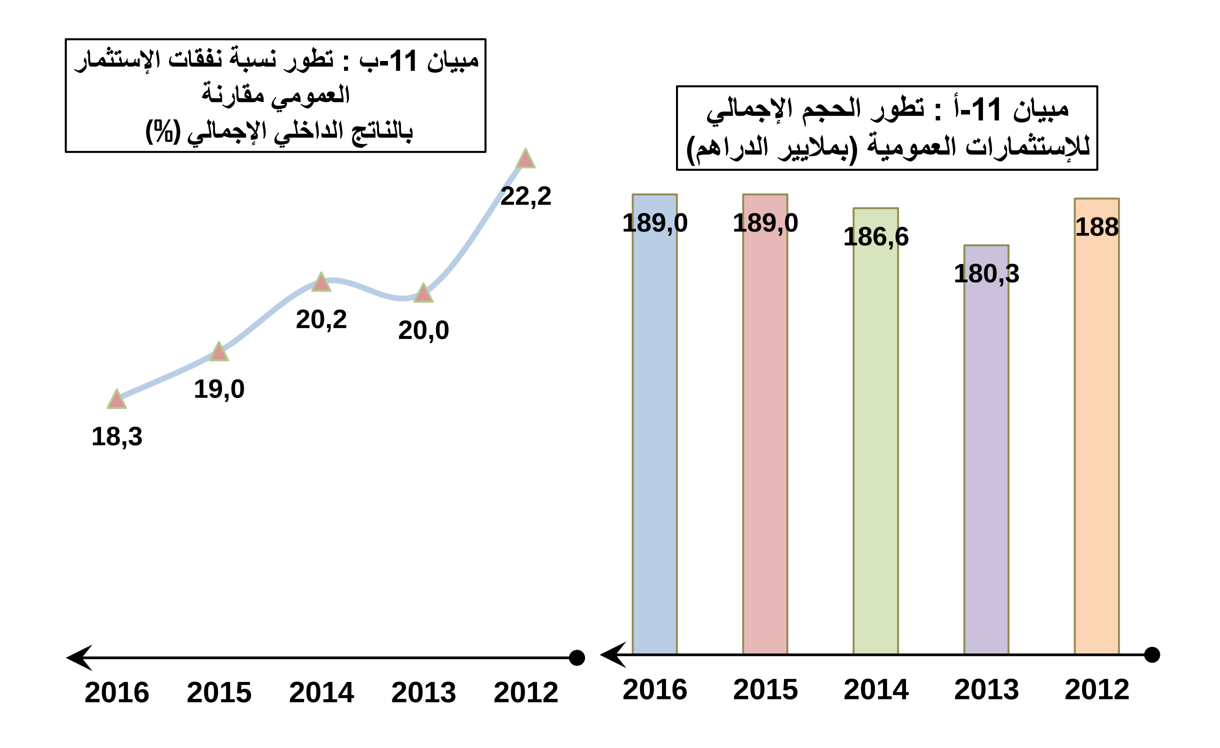
ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الاجل برسم سنة 2016 الى 70 500 000 000 درهم مقابل 66 350 000 000 درهم برسم سنة 2015 أي بزيادة قدرها 6,25% .

وتتوزع كما يلي :

- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 42 000 000 000 درهم برسم سنة 2015 إلى 45 000 000 000 درهم برسم سنة 2016، أي بزيادة قدرها 7,14%؛
- ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 24 350 000 000 درهم برسم سنة 2015 إلى 25 500 000 000 درهم برسم سنة 2016، أي بزيادة قدرها 4,72%.

4- الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

وتضاف إلى نفقات الاستثمار المسجلة برسم الميزانية العامة وبرسم الحسابات الخصوصية للخزينة وبرسم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، نفقات الاستثمار الخاصة بالجماعات الترابية والمقاولات والمؤسسات العمومية. وبهذا يبلغ برسم سنة 2016 الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية ما يناهز 189 مليار درهم .



الحسابات الخصوصية للخزينة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينـة التـي لا تستفيد من التحويلات المالية للميزانية العامة إلى 15 مليار درهم، وتهم أساسا تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات وتربية المواشي والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة ودعم المقاولين الشباب وكذا برامج اجتماعية و تربوية.

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق الى حوالي 781,26 مليون درهم. ويبين التقرير المتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

الجماعات الترابية

تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساسا لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وسترتكز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنايات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالا لهذه البرامج إلى 13,5 مليار درهم تقريبا.

المؤسسات والمنشآت العامة

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمنشآت العامة بما فيها المبلغ المخصص من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برسم سنة 2016 الى حوالي 108 مليار درهم، و يهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفاط ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي. ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

الباب الثالث: برامج العمل

1.3. توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة وتسريع المخططات القطاعية

يعد تعزيز المجهود الاستثماري العمومي من بين أولويات البرنامج الحكومي وذلك لما يكتسيه من أهمية في تنشيط الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل.

وفي هذا الإطار، ونظرا لطابعه الأفقي وآثاره على مختلف القطاعات السوسيو اقتصادية، يحتل تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى للبنيات التحتية مكانة أساسية في مخطط عمل الحكومة برسم سنة 2016 وذلك من أجل مواكبة إنجاز المشاريع الاستثمارية وتقوية فعالية التبادل بين مختلف أقطاب الإنتاج والتسويق، من خلال توفير ظروف النقل والسلامة والمردودية الاقتصادية.

كما ستهم المجهودات تسريع التصنيع عبر الأجرأة الفعلية للمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية كسياسة طموحة تهدف إلى الارتقاء ببلادنا إلى مصاف الاقتصاديات الصاعدة وذلك من خلال تحسين بنية ودينامية العرض التصديري.

بالإضافة إلى ذلك، ستساهم مواصلة تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية في إطار مقاربة تعتمد التكامل والالتقائية، مع الاستفادة من أهم الإنجازات المسجلة في مختلف المجالات، في تحقيق تحول تدريجي للأسس الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتشكيل رافعة لإنعاش الاستثمارات الخاصة.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة مجهوداتها الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الخاص وتعبئة الاستثمارات الأجنبية ودعم روح المقاولة من خلال مراجعة ميثاق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتحديث إطاره القانوني موازاة مع تبسيط المساطر الإدارية، بالإضافة إلى مواصلة إصلاح القطاع البنكي والسوق المالية بغية تحسين شروط تمويل الاقتصاد.

1.1.3. تعزيز نجاعة الاستثمار العمومي عبر تقوية مردودية البنيات التحتية وتسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

ستعمل الحكومة على تسريع مختلف الأوراش القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة نضج دورة الاستثمار للمشاريع التي توجد في طور الإنجاز وتوزيعها الجهوي وفرص الشراكة مع القطاع الخاص وذلك لتعزيز نجاعة مختلف تدخلات الدولة.

وفي هذا الصدد، ومن أجل إرساء نجاعة أفضل للاستراتيجيات القطاعية، فإن انتقاء مختلف المشاريع الاستثمارية يتم حسب معايير تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والترابي يساعد على تحسين مردودية البنيات التحتية والمشاريع القائمة.

بالنسبة لسنة 2016، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته إلى **189 مليار درهم** موزعة على النحو التالي:

- 67,5 مليار درهم للميزانية العامة للدولة والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحييد مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

- 108 مليار درهم للمؤسسات والمقاولات العمومية؛

- 13,5 مليار درهم للجماعات الترابية.

1.1.1.3. الأوراش الكبرى للبنيات التحتية وتنمية النقل

1.1.1.1.3. الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

- **البنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة**

أ. الطرق السيارة

يعد تطور قطاع الطرق السيارة بالمغرب الممتد على طول 1.588 كلم مفتوحة أمام حركة السير أحد أهم الإنجازات في ميدان البنيات التحتية ببلادنا.

وقد تواصلت هذه المجهودات خلال سنة 2015 بفتح مقطع برشيد-خريبكة على طول 77 كلم أمام حركة السير ليضاف إلى المقطع الرابط بين خريبكة وبني ملال على طول 95 كلم الذي تم تدشينه من طرف صاحب الجلالة سنة 2014.

أما فيما يخص المشاريع الأخرى، فإن نسبة تقدم الأشغال بالمقاطع الأربعة المكونة للطريق السيار الرابط بين الجديدة وأسفي على طول 143 كلم تجاوزت 40%. ومن المرتقب فتحها أمام حركة السير خلال سنة 2016 .

ومن جهة أخرى، ستنتهي خلال 2016 الأشغال المتعلقة بالمدار الخارجي لمدينة الرباط الذي يعبر نهر أبي رقراق. سيمكن هذا المقطع الذي يبلغ طوله 41 كلم من تفادي المرور وسط مدينة الرباط والبقاء في شبكة الطرق السيارة.

ب. الطرق

عرفت السياسة المتبعة في قطاع الطرق تطورات هامة من خلال الاستجابة إلى الطلب المتزايد في ميدان النقل والتنقل. وتهدف هذه السياسة إلى تلبية الاحتياجات المرتبطة بالربط الطرقي بين المدن وتسهيل عملية السير وتهيئة المجال وإدماج الجهات في الدينامية الاقتصادية.

ومن أجل تطوير البنيات الطرقية، ترتكز سياسة الدولة في هذا المجال على المحاور التالية :

صيانة وتكييف الشبكة الطرقية:

يبلغ الطول الاجمالي للشبكة الطرقية حوالي 57.334 كلم منها 41.431 كلم من الطرق المعبدة (72,27%) موزعة على الشكل التالي: 10.185 كلم من الطرق الوطنية و9.510 كلم من الطرق الجهوية و21.736 كلم من الطرق الاقليمية.

من جهة أخرى، يبلغ الرصيد الوطني من المنشآت الفنية أكثر من 7.500 وحدة تمكن من الربط بين مختلف الجهات والأقاليم ومواكبة التنمية الاقتصادية لبلادنا في مختلف المجالات.

وهكذا فإن المحافظة على هذا الرصيد الطرقي والذي يقدر بحوالي 230 مليار درهم أصبحت ضرورة ملحة. وتعتبر حماية هذا الرصيد مع الإبقاء عليه على الأقل في وضعيته الحالية في مقدمة أولويات السياسة الطرقية التي ترصد لها ما يناهز 50% من ميزانية الدولة المخصصة لقطاع الطرق.

وفي هذا الصدد، تم إعداد استراتيجية وطنية لصيانة الشبكة الطرقية للفترة الممتدة بين 2016-2025. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور: عصرنة الطرق الوطنية وإعادة تأهيل الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة السير المنخفضة وصيانة الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة السير المرتفعة وصيانة المنشآت الفنية المتواجدة على الطرق الجهوية والإقليمية.

الطرق السريعة:

يعد برنامج إنشاء الطرق السريعة أحد المشاريع المهيكلة ذات القيمة المضافة المهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تطور هذه الطرق السريعة من مواكبة التنمية الاقتصادية للجهات وتكييف الشبكة الطرقية مع تطور حركة السير والمساهمة في تهيئة المجال وكذا تخفيض مدة التنقل وتحسين مستويات الخدمات والسلامة الطرقية.

ويعرف هذا الورش الذي اعطيت انطلاقته منذ سنوات التسعينيات، بالموازاة مع برنامج الطرق السيارة وتيرة إنجاز مهمة بهدف إنجاز 600 كلم خلال الفترة الممتدة بين 2012-2016 بغية الوصول إلى ما مجموعه 1.300 كلم. ويتم حاليا استغلال 841 كلم من الطرق السريعة فيما توجد حاليا 316 كلم في طور الإنجاز.

وعرفت سنة 2015 مواصلة الأشغال المتعلقة ب 300 كلم من مشاريع الطرق السريعة بمختلف جهات المملكة باستثمار إجمالي بلغ حوالي 3,26 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، سيتم خلال سنة 2016 مواصلة الأشغال على مستوى الطرق السريعة التي لم تكتمل بعد وكذلك إعطاء الانطلاقة للأشغال بمقاطع أخرى تهم :

- تثنية الطريق بين العرائش والقصر الكبير (حصة رقم 2)؛
- الطريق السريع سلوان - أحفير (المدار الطرقي لمدينة بركان)؛
- تثنية الطريق الرابط بين وورززات والمحور الرابط بين الطرق الوطنية رقم 9 و10.

- المدار الطرقي الشمالي لمراكش بين الطرق الوطنية رقم 8 و9؛
- الطريق الشمالي لنقط الربط بين الميناء والمحطة اللوجستيكية لزناتة؛
- مدخل مدينة الرباط على مستوى المبدل المرتقب "المنزه" للمدار الخارجي لمدينة الرباط.

الطرق القروية:

عرفت سنة 2015 مواصلة إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي يشمل إنجاز وتحسين 15.560 كلم من الطرق القروية منها إنجاز 9.772 كلم من الطرق وتهيئة 5.788 كلم من المسالك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج مكن منذ إعطاء انطلاقته إلى حدود 30 يونيو2015 من إنجاز 14.756 كلم أي 95% من المسافات الاجمالية، مما أدى إلى رفع نسبة الساكنة القروية المستفيدة من فك العزلة إلى 78%.

تحسين البنيات التحتية الطرقية الحضرية:

تساهم الدولة في تمويل وإنجاز البرامج المندمجة المتعلقة بتنمية مدن المملكة، والمعدة وفق التوجهات الملكية السامية والتي تهدف إلى تنمية النسيج الحضري لمختلف مدن المملكة في إطار رؤية متكاملة ومتوازنة. وتروم هذه البرامج إلى إعطاء دينامية سوسيو اقتصادية للمدن وللجهات المنتمية إليها وتعزيز مكانتها وتحسين نمط عيش ساكنتها والحفاظ عل محيطها البيئي. وتطمح بالتالي هذه البرامج إلى رفع التحديات الحضرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطروحة أمام هذه المناطق الحضرية.

وهكذا، تعرف مدن طنجة ومراكش وتطوان والدار البيضاء والرباط والقنيطرة عدة مشاريع في طور الإنجاز تهم تقوية الطرق والمسالك الداخلية وتثنية الطرق.

وفي هذا الصدد، ومن أجل تقوية البنيات التحتية الطرقية بهذه المدن، تم إبرام ست اتفاقيات شراكة بين الدولة والجماعات الترابية المعنية بمبلغ إجمالي يناهز 21.710 مليون درهم تساهم فيه الدولة بما قدره 3.667 مليون درهم.

البنيات التحتية للموانئ:

إدراكا للأهمية الاستراتيجية للتراث المينائي الوطني، يولي المغرب اهتماما خاصا لهذا القطاع ويبذل جهودا كبيرة من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمكين الموانئ من التجهيزات اللازمة لتطوير انشطتها.

في هذا الإطار، اعتمدت بلادنا استراتيجية مينائية وطنية جديدة في أفق سنة 2030 والتي قدمت المفهوم الجديد للقطب المينائي والذي من شأنه تمكين كل جهة من جهات المملكة من الترويج لمميزاتها ومواردها وبنياتها التحتية وكذا الاستفادة من الدينامية الاقتصادية الناتجة عن نشاط هذه الموانئ.

وتميزت سنة 2015 أساسا بإنجاز ما يلي :

- مواصلة أشغال إنجاز الميناء الجديد لأسفي والتي أعطيت انطلاقته في مارس 2013 بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 3,9 مليار درهم والذي يمكن من تزويد المحطة الحرارية المستقبلية بالفحم. وقد بلغت نسبة تقدم أشغال بناء الميناء إلى حدود شهر يونيو 2015 ما يقارب 25%.

- مواصلة أشغال توسعة ميناءي طنجة المتوسط 2 وطرفاية ومشروع المحطة الثالثة لميناء الدار البيضاء وميناء الصيد الجديد في لمهيريز؛

- إعطاء انطلاقة أشغال توسعة ميناء الجبهة، الذي من شأنه تحسين ظروف الصيادين وزيادة القدرة الاستيعابية وقدرة التخزين الحاليتين لمواكبة قطاع الصيد التقليدي.

إضافة إلى مواصلة المشاريع الحالية، ستتميز سنة 2016 ب :

- إعطاء انطلاقة أشغال بناء المجمع المينائي الجديد "القنيطرة الأطلسي" « KÉNITRA-ATLANTIC » والذي يهدف إلى تقوية العرض المينائي لقطب القنيطرة-الدار البيضاء من خلال ميناء تجاري جديد على الواجهة الأطلسية. وسيتم إنجاز هذا المشروع بقيمة 8 ملايير درهم على عدة مراحل، تتعلق الأولى بإنجاز منشآت الحماية ورصيف مخصص لمواكبة المصنع المرتقب لمجموعة PSA PEUGEOT CITROËN؛

- بداية أشغال بناء المجمع المينائي الجديد "الناظور غرب المتوسط" باستثمار قدره 9,88 مليار درهم وتجدر الاشارة إلى أن صاحب المشروع هي شركة الناظور غرب المتوسط.

البنيات التحتية المائية

اعتمد المغرب الاستراتيجية الوطنية للماء التي تم عرضها على جلالة الملك بتاريخ 9 أبريل 2009، والتي تهدف أساسا إلى تعبئة الموارد المائية قصد تأمين التزود بالماء الصالح للشرب وتفادي نقص المياه وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد مكنت الجهود المبذولة لتعبئة المياه السطحية من توفر بلادنا حاليا على 135 سدا كبيرا وأكثر من 100 سد صغير ومتوسط بطاقة استيعابية إجمالية تفوق 17,5 مليار متر مكعب.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2015 تميزت بإتمام أشغال بناء سد تمكيت على وادي أسيف نيفر بإقليم الراشيدية وسد مولاي بوشتة على وادي مولاي بوشتة بإقليم تطوان.

على الصعيد المؤسساتي، تميزت سنة 2015 بمواصلة الورش المتعلق بمراجعة القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء. وتهدف هذه المراجعة أساسا إلى تمكين قطاع الماء من إطار قانوني

ومؤسساتي شامل وواضح ودقيق وقابل للتطبيق، ومن المرتقب المصادقة على مشروع هذا القانون قبل نهاية سنة 2015.

كما قامت الحكومة خلال سنة 2015 بإنهاء مشروع المخطط الوطني للماء الذي سيعرض على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ قصد المصادقة عليه. تقدر التكلفة الإجمالية لهذا المخطط بأكثر من 260 مليار درهم ويهدف إلى إعطاء رؤية واضحة لمختلف الفاعلين في قطاع الماء في أفق 2030 من خلال إعداد خطة عمل لتطوير وحماية والمحافظة على الموارد المائية.

وستعرف سنة 2016، مواصلة أشغال بناء السدود التالية :

- **سد دار خروفة** على وادي المخازن بإقليم العرائش، ومن المتوقع إنتهاء الأشغال بهذا السد سنة 2016؛
- **سد مرتيل** الواقع على وادي مهيجرات على بعد 15 كلم من مدينة تطوان و**سد مدز** في أعالي وادي سبو بإقليم صفرو و**سد ولجة السلطان** على وادي بهت بإقليم الخميسات و**سد خروب** على وادي خروب بولاية طنجة ومن المتوقع أن تنتهي الأشغال بهذه السدود سنة 2017؛
- **سد قدوسة** على وادي كير بإقليم الرشيدية و**سد تركا أومادي** على وادي زوبزيت بإقليم كرسيف و**سد تيداس** على وادي أبي رقراق، ويرتقب إنتهاء الأشغال بهذه السدود سنة 2018.

كما ستتميز سنة 2016 بإعطاء الإنطلاقة الفعلية لأشغال إنجاز سدين كبيرين، ويتعلق الأمر بكل من:

- **سد اكدز** بإقليم زاكورة حيث تقدر الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذا السد ب 80 مليون متر مكعب بتكلفة تبلغ حوالي 500 مليون درهم ؛
- **سد تودغا** بإقليم تنغير، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا السد 20 مليون متر مكعب بغلاف مالي يقدر ب 400 مليون درهم.

وستعرف كذلك سنة 2016 انطلاق أاشغال بناء سد جديد **"لغيس"** بإقليم الحسيمة بتكلفة تبلغ حوالي 900 مليون درهم.

البنيات التحتية للمطارات

يعتبر قطاع الطيران المدني عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا. وتتجلى مهمة قطاع الطيران المدني في مواكبة المشاريع الجوية الكبرى والمساهمة في تطويرها وفي إشعاع المملكة.

ويهدف عمل الحكومة في هذا المجال إلى مواصلة إنجاز ومواكبة المشاريع الكبرى لتطوير قطاع النقل الجوي وزيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات في المملكة.

وفي هذا السياق، تم إعداد مخطط مديري للمطارات في أفق سنة 2035 لتحسين حركة النقل الجوي والبنية التحتية للمطارات من خلال تطوير 15 مطارا وذلك للاستجابة لحاجيات النقل الجوي.

وفي هذا الصدد سيتم رصد استثمارات مهمة سنة 2016 لمواصلة توسيع وتهيئة محطات مطارات محمد الخامس في الدار البيضاء ومطاري فاس-سايس والناظور الذي سيتم رفع مساحته إلى 20.000 متر مربع. وسيعرف مطار مراكش المنارة إنجاز محطة جوية ثالثة مساحتها 67.000 متر مربع. كما سيتم سنة 2016، بناء محطات جوية في مطارات زاكورة، كلميم والرشيدية.

بالإضافة إلى ذلك، ستتميز سنة 2016 باستثمارات أخرى تهدف إلى تحسين سلامة وأمن المطارات وتوسيع المجال الجوي المراقب.

- **البنيات التحتية للسكك الحديدية**

شهدت سنة 2015 تدشين صاحب الجلالة مرفوقا بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، لورشة صيانة المعدات المتحركة للقطار الفائق السرعة باستثمار إجمالي يصل إلى 640 مليون درهم. ويمتد هذا الورش الذي تبلغ طاقته الاستيعابية القصوى 30 قاطرة على مساحة 22 هكتار منها 20.000 متر مربع مغطاة (المباني التقنية والإدارية).

ويشكل الورش الذي تم تدشينه مكونا رئيسيا لمشروع القطار الفائق السرعة الدار البيضاء-طنجة الذي تبلغ تكلفته المحينة 22,9 مليار درهم. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال بهذا المشروع إلى غاية نهاية شهر غشت 2015، ما قدره 72 % على أن تنتهي الأشغال به خلال الأسدس الأول من سنة 2018.

كما شهدت سنة 2015 مواصلة أشغال برنامج تحديث المحطات السككية وحذف الممرات غير المحروسة.

وسيتم خلال سنة 2016، فضلا عن متابعة الأشغال بالمشاريع المشار إليها سابقا، إعطاء الانطلاقة لأشغال التثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات ومراكش وتحيين المخطط المديري للسكك الحديدية في أفق سنة 2040.

2.1.1.1.3. تنمية النقل

- **النقل الطرقي والسلامة الطرقية**

  - **النقل الطرقي**

من أجل التغلب على الصعوبات التي يواجهها قطاع النقل الطرقي للأشخاص ولاسيما تقادم النصوص التشريعية والتنظيمية وضعف مهنية القطاع وتشتت المقاولات وتدبيرها التقليدي وتفاقم النقل الغير مهيكل وتقادم حظيرة السيارات، شرع المغرب في إصلاح طموح لهذا القطاع يتمحور حول:

- تكريس الاحترافية في القطاع وتحسين مردوديته؛
- وضع آليات وقواعد شفافة لولوج القطاع ومراقبة تضمن المنافسة الشريفة وحسن سير العمل في القطاع.

بالإضافة إلى ذلك تم اعتماد تدابير هيكلية أخرى تهدف إلى تأهيل ومهننة القطاع وذلك عبر:

- تخصيص منحة لتكسير وتجديد المركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق؛
- تخصيص منحة لفائدة مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق.

وفيما يتعلق بقطاع النقل الطرقي للبضائع وفي إطار مواصلة الإصلاح المعتمد سنة 2003، اتخذت تدابير من أجل فتح القطاع أمام المنافسة الحرة ومهننة الفاعلين وتشجيع الاستثمار الخاص ودمج الشاحنات الأقل من 8 طن في القطاع المنظم. وقد مكن هذا الإصلاح من توفير الظروف المناسبة لظهور شركات مغربية للنقل التي تقدم خدمات تستجيب لمعايير الجودة والسلامة.

السلامة الطرقية

في مجال السلامة الطرقية التي تشكل أولوية حكومية عرفت سنة 2015 المصادقة من طرف المجلس الحكومي على مشروع قانون رقم 14-116 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52-05 بمثابة مدونة السير على الطرق. ويندرج هذا المشروع في إطار تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية وقد تم إعداده وفق مقاربة تشاركية تقوم على انخراط جميع المهنيين والمتدخلين في قطاع السلامة الطرقية.

وشملت التعديلات التي جاء بها مشروع هذا القانون عدة مقتضيات، خاصة تقليص الفترة الزمنية اللازمة للانتقال من رخصة السياقة من صنف "ب" إلى رخصة السياقة من صنفي "د" و"ج" من أربع سنوات إلى سنتين فقط، وإلغاء مسطرة استبدال رخصة السياقة المؤقتة برخصة دائمة والإبقاء على حامل وحيد يغطي الفترتين مع مراجعة رصيد النقط المخصص لرخصة السياقة خلال الفترة الاختبارية.

كما أن هذا المشروع يخول أيضا للأطباء رفع وثيرة الفحص الطبي المحددة بالقانون إذا كانت الحالة الصحية والنفسية للسائق تستدعي ذلك.

وأخيرا وفي إطار تحسين السلامة الطرقية بالمحاور الأكثر عرضة للحوادث فقد شهدت سنة 2015 استمرار تنفيذ البرنامج الخاص بتهيئات السلامة الطرقية. هذا البرنامج الذي يمتد ما بين 2014 و2018 يهدف إلى إنجاز ما يلي:

- معالجة المحاور الاستراتيجية للمناطق الأكثر عرضة للحوادث كالطريق الوطنية RN 9 الرابطة بين مدينة مراكش وورزازات عبر تيشكا والطريق الوطنية RN1 الرابطة بين تزنيت وكركرات والطريق الوطنية RN2 الرابطة بين تطوان وشفشاون والطريق الجهوية RR413 الرابطة بين سوق الاربعاء ومكناس.

- معالجة النقط السوداء الموزعة على بقية الشبكة الطرقية والتي تعرف معدل مرتفع للحوادث.

وستستمر خلال سنة 2016 المجهودات المبذولة لتحسين السلامة الطرقية عبر:

- مواكبة القيادة العليا للدرك الملكي من أجل اقتناء معدات الرادار المتنقل لتحديد السرعة خارج المدار الحضري ؛

- تنشيط الفرق المتنقلة لمراقبة الطرق التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني من أجل تشديد مراقبة احترام قواعد المرور في المناطق الحضرية ؛

- تحسين الإسعافات الأولية المقدمة لضحايا حوادث السير وتأهيل أقسام المستعجلات داخل المستشفيات؛

- توسيع شبكة الرادارات الثابتة من أجل المراقبة الأوتوماتيكية للسرعة؛

- تعزيز فرق مراقبة حركة السير التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك؛

- مواصلة البرنامج الخاص بتهيئات السلامة الطرقية.

النقل البحري

نظراً للموقع الجغرافي المثالي للمغرب ولأهمية قطاع النقل البحري بالنسبة للصادرات المغربية، يعد تطوير هذا القطاع تحديا كبيرا للمغرب.

ولتحقيق هذه الغاية، تبذل الدولة جهودا كبيرة لتعزيز موقع المغرب كوجهة رائدة للتجارة بين مختلف شركائه لاسيما الاتحاد الأوروبي والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

وعلاوة على ذلك، باشرت الحكومة في وضع استراتيجية جديدة لقطاع النقل البحري من أجل استعادة القدرة التنافسية للأسطول الوطني واستمراريته وكذا تطوير لواء وطني بتنسيق مع مختلف الفاعلين. وترتكز هذه الاستراتيجية حول المحاور التالية:

- تعزيز دور المغرب كبلد بحري ومينائي قوي في المنطقة المتوسطية الغربية ؛

- خلق صناعة بحرية ولواء مغربي قادر على ضمان دوره الاقتصادي والاستراتيجي، بشكل قوي، وتنافسي ومستدام وذا مردودية عالية ؛

- تهيئة الظروف الملائمة لتمكين النقل البحري تحت اللواء المغربي من أن يكون أكثر جاذبية بالنسبة لأرباب النقل البحري الدولي.

النقل الجوي:

بالنظر إلى النمو القوي لسوق النقل الجوي، يسعى المغرب إلى مواكبة وتيرة التطورات العالمية. لهذه الغاية، تبذل جهود كبيرة أهمها :

- **مضاعفة الروابط مع المطارات الأجنبية**: شرعت شركة الطيران الوطنية «الخطوط الملكية المغربية » في برنامجها برسم سنة 2014 والذي يهدف إلى تعزيز شبكتها في أفريقيا بخدمة 32 وجهة. وعلاوة على ذلك، انتقل عرضها نحو لندن انطلاقا من الدار البيضاء من 10 إلى 14 رحلة في الأسبوع.؛

- **تحسين عروض النقل الداخلي**: تواصل الدولة دعم فتح الخطوط الجوية الداخلية للمساهمة في تعزيز الاقتصاد المحلي لمختلف الأقاليم. وتشمل هذه الجهود إنشاء خط جوي يربط الدار البيضاء بزاكورة والرفع من عدد الرحلات الجوية بين الدار البيضاء وورزازات. من خلال هذه العمليات، ارتفعت عروض النقل الجوي المحلي إلى 21 خط تقدم أكثر من 150 رحلة ذهابا وإيابا في الأسبوع.

- **تطوير الشحن الجوي**: تعتزم الدولة خلال سنة 2016 إطلاق دراسة جدوى هدفها تطوير قطب دولي لنشاط الشحن الجوي الدولي مع إنشاء محطات خاصة وتطوير التكوين المهني في صناعة الطيران.

وأخيرا، بهدف الملائمة مع الأحكام التنظيمية المعمول بها على المستوى الدولي في مجال الطيران المدني، أعدت الحكومة مدونة جديدة للطيران المدني وهي في طور المصادقة من لدن البرلمان. وتهدف هذه الأخيرة إلى وضع إطار قانوني جديد يتوافق مع متطلبات المعايير والمقاييس الدولية، لاسيما من حيث الأمن والسلامة ومراقبة الحركة الجوية والمطارات والملاحة الجوية وذلك لضمان نقل جوي آمن وفعال ومستدام وتنافسي.

النقل العمومي الحضري

أدت تنمية المدن إلى تفاقم الطلب على وسائل نقل حضري ملاءم. ولمواجهة هذه الإشكالية، تعمل الحكومة على وضع آليات تضمن للمواطنين الظروف المناسبة للتنقل مع تحسين القدرة التنافسية للمدن المغربية.
وتتعلق الاستراتيجية الحكومية في هذا المجال بدعم برامج ملائمة من خلال صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، وذلك من خلال :

- **برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني (سيارات الأجرة الصغيرة)**

انطلقت عملية تجديد حظيرة سيارات الأجرة من الصنف الثاني منذ سنة 2010 ويجسد دعم الدولة في تقديم منحة (50.000 درهم) لتجديد هذا النوع من السيارات مما مكن من استبدال 7.400 سيارة أجرة قديمة إلى متم شتنبر 2015. وتهدف هذه العملية إلى بلوغ 8.000 سيارة

أجرة مستبدلة في نهاية سنة 2015، أي ما يقرب من 25% من حظيرة سيارات الأجرة من الصنف الثاني (حوالي 31.000 سيار ة أجرة).

- **برنامج تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (سيارات الأجرة الكبيرة)**

بلغت حصيلة إنجازات هذا البرنامج إلى متم شتنبر 2015، ما يناهز 3.887 رخصة أهلية مسلمة للاستفادة من منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (80.000 درهم). حيث تم في إطار هذا البرنامج تجديد أكثر من 2.800 سيارة أجرة قديمة.

- **دعم وسائل النقل العمومي ذات المسارات الخاصة:**

وفقا لأحكام المادة 12 من قانون المالية لسنة 2014 ،يقدم صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن الدعم لإنجاز دراسات وتمويل الاستثمار الأولي أو المؤجل وكذا مصاريف الاستغلال لمشاريع النقل بوسيلة الطراموا ي والنقل الجماعي الحضري.

في هذا الصدد تتعلق أهم الإلتزامات التي تدارستها لجنة قيادة صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن برسم سنة 2015 ب :

- المساهمة في تمويل خدمة دين مشروع الطراموا ي لمدينتي الرباط والدار البيضاء وكذا المساهمة في تقليص العجز في استغلال طراموا ي الدار البيضاء؛
- المساهمة في تمويل خط طراموي جديد T2 وفقا للاتفاقية التي تم توقيعها سنة 2014 أمام جلالة الملك نصره الله والمتعلقة بالتنقل وتحسين النقل الجماعي في مدينة الدار البيضاء وذلك بمبلغ إجمالي قدره 3,7 مليار درهم؛
- المساهمة في إنجاز خطين لحافلات ذات الخدمات عالية الجودة (BHNS) في مدينة مراكش بمبلغ يناهز 192 مليون درهم.

ويتوقع برسم سنة 2016، المساهمة في تمويل تمديد خط الطراموا ي لمدينة الرباط وإنشاء خط حافلات ذات الخدمات عالية الجودة بمدينة أكادير.

2.1.1.3 تفعيل مخطط التسريع الصناعي 2014-2020

سجل المغرب تقدما مهما في القطاع الصناعي في العقد الأخير وبالخصوص في إطار برنامج الإقلاع الصناعي. ويهدف المخطط الجديد للتسريع الصناعي 2014-2020 الذي تم تقديمه أمام صاحب الجلالة في 2 أبريل 2014 إلى تحقيق وثيرة أسرع لهذا التطور الذي يهدف إلى تعزيز مكانة القطاع الصناعي كمحرك للتشغيل ورافعة للنمو. وتروم هذه الاستراتيجية الجديدة في أفق سنة 2020، إلى إحداث 500.000 فرصة عمل في قطاع الصناعة وزيادة حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23% وإعادة التوازن للميزان التجاري من خلال إنعاش الصادرات.

وهكذا يهدف مخطط التسريع الصناعي بالتالي إلى إنشاء صناعة عصرية قوية وتنافسية. ولبلوغ هذا الهدف سيتم تركيز المجهودات على كافة القطاعات الصناعية، كما يرمي المخطط إلى

ضمان تنمية مندمجة متناسقة طبقا للتوجيهات الملكية لصاحب الجلالة الواردة في خطاب العرش المجيد بتاريخ 30 يوليو 2013 ***"توفير الظروف الملائمة لتنويع وتوسيع نسيجنا الصناعي"*** .

ويرتكز هذا المخطط على ثلاث محاور أساسية، وهي :تطوير النظم الصناعية ووضع وسائل الدعم وتعزيز الإشعاع على المستوى الدولي.

- **تطوير النظم الصناعية** عن طريق:

  - إحداث وتنشيط النظم الصناعية بهدف التقليص من التشتت القطاعي وتأسيس صناعة أكثر اندماجا مستندة على مبادئ النظم الصناعية الهادفة إلى خلق دينامية وعلاقة جديدة بين مجموعات الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
  - تطوير الموازنة الصناعية "التعويض الصناعي" التي تروم الاستفادة بشكل أمثل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي مما سيمكن من مضاعفة الاستثمار وتحسين ميزان الأداءات من خلال تشجيع اقتناء منتجات وخدمات النسيج المحلي؛
  - مواكبة وإدماج القطاع الغير المهيكل في القطاع المهيكل عن طريق وضع نظام متكامل للإدماج يتضمن إحداث نظام أساسي للمقاول الذاتي ونظام ضريبي مناسب وتغطية اجتماعية ومواكبة مستهدفة وتمويل خاص موجه لهذه الفئة؛
  - تأهيل الموارد البشرية بهدف تقوية الكفاءات في الصناعة عن طريق ملاءمة جيدة بين التكوين وحاجيات المقاولات.

- **إرساء وسائل الدعم**: بهدف دعم الدور الذي تلعبه الشركات الخاصة باعتبارها محركا للنمو وكذا مواكبة جهودها في إعادة هيكلتها وتنافسيتها وضمان إطار مناسب للاستثمار واكتساب حصص مهمة في الأسواق الخارجية.

- **تقوية الإشعاع الدولي**: بغية تحسين البعد الافريقي للمملكة وكذا العرض التصديري للمملكة من خلال تركيز مجهودات المواكبة على القطاعات ذات الإمكانيات المهمة في مجال التصدير.

أ. تعزيز المكتسبات وتقوية الدينامية الصناعية عن طريق النظم الصناعية الفعالة.

يهدف مخطط التسريع الصناعي إلى خلق صناعة أكثر اندماجا وأقل تقسيما عن طريق نظم صناعية قوية وفعالة تمكن من تقليص التشتت الصناعي.

وتتم حاليا بلورة ورش هذه النظم بوثيرة جيدة بتنسيق مع الجامعات والجمعيات المهنية في أفق التوقيع على عقود أداء تحدد التزامات كل من الدولة وشركائها من القطاع الخاص.

ومع ذلك، فإن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية لا يمكن مقاربته بمنأى عن الصرح الصناعي القائم ومكتسبات النمو المتواصل الذي تم تعزيزه منذ إبرام الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي سنة 2009.

ولقد تم تسجيل إنجازات مهمة مكنت المغرب من التموقع الجيد في بعض القطاعات وجعلت من المغرب أكثر جاذبية بفضل تنفيذ تدابير تحفيزية في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، ويعتبر نجاح المهن العالمية بالمغرب خير مثال على ذلك :

قطاع السيارات

عرف رقم معاملات التصدير لقطاع صناعة السيارات ارتفاعا مهما خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل من 31,6 مليار درهم سنة 2013 إلى 40,2 مليار درهم سنة 2014 أي بارتفاع يقدر ب 27%. وقد بلغ 30,2 مليار درهم متم شهر غشت 2015 مقابل 26,6 مليار درهم لنفس الفترة من السنة السابقة أي بزيادة 13,7%.

وتم إلى حد الآن، تشغيل محطتين صناعيتين مندمجتين لصناعة السيارات ويتعلق الأمر ب : **"المنطقة الصناعية للسيارات بالقنيطرة"** التي من المتوقع أن تدر استثمارا يقدر ب 12 مليار درهم وإحداث 30.000 منصب شغل و**"المنطقة الصناعية للسيارات بطنجة"** حيث ستمكن هذه المحطة من جلب استثمارات تبلغ 8 مليارات درهم وإحداث 30.000 منصب شغل.

وقد عرف قطاع السيارات برسم سنة 2015 حدثا بارزا تمثل في توقيع مذكرة تفاهم تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة بين الدولة ومجموعة "PSA Peugeot-Citroën" لإنشاء مركب صناعي مهم سينطلق سنة 2019، في جهة الرباط-سلا-القنيطرة بمبلغ استثماري إجمالي قدره 570 مليون أورو. وسيمكن هذا المشروع من رفع معدل الإدماج في قطاع السيارات من 40% إلى 80% وخلق 4.500 منصب شغل مباشر إضافة إلى 20.000 منصب شغل غير مباشر إنتاج 200.000 سيارة و200.000 محرك سنويا.

من خلال هذا المشروع تلتزم مجموعة "PSA Peugeot-Citroën" بالرفع من حجم مشترياتها من مكونات وأجزاء السيارات من الممونين المتواجدين بالمغرب، بمبلغ يصل الى مليار أورو في أفق سنة 2025. إضافة الى ذلك، سيمكن هذا المشروع من إنشاء سلسلة للبحث والتطوير تشغل 1.500 مهندس وتقني عال وذلك عبر انبثاق قطب تكنولوجي متخصص في مهن السيارات.

كما شهدت سنة 2015، إضافة إلى العقد الخاص بقطاع صناعة السيارات الموقع سنة 2014، توقيع عقد أداء بين الدولة ومجموعة الوزن الثقيل وهياكل السيارات الصناعية (GPLC) لوضع نظام **"الوزن الثقيل وهياكل السيارات الصناعية"**، الذي يهدف إلى خلق 24.000 منصب شغل مباشر وإنتاج محلي يبلغ 34.500 وحدة وتحقيق قيمة مضافة إضافية تقدر ب 8 مليار درهم ورقم معاملات عند التصدير يقدر ب 6 مليار درهم.

وفي الأخير، تمت مواكبة شركة "فورد" من أجل تطوير تموين مصانعها بإسبانيا انطلاقا من المغرب، الشيء الذي أسفر عن تدشين "فورد" للمكتب الجهوي للمشتريات في طنجة.

قطاع الطيران

عرف رقم معاملات التصدير لقطاع صناعة الطيران ارتفاعا يقدر ب 3,2% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013. حيث انتقل من 7,2 مليار درهم سنة 2013 إلى 7,4 مليار درهم سنة 2014. وبلغ هذا الرقم 4,6 مليار درهم متم شهر غشت 2015.

ولقد استمر دعم قطاع صناعة الطيران خلال سنة 2015 من خلال توقيع عقدين للأداء بين الدولة و"مجموعة الصناعات المغربية للطيران والفضاء" (GIMAS) من أجل وضع المنظومات الأربع الأولى الخاصة بصناعة الطيران والتي تهدف إلى خلق 23.000 منصب شغل جديد وتحقيق رقم معاملات يزيد عن 26 مليار درهم ومضاعفة معدل الاندماج المحلي لصناعة الطيران ليصل إلى 35% سنة 2020 وكذا جلب أكثر من 100 فاعل جديد في القطاع بقيمة استثمارية تزيد عن 7 مليارات درهم.

وتجدر الاشارة كذلك إلى انتهاء أشغال البناء بمصنع بومباردييي التي انطلقت في 30 شتنبر 2013، ونقل الإنتاج بأكمله إلى المصنع الجديد في ميدبارك في دجنبر 2014. وقد وصل عدد المناصب المحدثة من طرف بومبارديي حتى متم يوليوز 2015، إلى 217 منصب شغل، منها 186 لفائدة المغاربة، لتبلغ في نهاية سنة 2015، 400 منصب شغل.

- **قطاع الإلكترونيك**

عرف رقم معاملات التصدير لقطاع صناعة الإلكترونيك ارتفاعا بلغ 26,2% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 حيث انتقل من 6,9 مليار درهم إلى 7,9 مليار درهم. وقد وصل إلى 5,2 مليار درهم متم شهر غشت 2015.

وعرفت سنة 2015 التوقيع على عقد استثمار مع شركة " OFS FURUKAWA" بغلاف مالي يناهز 300 مليون درهم، وسيمكن هذا الاستثمار من خلق أكثر من 150 منصب شغل جديد.

وستتميز سنة 2016 على الخصوص بمواصلة تنفيذ عقود الأداء الخاصة بالنظم الصناعية وتنمية الاستثمارات في قطاعات السيارات والطيران والإلكترونيك.

- **قطاع ترحيل الخدمات**

تم حاليا الشروع في استغلال خمسة محطات صناعية مندمجة (P2I) من بين الست المخصصة لترحيل الخدمات المقرر إنجازها في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس وتطوان ووجدة واستقرت بها أكثر من 100 شركة من بينها شركات عالمية.

وبهدف دعم هذه الدينامية، تم البدء في إنجاز دراسة تهم وضع منظومة ترحيل الخدمات وستسفر هذه الدراسة سنة 2016 عن انطلاق منظومات قطاع ترحيل الخدمات.

- **قطاع النسيج والجلد**

حتى متم غشت 2015، بلغ رقم معاملات التصدير لقطاع صناعة النسيج والجلد 22,3 مليار درهم مقابل 22,7 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2014، أي بانخفاض طفيف بلغ 1,7%.

وتميزت سنة 2015 بتوقيع عقود الأداء بين الدولة والجمعية المغربية لصناعات المنسوجات والملابس الخاصة بالنظم الصناعية الأولى للنسيج: « Denim, Fast Fashion, Distributeurs industriels de marques nationales » التي تهدف إلى خلق 100.000 منصب شغل وتحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير يقدر ب 5 ملايير درهم وإقلاع 70 شركة وطنية رائدة في أفق 2020.

وستشهد سنة 2016، مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي أطلقت في إطار النظم الصناعية للنسيج وإحداث ثلاث نظم صناعية جديدة للنسيج وإطلاق مشاريع استثمارية جديدة خاصة بالشركات الرائدة في إطار اتفاقيات النظم الصناعية للنسيج وللجلد.

ب. تطوير عرض عقاري صناعي تنافسي

عملت الحكومة في إطار مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 على تفعيل استراتيجية لتنمية مشاريع المجمعات الصناعية المندمجة الموجهة للإيجار بهدف تلبية حاجيات المقاولات الصناعية وتوفير إطار ملائم لتنميتها. ويتمحور هذا البرنامج على وجه الخصوص حول تعبئة العقار لإيواء المشاريع المتكاملة للمناطق الصناعية الموجهة للإيجار وإنجاز الدراسات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع والمساهمة في تمويل أشغال تهيئتها.

وطبقا للاتفاقية الموقعة بتاريخ 2 أبريل 2014، تم خلال سنة 2015 إعطاء انطلاقة أشغال مشروع إحداث مجمع صناعي موجه للإيجار لمؤسسة مسجد الحسن الثاني – الجماعة القروية لسيدي حجاج واد حصار (عمالة مديونة).

موازاة مع استراتيجية تنفيذ مشاريع المجمعات الصناعية الموجهة للإيجار، واصلت الحكومة سنة 2015 سياسة إعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية ومناطق الانشطة الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالخصوص بالمناطق الصناعية بكل من قلعة السراغنة وبنسودة وكزناية ومولاي رشيد.

كما عرفت سنة 2015 مواصلة أشغال خلق بعض مناطق الانشطة الاقتصادية الصناعية حيث تم استكمال إنجاز الشطر الأول من "كاكتوبول كلميم" وكذا استكمال الأشغال وانطلاق نشاط مشروع المحطة الصناعية "سطابارك" وإنجاز أشغال إعادة تأهيل الانارة العمومية للمحطة الصناعية ل "عين الشكاك".

وستعرف سنة 2016، إعادة تأهيل بعض فضاءات الاستقبال الصناعية وبداية نشاط بعض مناطق الأنشطة .

ت. تقوية الرأسمال البشري

تعتبر تقوية الكفاءات الصناعية عن طريق الملاءمة بين عرض التكوين وحاجيات المقاولات من الضروريات التي تمكن النظم الصناعية من تحقيق تنمية مستدامة ومندمجة.

ولهذا الغرض، يتم حاليا إعداد برنامجي عمل يتعلقان بالتكوين في التخصصات المطلوبة لتلبية احتياجات كل من قطاع صناعة السيارات (إحداث 56.500 منصب شغل) وقطاع النسيج (إحداث 90.000 منصب شغل).

علاوة على ذلك، تم سنة 2015 استقبال المدرسة المركزية للدار البيضاء لأول دفعة من الطلاب المهندسين وإطلاق مسار للتكوين المستمر بهذه المدرسة.

من جهة أخرى، يتم العمل حاليا على مشروع توسيع معهد مهن الطيران بالدار البيضاء وذلك لتمكينه من استقبال 1150 متدرب سنويا.

3.1.1.3. تسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

تقتضي التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتنوع منتوجاته وكذا تحسين مواكبته للتحولات والمخاطر الخارجية، ضرورة العمل على إنجاح مختلف المخططات الاستراتيجية القطاعية التي انطلقت في السنوات الأخيرة والتي تميزت خلال سنة 2015 بحصيلتها الإيجابية.

وهكذا، مكنت النتائج التي تم تحقيقها في إطار هذه الاستراتيجيات، من تعزيز بنية ودينامية المجهودات على مستوى التصدير وكذا التقليص من تبعية البلاد على المستوى الغذائي والطاقي بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، شكل تفعيل هذه الاستراتيجيات إلى جانب التحسن الملحوظ الذي شهده مناخ الأعمال، رافعة لتشجيع الاستثمار الخاص وإحداث فرص الشغل.

1.3.1.1.3. الاستراتيجية الطاقية

تهدف المحاور التوجيهية للاستراتيجية الطاقية الوطنية إلى تأمين الحاجيات الوطنية من مختلف أنواع الطاقة، وضمان توفرها وتعميم الولوج إليها بأثمنة تنافسية وترشيد استعمالها مع الحفاظ على البيئة.

هذا وبغية تحقيق هذه الأهداف، من المزمع إنتاج قدرة كهربائية إضافية تناهز 9.246 ميغاواط في أفق 2020 وتعبئة استثمار إجمالي يبلغ 200 مليار درهم في مختلف المشاريع الكهربائية والنفطية. وبالتالي ستمثل الطاقات المتجددة 42% من القوة الطاقية المنجزة بالمغرب.

منذ إعطاء انطلاقة هذه الاستراتيجية خلال المناظرة الأولى للطاقة المنعقدة بتاريخ 6 مارس 2009، تم تحقيق تقدم ملموس في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الوطني. ومكنت حصيلة أولية لهذه الاستراتيجية من تحقيق المنجزات الأساسية التالية:

- **تنمية الطاقات الخضراء** من خلال:
  - **البرنامج المغربي للطاقة الشمسية:**

يهدف هذا البرنامج الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة في نونبر 2009، بتكلفة مالية تقدر ب 9 ملايير دولار إلى توفير طاقة كهربائية تبلغ 2.000 ميغاواط في أفق 2020، ويتم تدبير هذا البرنامج من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية.

وتتعلق المرحلة الأولى لهذا المشروع، بإنجاز المركب الشمسي لورزازات بقدرة كهربائية تبلغ 500 ميغاواط، بما فيها المحطة الأولى "نور 1" بقدرة كهربائية تبلغ 160 ميغاواط التي أعطى صاحب الجلالة، في 10 ماي 2013، بتكلفة مالية تقدر ب 6,5 مليار درهم. ومن المتوقع أن يتم الشروع في استغلال هذه المحطة مع نهاية 2015.

وقد تميزت سنة 2015 بتفويت الصفقات المرتبطة بإنشاء المحطات "نور 2" و "نور 3" للمركب الشمسي بورزازات، بقدرة كهربائية إجمالية تصل إلى 350 ميغاواط وتكلفة مالية تناهز 16,46 مليار درهم.

- **البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية:**

يتوفر المغرب حاليا على طاقة ريحية تصل قدرتها الكهربائية إلى 780 ميغاواط. ويهدف هذا البرنامج إلى بلوغ قدرة كهربائية تناهز 2000 ميغاواط في أفق سنة 2020.

تجدر الإشارة إلى أنه مع بداية تنفيذ القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة سنة 2010، تم إنشاء ثلاث محطات ريحية بقدرة إجمالية تعادل 200 ميغاواط في فم الواد، حومة وأخفنير من قبل شركات خاصة.

- **تقوية العرض الكهربائي:**

منذ سنة 2009، مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من إنشاء وتفعيل 1.400 ميغاواط كقدرة إنتاج طاقية إضافية باستثمار إجمالي يصل إلى 14 مليار درهم.

- **تنمية النجاعة الطاقية:**

يهدف المخطط الوطني للنجاعة الطاقية إلى تقليص الاستهلاك الطاقي بنسبة 12% في أفق 2020 نسبة 15% في أفق 2030. وعرفت سنة 2015 الإنتهاء من الدراسات المتعلقة بالحالات العامة للنجاعة الطاقية التي تم إطلاقها خلال سنة 2013، و التي تهم مجموعة من التدابير المزمع اتخاذها من طرف مختلف القطاعات بغية ترشيد الاستهلاك الطاقي.

- **ملاءمة الإطار القانوني:**

صادق المجلس الحكومي بتاريخ 17 شتنبر 2015 على مشروع القانون القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء وكذا إحداث مدبر وطني لشبكة النقل الكهربائي، وذلك من أجل تمكين المغرب من ترسانة قانونية متطورة تستجيب لسياسته الطموحة في إطار فتح سوق الإنتاج الكهربائي من خلال مصادر الطاقات المتجددة ومسايرة ممارساته للمعايير الدولية.

إن الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو إحداث نظام فعال لمراقبة قطاع الكهرباء من أجل مواكبة تحريره طبقا للقانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة.

كما عرفت سنة 2015 مصادقة المجلس الحكومي على تعديل القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة والذي يهدف إلى فتح سوق الإنتاج الكهربائي ذو الجهد المنخفض من

مصادر الطاقات المتجددة ورفع عتبة القدرة المستغلة في مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية ذات مصادر مائية من 12 ميغاواط إلى 30 ميغاواط وكذا إمكانية اقتناء فائض الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر طاقات متجددة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك بالنسبة للمحطات المرتبطة بالشبكة الوطنية ذات التيار الكهربائي المرتفع جدا.

وسيتم خلال سنة 2016 مواصلة تفعيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية، وتهم العمليات المزمع تنفيذها في هذا الإطار :

- **مواصلة تنفيذ برامج تنمية الطاقات الخضراء**، وهي :

- **البرنامج المغربي للطاقة الشمسية:** عبر إعطاء انطلاقة أشغال تنفيذ الشطر الثاني للمركب الشمسي بورزازات (350 ميغاواط)، وكذا مباشرة التأهيل القبلي لإنشاء المحطات الشمسية بالعيون (80 ميغاواط) وبوجدور (20 ميغاواط).

- **البرنامج المغربي للطاقة الريحية:** من خلال تشغيل المحطة الريحية لتازة (150 ميغاواط) واختيار الشركات المكلفة بتنفيذ مشروع ريحي مندمج بقدرة كهربائية (850 ميغاواط) وكذا محطات ريحية أخرى من قبل شركات خاصة.

- **المخطط الوطني للنجاعة الطاقية:** لاسيما عبر اعتماد الدراسات المتعلقة بالحالات العامة للنجاعة الطاقية وتفعيل برنامج التأهيل الطاقي للمساجد وتعميم الإفتحاص الطاقي وإدماج الأداء الطاقي على مستوى القطاع الصناعي وإرساء إجراءات النجاعة الطاقية بقطاع النقل وكذا تفعيل إجراءات خاصة بزبائن التيار الكهربائي المرتفع والمرتفع جدا.

- **تطوير السلامة النووية:**

بغية تفعيل التزامات المغرب مع المجتمع الدولي فيما يخص السلامة والأمن في الميادين النووية والإشعاعية، تم إحداث الوكالة المغربية للسلامة والأمن النووي والإشعاعي، سنة 2014، كسلطة مستقلة مكلفة بالمهام التي تتعلق بالسلامة والأمن النووي والإشعاعي وكذا الحرص على عدم انتشار هذه المواد.

بعد مصادقة المجلس الحكومي سنة 2015، على المرسوم القاضي بتطبيق القانون المتعلق بالوكالة السالفة الذكر، ستعرف سنة 2016 البدء الفعلي لمختلف هياكل الوكالة المغربية للسلامة والأمن النووي والإشعاعي ودخول برنامج عملها حيز التنفيذ.

2.3.1.1.3. الاستراتيجية المعدنية

تروم الإستراتيجية الجديدة لتطوير القطاع المعدني التي اعتمدت سنة 2013 إلى تعزيز مكانة بلادنا بين الدول الرائدة في هذا المجال. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير البحث المعدني وإرساء البنية التحتية الجيولوجية وتشجيع المشاريع المعدنية وتنويع مصادر الإنتاج وتحديث وسائل وأساليب الاستخراج وتحسين التكوين المهني.

وترتكز المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية حول:

- إعطاء الانطلاقة لبرنامج تأهيل المخزون المعدني؛
- التحفيز على الاستثمار وتطوير البحث المعدني؛
- إرساء آليات مناسبة لتنشيط إنعاش القطاع المعدني على الصعيد الوطني والعالمي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أنه تم اعتماد برسم سنة 2015، القانون رقم 13-33 المتعلق بالمناجم والذي يدعم تطوير القطاع تعزيز مناعته لمواجهة تحديات المنافسة الدولية وتقلبات الأسواق المتعلقة بالأنشطة المعدنية.

إضافة إلى ذلك، فإن التوفر على بنية تحتية جيولوجية ذات جودة عالية تعتبر ميزة أساسية لكل بلد لتحسين جاذبيته الجيولوجية وذلك من خلال إبراز موارده الطبيعية، لتمكين المستثمرين وخاصة الشركات المعدنية والنفطية الوطنية والدولية من الحصول على المعلومات الدقيقة لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

في هذا الإطار، سيتم إعداد خارطة طريق وطنية لتطوير البنية التحتية الجيولوجية للفترة الممتدة ما بين 2015 و2025. وقد سطرت هذه الخريطة في أولوياتها خمس مناطق معدنية واعدة وسيتم مواكبتها ببرنامج ترقيم المعطيات العلمية والجغرافية وتطوير قاعدة بيانات خاصة بالقطاع المعدني.

3.3.1.1.3. مخطط المغرب الأخضر

تهدف استراتيجية المغرب الأخضر التي أعطيت انطلاقتها في شهر أبريل 2008 إلى تنمية القطاع الفلاحي وتطويره وتعزيز دوره الفعال في تنمية الاقتصاد الوطني والرفع من مداخيل الفلاحين.

وباعتمادها على مقاربة شمولية وتشاركية، شكلت هذه الاستراتيجية قطيعة مع السياسات الفلاحية المتتالية للستينات حيث تعاملت مع التنمية الفلاحية في عمومها وتنوعها وفي علاقتها الوطيدة بالتنمية القروية واستدامة الموارد الطبيعية.

ونحن على مشارف السنة السابعة لانطلاق هذه الاستراتيجية، يمكن اعتبار حصيلة هذه المرحلة مشجعة ويعزى ذلك أساسا لتظافر جهود كل من الدولة والفلاحين ومهنيي القطاع.

وتتجلى أهم الإنجازات المحققة لمخطط المغرب الأخضر فيما يلي:

- **تحسن ملموس للمنتوجات الغذائية**

أدى ارتفاع الإنتاج الفلاحي الوطني إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي بالنسبة لأهم المنتجات الأساسية، حيث تم تغطية ما يناهز 70 % من حاجيات البلاد من الحبوب و40 % من السكر و100 % من اللحوم والفواكه والخضر.

وقد مكنت الجهود المشتركة لقطاعي الفلاحة والصيد البحري، من تحقيق هدف الألفية بشأن القضاء على الفقر المدقع بل تم تجاوز هذا الهدف قبل الموعد المحدد.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المغرب قد نال شهادة الامتياز من طرف منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة وذلك تقديرا لهذا الإنجاز.

- **نمو مهم للاستثمارات**

إن هذا التطور الإيجابي لم يكن ليتحقق لولا الانتعاش الهام للاستثمارات العمومية والخاصة التي سجلت ارتفاعا بنسبة 71 % خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 حيث انتقلت من 7,2 مليار درهم إلى حوالي 12,3 مليار درهم. وهكذا مكنت الدينامية المحدثة بفضل الاستثمار العمومي ليس فقط من الزيادة في الاستثمارات الخاصة، بل كذلك من تنويع واسع لمصادر التمويل. وفي هذا الإطار، ساهم المانحون الدوليون منذ سنة 2008 في تمويل مشاريع مخطط المغرب الأخضر بغلاف مالي إجمالي يناهز 20,6 مليار درهم.

ويعزى نمو الاستثمار الخاص أساسا إلى تدخل صندوق التنمية الفلاحية الذي مكن خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014، من تعبئة مبلغ إجمالي قدره 15,4 مليار درهم برسم إعانات الدولة لإنعاش الاستثمار في القطاع مما أدى إلى ضخ ما مجموعه 42,3 مليار من الاستثمارات الخاصة. وهكذا فإن درهما واحدا من الإعانة العمومية يمكن من جلب 2,7 درهم من الاستثمار المباشر مما يعكس الدور الفعال الذي يلعبه صندوق التنمية الفلاحية في إنعاش الاستثمار في القطاع.

- **انتعاش مناطق الفلاحة الهامشية بفضل مشاريع الدعامة الثانية**

يهدف تنفيذ المشاريع الفلاحية ذات الصبغة التضامنية إلى تحسين دخل الفلاحة العائلية الصغيرة، وإنعاش فرص الشغل وكذا ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق القروية.

منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر، بلغ عدد مشاريع الدعامة الثانية 542 مشروعا تهم مساحة 784.000 هكتار لفائدة 771 ألف مستفيد وباستثمار اجمالي يبلغ 14,66 مليار درهم.

هذا ويبلغ حاليا عدد المشاريع الموجودة قيد التنفيذ، 497 مشروعا من بينهم 50 مشروعا جديدا يستفيد منها 50.000 مستفيد على مساحة قدرها 37.000 هكتار.

ومن أهم الإنجازات المسجلة لمشاريع الدعامة الثانية التي انطلقت خلال الفترة 2010-2015:

- زراعة ما يقرب من 185,7 ألف هكتار من الأشجار المثمرة يمثل شجر الزيتون 64 % والصبار 17,5 % واللوز 10,6 %؛
- بناء 173 وحدة للتثمين وتجهيز 203 وحدة في مناطق المشاريع ، منها 21 % معصرات الزيتون و 38 % مراكز جمع الحليب؛

- إنجاز أشغال التهيئة الهيدروفلاحية على مساحة تفوق 26.000 هكتار وتشييد 190 كلم من المسالك؛
- تهيئة المجال الرعوي على مساحة تفوق 12.000 هكتار واستصلاح 366 نقطة ماء لتروية الماشية.

تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام الفلاحي

عرف متوسط معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الفلاحي منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر، اتجاها إيجابيا ملحوظا وصل إلى 7 % سنويا. وقد بلغ الناتج الداخلي الخام الفلاحي 99 مليار درهم سنة 2014 مقابل 65 مليار درهم قبل سنة 2008.

استخدام عقلاني للموارد المائية المخصصة للقطاع الفلاحي

بلغت المساحات المسقية 1,65 مليون هكتار سنة 2014 وذلك بفضل استراتيجية تدبير الموارد المائية التي تتركز على برنامج توسيع مناطق الري والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه للري. هذا، وقد تضاعفت أربع مرات المساحة المجهزة بأنظمة الري الموضعي منذ سنة 2002 لتصل إلى ما يقرب من 410.000 هكتار نهاية سنة 2014، أي ما يمثل 75 % من الهدف المحدد في مخطط المغرب الأخضر. ومن المنتظر أن تصل هذه المساحة إلى 450.000 هكتار مع نهاية سنة 2015.

تجدر الإشارة إلى أن توسيع المناطق المسقية قد ساهم في اكتساب مناعة الناتج الداخلي الخام الفلاحي أمام قلة التساقطات المطرية مما مكن من ارتفاع القيمة المضافة في هذه المناطق المسقية حيث تم تسجيل أكثر من 3.500 درهم/هكتار كقيمة مضافة إضافية وارتفاع إنتاج المحاصيل النباتية ب 97 %. كما مكن هذا التوسيع من ترشيد استعمال الموارد المائية عبر تجهيز أكثر من 250.000 هكتار بالري بالتنقيط خلال الفترة 2008-2015.

تحسين المردودية الفلاحية والصادرات

سجل إنتاج المنتجات الفلاحية الرئيسية تحسنا كبيرا، لاسيما فيما يتعلق بإنتاج الحوامض الذي ارتفع من 1,24 مليون طن سنة 2008 إلى 2,23 مليون طن سنة 2014، بزيادة 80 % تقريبا.
أما فيما يخص إنتاج الزيتون، فقد ارتفع من 662.000 طن سنة 2008 إلى 1,57 مليون طن سنة 2014، أي بزيادة قدرها حوالي 237%.

هذا، وقد عرفت صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية ارتفاعا ملموسا حيث بلغت أكثر من 35,4 مليار درهم سنة 2014، بزيادة قدرها 9 % مقارنة مع سنة 2013 و32% مقارنة مع سنة 2010، مما سمح بتعزيز وتحسين مكانة بلادنا في التصنيف العالمي، وخاصة بالنسبة للمنتجات مثل الطماطم (الرتبة الرابعة عالميا بدلا من الرتبة السادسة سنة 2010) والفراولة المجمدة (الرتبة الخامسة عالميا بدلا من الرتبة السادسة سنة 2010).

يرتكز برنامج الاستثمار لسنة 2016 أساسا على مواصلة تنفيذ المشاريع والعمليات المندرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

مشاريع الدعامة الثانية للفلاحة العائلية التضامنية

برسم سنة 2016، من المتوقع مواصلة السياسة الإرادية المتعلقة بالتنمية التضامنية والشاملة بهدف إدماج الفلاحة العائلية الصغيرة من خلال مواصلة إنجاز 497 مشروعا تم إعطاء انطلاقها إلى غاية سنة 2015 وكذا إعطاء الانطلاقة ل 85 مشروعا جديدا، تغطي جميع مناطق المملكة، منها 55 مشروعا تخص سلاسل الإنتاج النباتي و30 مشروعا تخص سلاسل الإنتاج الحيواني.

وسيتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار اتفاقيات الشراكة مع المنظمات المهنية.

مشاريع الري وتهيئة المجال الفلاحي

تتعلق العمليات المبرمجة في هذا الإطار أساسا بمواصلة :

- عمليات توسيع الري في سافلة السدود المنجزة وتلك التي توجد قيد الإنجاز. وفي هذا السياق، من المتوقع مواصلة وانهاء دراسات التنفيذ على مساحة 60.000 هكتار، ومواصلة اشغال التجهيز على مساحة 39.980 هكتار وكذا انطلاق الاشغال على مساحة 35.400 هكتار؛

- تفعيل البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي الهادف إلى تحديث وتحسين مردودية شبكة توزيع مياه الري على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي. ويتضمن برنامج سنة 2016 مواصلة الاشغال على مساحة 13.650 هكتار وانهاء الاشغال على مساحة 29.500 هكتار وكذا بداية الاشغال على مساحة 25.800 هكتار؛

- تطوير الشراكة في مجال الري بين القطاعين العام والخاص بمناطق أزمور وبير جديد والشطر الثالث للسقي بالغرب وسهل شتوكة آيت باها. ومن المتوقع أيضا انطلاق إنجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسهل سايس وجهة الداخلة واد الذهب ومنطقة قدوسة؛

- إعادة التأهيل الشامل للري الصغير والمتوسط على مساحة أكثر من 11.615 هكتار خاصة على مستوى مناطق أقاليم بولمان وإقليم تارودانت وأكادير إدا اوتنان وشتوكة آيت باها وإفران وميدلت وكذلك حماية وصيانة تجهيزات الري والسواقي على مساحة 20.000 هكتار تهم مجموع التراب الوطني؛

- عمليات تهيئة المراعي وغرس الشجيرات العلفية وإنجاز وتهيئة نقط الماء لتروية القطيع المندرجة في إطار البرنامج الجهوي لتهيئة المراعي وتنظيم الترحال على مستوى جهات كلميم-واد نون وسوس ماسة.

استمرار الدعم الحكومي لتعبئة الاستثمار الخاص في قطاع الفلاحة من خلال صندوق التنمية الفلاحية

تندرج التحفيزات المبرمجة في هذا السياق في إطار الالتزامات التي تعهدت بها الدولة مع مهنيي مختلف سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي في إطار 19 عقد برنامج تهم لاسيما :

- تجهيز الضيعات الفلاحية بمعدات الري والمعدات الفلاحية ؛
- تأمين زراعات الحبوب والقطاني والاشجار المثمرة ؛
- غرس الاشجار المثمرة؛
- بناء وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية؛
- إنعاش الصادرات؛
- استعمال البذور المعتمدة؛
- تطوير تربية الماشية.

الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية وتعزيز السلامة الصحية للمنتجات الغذائية وذلك من خلال الإجراءات الرئيسية التالية :

- تعزيز برامج مكافحة الأمراض الحيوانية المعدية بما في ذلك السل وحمى البقر والحمى القلاعية واللسان الازرق؛
- تنظيم حملتين للتلقيح تخص الأولى محاربة طاعون المجترات الصغيرة لفائدة 18 مليون رأس من الغنم و6 ملايين من الماعز في حين تخص الثانية محاربة داء الكلب؛
- مواصلة البرنامج الوطني لتحديد هوية الأبقار والإبل وفقا للنظام الجديد؛
- تعزيز مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي ومراقبة صحة النباتات في الحدود؛
- اعتماد مؤسسات إنتاج وتحويل المنتجات الغذائية.

تنمية التجارة الفلاحية من خلال:

- مواصلة تفعيل سياسة الحكومة في مجال تنمية التجارة الفلاحية، الهادفة إلى خلق الظروف الملائمة لتحسين إنتاجية القطاعات التنافسية ذات المردودية العالية وتثمين أفضل لمنتوجات المناطق الزراعية للجهات؛
- بالإضافة إلى الانتهاء من بناء قطب الابحاث والتنمية ومراقبة الجودة بالقطب الفلاحي لتادلة، فإنه من المتوقع إنشاء قطب مماثل بالقطب الفلاحي لسوس ماسة برسم سنة 2016 وكذا إعداد الدراسات المتعلقة بقطب الأبحاث والتنمية ومراقبة الجودة بالقطب الفلاحي للغرب وإنجاز الأشغال خارج موقع القطب الفلاحي للوكوس والمساهمة في بناء سوق الجملة بالرباط.

- **التكوين والبحث الزراعي** عبر :

- مواصلة برامج بناء وإعادة تأهيل وتجهيز البنيات التحتية التعليمية بالمعدات الضرورية بهدف رفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفلاحي العالي وذلك من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تكوين 1.000 خريج في السنة في أفق سنة 2020 ؛

- إنشاء مؤسسات جديدة للتكوين التقني وذلك لتعزيز منظومة التكوين بالإضافة إلى توسيع وإعادة تأهيل المؤسسات القائمة وتزويدها بالمعدات والموارد البشرية الضرورية للرفع من جودة التكوين ؛

- فيما يخص البحث الزراعي، إضافة إلى مواصلة تنفيذ البرامج الوطنية للبحث والتنمية، ستتميز سنة 2016 بإعطاء انطلاق أهم محاور استراتيجية إصلاح منظومة البحث الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنجاز عمليات أخرى تكتسي طابعا أفقيا من بينها :

- مواصلة إنجاز عملية السجل الفلاحي والذي يعتبر مشروعا ذا بعد استراتيجي طموح وذا طابع مهيكل للقطاع الفلاحي. وستشمل هذه العملية إجراءات تتعلق بتكوين وتأطير الموظفين وبالتواصل لضمان انخراط الفلاحين في تحقيق الأهداف المتوخاة وتبديد أي شكوك بالإضافة إلى جمع المعطيات وبإنشاء نظام معلوماتي لتدبير واستغلال هذا السجل؛

- تنفيذ استراتيجية الاستشارة الفلاحية وتعزيز وسائل تدخل المستشارين الفلاحيين للرفع من مستوى تأطير فلاحي مختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي.

4.3.1.1.3. إستراتيجية " هاليوتيس "

تهدف استراتيجية " هاليوتيس" التي تم اعتمادها في 29 شتنبر 2009 إلى الاستفادة من مؤهلات قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية ومواجهة معيقات تنميته من خلال هدفين رئيسيين يتجليان في الحفاظ على الموارد السمكية وتأهيل القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد مكنت الحصيلة الأولى لاستراتيجية " هاليوتيس" من تسجيل النتائج الأساسية التالية:

- تطور القيمة المضافة لقطاع الصيد البحري بنسبة 30,1 % بين سنتي 2009 و2013 لتبلغ 8,1 مليار درهم أي بمتوسط زيادة قدرها 7,3% سنويا ؛

- إنتاج سمكي يقدر ب 1,3 مليون طن في سنة 2014 في جميع فروع الصيد، أي ما يعادل حوالي 82% من الهدف المحدد لسنة 2020؛

- بلوغ قيمة صادرات تناهز 15,5 مليار درهم في سنة 2014 أي بزيادة قدرها 7% من حيث القيمة و4% فيما يخص الحجم مقارنة مع سنة 2013، أي حوالي 57% من المستوى المتوقع في سنة 2020 (3,1 مليار دولار)؛

- استثمارات خاصة في صناعة التثمين تناهز 1,7 مليار درهم بين سنتي 2009 و2014، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 12%، الشيء الذي يعكس ثقة المصنعين المغاربة في الخيارات الاستراتيجية للحكومة.

وبشكل عام، فقد أدى تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى تحقيق العديد من الإنجازات، ويتعلق الأمر بتنفيذ مخططات التجهيز ومراجعة نموذج إدارة موانئ الصيد وتحسين الإطار القانوني وإنشاء خطة وطنية مندمجة لمراقبة السلسلة البحرية، فضلا عن استراتيجية العلامة التجارية والتسويق على المستويين الوطني والدولي.

كما تميزت سنة 2015 بتسريع وتيرة تنفيذ مختلف الإجراءات المتخذة في إطار المحاور الثلاثــة الرئيسيـــة لاستراتيجيـة "هاليوتيس" وهي الاستدامة والفعالية والتنافسية. ويتعلق الأمر لاسيما ب:

- تحديد وتنفيذ مخطط تهيئة مصايد الأسماك حيث بلغت نسبة تغطية الموارد بهذه المخططات 85% في نهاية سنة 2014 مقابل 5% فقط في سنة 2009؛
- إعادة تأهيل وتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي وذلك من خلال برنامج " إبحار" الذي استكملت أشغاله في شهر مايو 2015؛
- تنفيذ البرنامج الوطني للتخلي على الشباك العائمة المنجرفة للحفاظ على الأنواع السمكية المعرضة للخطر؛
- تنفيذ البرنامج المتعلق بانغمار الشعب الاصطناعية في خليج مارتيل وأكادير لإعادة تكوين المخزون السمكي؛
- مواصلة إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الساحل والذي يهم إنجاز نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين حيث تم إنجاز 43 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين بنهاية سنة 2014؛
- الحفاظ على جودة المنتوجات البحرية عن طريق مواصلة برنامج تعميم الحاويات المعيارية والذي يهدف إلى تحسين تنافسية وأداء القطاع وحماية المستهلك؛
- توطيد نظام مراقبة استغلال الموارد السمكية من خلال إنشاء نظام تحديد المواقع والرصد المستمر لسفن الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية حيث بلغ عدد السفن المجهزة بالمنارات الجغرافية لتحديد المواقع 2.194 وحدة؛
- تسهيل ولوج الصناع للمنتوجات البحرية من خلال توفير وحدات صناعية لتحديد حصتهم من السمك الصغير من المخزون "س"؛
- تشجيع تثمين المنتوجات البحرية عبر إطلاق برنامج لإنشاء ثلاث اقطاب تنافسية في منطقة أكادير (Haliopolis) والشمال (مشروع مختلط يتعلق بقطاعي الفلاحة والصيد البحري) وفي الجنوب؛

- تحسين جودة المنتجات السمكية في المناطق الجنوبية للمملكة وخاصة الأخطبوط الذي يشكل العمود الفقري للصيد التقليدي في هذه المناطق من خلال تجهيز 6.600 قارب تقليدي بصناديق عازلة للحرارة .

أما بخصوص سنة 2016، فستتميز باستمرار تنفيذ العمليات المتعلقة باستراتيجية " هاليوتيس" عن طريق تنفيذ المشاريع المدرجة في البرنامجين التاليين:

- **برنامج تنمية الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتثمين الموارد السمكية** عبر:

  - تنمية الصيد البحري والمحافظة على الثروة السمكية من خلال تطوير وتحديث وسائل استغلال الثروة؛
  - تعزيز نظام التتبع والمراقبة والإشراف المعتمد من طرف استراتيجية " هاليوتيس" والذي يغطي سلسلة هذا الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها وذلك عبر اعتماد نظام تتبع ومراقبة أنشطة الصيد في جميع مراحل السلسلة (المراقبة في البحر، المراقبة عند التفريغ ومراقبة في سلسلة القيمة وشهادة اعتماد المصايد)؛
  - تشجيع تثمين المنتجات السمكية؛
  - تعزيز القدرة التنافسية لشركات تحويل وتعبئة المنتجات البحرية؛
  - استمرار إنشاء البنيات التحتية المتعلقة بالمشاريع المهيئة والمندمجة التي تهم الصيد التقليدي: ومن المتوقع إنشاء 3 نقط تفريغ مجهزة في كل من كوريزيم بإقليم تزنيت وشملالة بإقليم الناظور وأمسا بإقليم تطوان؛
  - إدماج الصيد التقليدي في النسيج الجهوي السوسيو اقتصادي من خلال إنشاء البنيات التحتية الأساسية اللازمة لتحقيق استقرار مجهود الصيد؛
  - تثمين المنتوجات المصطادة وتحسين الظروف السوسيو اقتصادية للصيادين التقليديين؛
  - إنشاء الشعب الاصطناعية للحفاظ على الثروات والاستغلال المستدام وتحسين المصايد ودخل الصيادين التقليديين.

- **برنامج التأهيل والتعزيز السوسيو مهني وسلامة البحارة** خاصة من خلال:

  - تحسين نوعية التكوين من خلال تنويع الشعب وطرق التدخل لتغطية جميع احتياجات الموارد البشرية المتعلقة بمشاريع برنامج "هاليوتيس"؛
  - تأهيل المعدات والبنيات التحتية الخاصة بمؤسسات التكوين البحري؛
  - ملاءمة عروض التكوين مع احتياجات القطاع واحتياجات الاشخاص المستهدفين من أجل الانفتاح على المناخ السوسيو مهني وضمان اندماج أفضل للخريجين؛

- تطوير برامج الدعم لإنشاء وتسيير تعاونيات الصيادين؛
- تعميم الضمان الاجتماعي للبحارة الصيادين التقليدين؛
- إنعاش تطبيب البحارة؛
- تعزيز نظام البحث وانقاذ الأرواح البشرية في البحر وتنشيط عمليات الانقاذ من خلال توفير وحدات الإنقاذ وتحسين تنسيق عمليات الإنقاذ.

5.3.1.1.3. رؤية 2020 للسياحة

نظرا لتأثير النشاط السياحي على قطاع الشغل وعلى استقرار التوازنات الخارجية وإشعاع صورة البلاد في الخارج، فإن القطاع السياحي يعتبر رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمغرب.

وفي هذا الإطار، فإن تدبير هذا القطاع تتم في إطار المحاور الأساسية "لرؤية 2020" التي تهدف إلى جعل المغرب من أهم الوجهات السياحية العالمية عبر اعتماد عرض سياحي قوي ومتنوع ومتوازن.

وتهدف "رؤية 2020" إلى الارتقاء بالمغرب إلى مصاف 20 وجهة سياحية الأولى عالميا من خلال مضاعفة الطاقة الإيوائية بإحداث 200 ألف سرير إضافي ومضاعفة عدد السياح الوافدين ليصل إلى 20 مليون سائح.

ويتوقع في إطار رؤية 2020 إحداث 470 ألف منصب شغل مباشر على الصعيد الوطني ورفع المداخيل السياحية لتصل إلى 140 مليار درهم، وكذا تقوية مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني الخام ليصل إلى 150 مليار درهم.

بالرغم من الاضطرابات التي عرفها المحيط الجهوي والدولي خلال سنة 2015 جراء توالي الإحداث غير الملائمة، أبان القطاع السياحي الوطني عن مناعته حيث تمكن من تسجيل نتائج مشجعة خلال هذه السنة، بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد بفضل الرؤية الحكيمة والرشيدة لصاحب الجلالة.

وعليه فقد بلغ عدد السياح الوافدين عبر الحدود المغربية، إلى غاية نهاية يوليوز 2015، حوالي 6 ملايين سائح أي بارتفاع يقدر ب 1,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 (-5,3% بالنسبة للسياح الأجانب والغير مقيمين و+9,5% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج). وقد عرف عدد السياح الوافدين من ألمانيا ارتفاعا بنسبة 14% متبوعا بالمملكة المتحدة بنسبة 7%.

فيما يخص ليالي المبيت داخل مؤسسات الإيواء السياحية المصنفة، فقد سجلت السبع أشهر الأولى من سنة 2015 انخفاضا بنسبة 8% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 (-14,4 % بالنسبة للسياح غير المقيمين و+11,9% بالنسبة للمقيمين).

ولقد بلغت الإيرادات السياحية لغير المقيمين بالمغرب إلى حدود متم غشت 2015 ما مجموعه 40,1 مليار درهم مقابل 40,9 مليار درهم عند متم غشت 2014 أي بانخفاض طفيف يقدر ب 1,9 %.

وستتميز سنة 2016 بمواصلة تنفيذ رؤية 2020 عبر المحاور الأساسية التالية:

- **تقوية المناخ القانوني للقطاع السياحي:** وذلك من خلال متابعة تجديد الإطار القانوني المتعلق بممارسة المهن السياحية وخاصة مراجعة القانون رقم 96-31 المنظم لوكالات الأسفار والقانون رقم 00-61 المنظم للمؤسسات السياحية وإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 12-05 المنظم لمهنة المرشد السياحي.

كما ستتم متابعة تنفيذ النظام الجديد لتصنيف مؤسسات الإيواء السياحية بإجراء 700 "افتحاص أبيض" وتقوية آليات التواصل بخصوص نظام التصنيف المستهدف.

- **تنويع محفظة المنتوج:** في هذا الإطار تواصل الشركة المغربية للهندسة السياحية برنامج عملها من أجل الرفع من نجاعة ومردودية المشاريع السياحية من خلال تطوير المنتوج من أجل تموقع أفضل للمناطق الترابية المعنية بالمشاريع المهيكلة وإعداد تقارير التخطيط الاستراتيجي وتحديد وتعبئة الوعاء العقاري لفائدة هذه المشاريع.

وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ برنامج عمل طموح يهدف إلى التثمين السياحي على صعيد 31 مدينة عتيقة وكذا التنمية المندمجة للسياحة القروية من خلال برنامجي مدينتي وقريتي.

كما سيتم تبني سياسة مهيكلة في مجال الإنعاش والتسويق للمنتجات السياحية لفائدة المستثمرين المستهدفين.

- **تطوير المشاريع السياحية الكبرى :**

في إطار اتفاق الشراكة الموقع بتاريخ 24 نونبر 2011، بين الصندوق المغربي لتطوير السياحة وصناديق الاستثمار السيادية القطرية والإماراتية والكويتية تم إحداث هيئة مغربية للاستثمار السياحي تحت اسم "وصال كابيتال" برأسمال متساو بين الشركاء الأربع .وتهدف هذه الشراكة إلى الاستثمار في إطار رؤية 2020 ، وكذا في المشاريع السياحية الكبرى.

وقد تم، في هذا الإطار انطلاق الاشغال بمشروعين أوليين هما " وصال الدارالبيضاء الميناء" و" وصال أبي رقراق".

- **وصال الدارالبيضاء الميناء:**

تهم الاتفاقية الإطار المبرمة بين الحكومة وشركة وصال ميناء الدار البيضاء تطوير مشروع سياحي بالدارالبيضاء من أجل إنجاز مجموعة من الفنادق ومارينا وفضاءات ثقافية وترفيهية ومركبات سكنية فاخرة وكذا مكاتب ومحلات تجارية.

و يهدف هذا المشروع إلى جعل الدار البيضاء وجهة جذب سياحي للأعمال عبر تقديم تجربة ثقافية غنية ومجموعة من الأنشطة الترفيهية وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 5,93 مليار درهم.

- **وصال أبي رقراق:**

تهدف الاتفاقية الإطار المبرمة بين الحكومة وشركة وصال أبي رقراق إلى تطوير مشروع سياحي على مستوى الشطر الثاني من مشروع تهيئة ضفة وادي أبي رقراق.

ويهم هذا المشروع بالإضافة إلى إنجاز وحدات سكنية سياحية، توفير معدات ترفيهية كبرى بغلاف إجمالي قدره 8,73 مليار درهم.

- **ترويج الوجهة السياحية للمغرب:** سيواصل المكتب الوطني المغربي للسياحة في سنة 2016 سياسته المتعلقة بتشجيع وتسويق الوجهة السياحية المغربية. وتتمحور أهم الخطوات الأساسية المرتقبة فيما يلي:

  - تقوية النقل الجوي عن طريق تعزيز التعاون مع شركات النقل الجوي وإحداث خطوط جديدة، وكذا الرفع من وتيرة رحلات الخطوط الجوية المتواجدة؛

  - تعزيز أداء الأسواق الكلاسيكية بواسطة تقوية الشراكة مع الوكالات السياحية الكلاسيكية ووكالات سياحية جديدة؛

  - تكثيف استراتيجية تنويع الاسواق خاصة عبر تقوية منظومة تحفيزية خاصة بالنسبة للأسواق ذات المؤهلات العالية مثل (الولايات المتحدة وإفريقيا والشرق الاوسط وأوروبا الوسطى والشرقية والصين والبرازيل) وكذا إعطاء الانطلاقة لمجموعة من الحملات الاشهارية بهدف إحداث خطوط ربط جوية جديدة من أجل تحقيق معدل ملئ ذو مردودية؛

  - تقوية التسويق الرقمي والرفع من مردودية الآليات الرقمية الحالية وذلك عبر تحسين الرؤية المرتبطة بالوجهة السياحية عبر الانترنيت خاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

- **تعزيز قدرات الفاعلين السياحيين:** سيتم في هذا الإطار متابعة تقوية قدرات شبكة دعم المقاولات السياحية وكذا مواصلة تطوير التكوين المستمر الموجه للمرشدين السياحيين؛

- **تثمين الرأسمال البشري:** وذلك من خلال الاستمرار في تنفيد خارطة الطريق المتعلق بالعقد الخاص "الموارد البشرية لفترة 2014-2020" عبر تكوين متخرجين وخلق باكالوريا مهنية في المجال الفندقي والسياحي وكذا المسار التأهيلي المهني في مجالي السياحة والفندقة وتعميم "علامات التميز" الخاصة بالمعاهد والمدارس السياحية الفندقية إضافة إلى مواصلة خلق مراكز التكوين الفندقي والسياحي للتميز في كل من المحمدية وأكادير وفاس والجديدة وورززات وطنجة والسعيدية.

6.3.1.1.3. مخطط « رواجٍ »

اعتمدت الحكومة مخطط رواج باعتباره استراتيجية وطنية لتحديث وتطوير قطاع التجارة والتوزيع. في هذا السياق، تقدم الدولة الدعم المالي للمشاريع المتعلقة بعصرنة تجارة القرب ومرافقة الأبطال الوطنيين وإنشاء مناطق تجارية وإنجاز دراسات وكذا مخططات للتنمية الجهوية.

وقد استفاد أكثر من 2.200 تاجر من برنامج عصرنة تجارة القرب إلى حدود نهاية يونيو 2015. مما مكن من استفادة أكثر من 24.753 نقطة بيع على مستوى مختلف مناطق المملكة (أكثر من 100 مدينة وقرية) من هذا البرنامج، الذي يمكن من عصرنة معدات وتقنيات التسيير للتجار. كما عرفت سنة 2015، وضع خطة تكوين لمهن التجارة والتوزيع من أجل تزويد القطاع بيد عاملة مؤهلة وقادرة على تعزيز القدرة التنافسية للشركات التجارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين.

وستعرف سنة 2016، إطلاق خارطة طريق جديدة من أجل تنزيل مخطط رواج الذي يتمحور حول مكافحة الهشاشة في المناطق الحضرية وإدماج القطاع غير المهيكل، وكذا عصرنة التوزيع كمحرك للإقلاع الاقتصادي.

7.3.1.1.3. الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية ثاني قطاع مشغل في المغرب بساكنة نشيطة تقدر ب 2,3 مليون حرفي وحرفية أي ما يقدر ب 20 % من مجموع الساكنة النشيطة. بالإضافة إلى دوره كمحفز ثقافي، يعتبر قطاع الصناعة التقليدية دعامة أساسية لخلق الثروة بمساهمة تقدر بأزيد من 7 % في الناتج الوطني الخام.

ومن أجل تعزيز قطاع الصناعة التقليدية، اعتمدت الحكومة استراتيجية للفترة 2006-2015، "رؤية 2015" والتي حققت إنجازات مهمة أبرزها:

- زيادة سنوية لرقم معاملات القطاع ب 12 % أي ما يناهز 21,8 مليار درهم؛
- تحسين القيمة المضافة للقطاع بما يقارب 10 ملايير درهم؛
- إحداث 63.000 منصب عمل صافي أي بزيادة سنوية تقدر ب 2,2 %؛
- تكوين 30.000 خريج في مهن الصناعة التقليدية وكذا تنظيم 10.430 يوم تكوين في إطار التكوين المستمر للصناع؛
- إحداث 840 مقاولة صغيرة ومتوسطة في قطاع الصناعة التقليدية؛
- إحداث 203 معيار و5 علامات تجارية؛

هذا وستتميز سنة 2016 بمتابعة إنجاز مشاريع البنيات التحتية وإطلاق مشاريع جديدة تتمثل في :

- إتمام أشغال بناء قرية الصناعة التقليدية بأمزميز ووجدة وفضاءات العرض والبيع بأويكا وإمينتانوت وفضاءات الأنشطة الحرفية بقلعة السراغنة وابن جرير وإنجاز دار الصانعة بأسفي وإعادة هيكلة مركز الصناعة التقليدية بجرادة؛
- إطلاق مشاريع إنجاز مركب مندمج للصناعة التقليدية بالقنيطرة وقرية للحرفيين بسكينة وفضاء لتسويق الزرابي بالقنيطرة وتجهيز مناطق الأنشطة الحرفية بسطات وفاس ومكناس والعطاوية وسيدي رحال وتاملالت؛
- إطلاق مشاريع إنجاز ثلاثة قرى للحرفيين بكل من زاوية الشيخ والفقيه بن صالح ومريرت وإنجاز ثلاثة دور للصانعة في عمالة إقليم أزيلال ودارين للصانعة بعمالة لفقيه بن صالح وإعادة ترميم المدبغة التقليدية لبني ملال؛
- إحداث قرى للحرفيين بتاونات وجرسيف وبناء مجمع مندمج للصناعة التقليدية بطنجة وكذا تهيئة المجمع الحرفي بتازة.

كما ترتكز المجهودات المبذولة كذلك على حماية التراث الحرفي وتطوير الجودة بهدف الحفاظ على حصة الصادرات المغربية في مجال الصناعة التقليدية على مستوى الأسواق الخارجية التقليدية والانفتاح على أسواق جديدة وتشجيع الابتكار عبر تنظيم الجائزة الوطنية لأحسن حرفي كموعد سنوي لمكافئة مجهودات الحرفيات والحرفيين.

ولإعطاء دينامية جديدة للقطاع ومع انتهاء رؤية 2015 تعكف الحكومة على إعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية في أفق 2020 بهدف:

- إحداث 235.000 منصب عمل إضافي؛
- إحداث 46 مليار درهم كرقم للمعاملات إضافي؛
- مضاعفة صادرات الصناعة التقليدية وتعزيز الرأسمال الغير مادي المتعلق بالصناعة التقليدية (الرأس المال البشري والمعرفي).

8.3.1.1.3. استراتيجية المغرب الرقمي

عرفت سنة 2015 إطلاق المشاورات من أجل وضع استراتيجية جديدة للقطاع في أفق 2020 و يتم إعدادها وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خلاصات إنجازات استراتيجية "المغرب الرقمي 2013". وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور:

- التحويل الرقمي للاقتصاد الوطني؛
- جعل المغرب قطبا رقميا جهويا؛
- الموقع الرقمي والنظام الصناعي الرقمي.

وتهدف خارطة الطريق هاته إلى تحقيق ناتج داخلي خام إضافي يقدر ب 4 إلى 10 ملايير درهم وخلق ما بين 20 ألف و60 ألف منصب شغل خلال الفترة 2016-2020.

علاوة على ذلك، تهدف استراتيجية المغرب الرقمي 2020 إلى تعزيز موقع المغرب كرائد جهوي لتكنولوجيا المعلوميات.

وفي نفس الإطار، عرفت سنة 2015 مواصلة إنجاز أهم المشاريع المدرجة في إطار "استراتيجية المغرب الرقمي 2013" والتي تتمثل فيما يلي:

- **الحكومة الالكترونية**

تم إنجاز وتشغيل 68 خدمة على الشبكة العنكبوتية و11 أخرى في طور الإنجاز. وارتباطا بهذا فقد ارتقى المغرب ب 21 رتبة في ترتيب المنتدى العالمي للاقتصاد المتعلق بتكنولوجيا المعلوميات والاتصال بمروره من المرتبة 99 سنة 2014 إلى المرتبة 78 سنة 2015.

- **برنامج "PACTE"**

عرفت سنة 2015 مواصلة تنفيذ برنامج PACTE الذي مكن من تغطية 94,7% من بين 9263 منطقة محصاة كمناطق بيضاء (غير مرتبطة أو ضعيفة الربط بوسائل الاتصال) وتم كذلك إطلاق برنامج إضافي لتغطية 2200 منطقة موزعة على 65 إقليم و606 جماعة قروية.

- **برنامج "GENIE"**

وفقا لتعليمات السيد رئيس الحكومة في اجتماع لجنة تدبير صندوق الخدمة الشاملة للمواصلات، تقرر تمديد برنامج GENIE إلى غاية 2017. وهكذا من المرتقب، أن تعطى الانطلاقة لعملية جديدة ترمي إلى تجهيز 1206 مؤسسة إعدادية و233 مؤسسة تأهيلية مجهزة بقاعة وحقيبة متعددة الوسائط وربطها بالأنترنيت.

9.3.1.1.3. حماية البيئة والتنمية المستدامة

1.9.3.1.1.3. حماية البيئة

انخرط المغرب في رفع تحديات القرن الحادي والعشرين بجعل التنمية المستدامة مشروعا مجتمعيا حقيقيا ونموذجا جديدا للتنمية في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة. وهكذا تم اعتبار حماية البيئة في جميع القطاعات من بين الأولويات الأساسية لكل السياسات والاستراتيجيات التنموية. وفي هذا السياق، تهدف السياسة الوطنية المتبعة في مجال البيئة أساسا إلى ما يلي:

- سد العجز الكبير الذي يعرفه هذا المجال وإحداث نظام للحماية المستدامة للبيئة ؛
- حماية التنوع البيولوجي وجودة الموروث الطبيعي والتاريخي؛
- التنمية المتوازنة وتحسين جودة العيش والظروف الصحية للمواطنين.

و في هذا الإطار، يحظى الشأن البيئي في المملكة باهتمام خاص من قبل صاحب الجلالة الملك ، حيث أطلق جلالته مرفوقا بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية يوم الأحد 20 شتنبر 2015 بمدينة طنجة، مبادرة "نداء طنجة من أجل عمل تضامني وقوي لفائدة المناخ".

و يعد "نداء طنجة"، بمثابة ناقوس للخطر، اعتبارا لاستعجالية القيام بعمل تضامني وقوي لحماية المناخ، وضرورة العمل "بسرعة وبشكل جيد وجماعي" لتكثيف جهود محاربة التغيرات المناخية.

ودعا المغرب وفرنسا، اللذان سيضطلعان برئاسة المؤتمرين العالميين حول تغيير المناخ (كوب 21 وكوب 22)، إلى اغتنام فرصة انعقاد هاذين المؤتمرين بباريس ومراكش، لتسريع وثيرة التحول نحو اقتصاد عالمي أخضر، بشكل تنسجم معه التطلعات المشروعة للتنمية مع ضرورة استدامة الموارد والتقليص من المخاطر البيئية.

من جهة أخرى، تميزت سنة 2015، بانطلاقة تفعيل قانون-إطار بمثابة الميثاق الوطني للتنمية المستدامة الذي يجسد مدى عزم بلادنا على مواصلة مجهوداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية مع الحرص على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والبرامج ومخططات العمل المبرمجة في إطار تحترم فيه متطلبات الحفاظ على البيئة و التنمية المستدامة. وهو ما نتج عنه إعطاء انطلاقة إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

يرتكز تفعيل السياسة العمومية في مجال البيئة حول البرامج الأساسية التالية:

- **البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة**

يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق نسبة ربط إجمالي بشبكة التطهير السائل بنسبة 80% بالوسط الحضري وتقليص تلوث الماء بنسبة 60% على الأقل.

وعلى مستوى الإنجازات، قد بلغت نسبة معالجة المياه المستعملة 39% بـ90 محطة للمعالجة بمتم سنة 2014، مقابل نسبة 7% بـ21 محطة سنة 2005.

وتميزت سنة 2015 بتمويل مشاريع التطهير السائل لفائدة 85 مدينة ومركز حضري عبر مساهمة الميزانية العامة للدولة بما يناهز414 مليون درهم.

من جهة أخرى، ستعرف سنة 2016 مواصلة تفعيل برنامج التطهير السائل عبر مساهمة تصل إلى 714 مليون درهم من أجل تمويل مشاريع التطهير السائل.

- **البرنامج الوطني للنفايات المنزلية**

يهدف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية إلى دعم الجماعات من أجل تدبير مرافق النفايات المنزلية والمماثلة لها بطريقة مهنية والرفع من عملية جمعها وإنجاز مطارح مراقبة بالنسبة لجميع المراكز الحضرية وكذا تطوير عملية الفرز وإعادة التدوير والتثمين.

منذ انطلاق هذا البرنامج وإلى غاية متم سنة 2014، تم إحداث 19 مطرحا مراقبا و6 مطارح توجد في طور الإنجاز كما تمت إعادة تأهيل 23 مطرحا عشوائيا. وقد مكنت المطارح التي يتم استغلالها حاليا من معالجة حوالي 2 مليون طن سنويا أي بنسبة 38% من مجموع النفايات المنزلية على المستوى الوطني.

ستعرف سنة 2016 مواصلة تفعيل البرنامج الوطني للنفايات المنزلية عن طريق رصد مساهمة مالية تصل إلى 150 مليون درهم من أجل تمويل المشاريع.

بالإضافة إلى تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل والبرنامج الوطني للنفايات المنزلية، من المرتقب أن تشهد سنة 2016 المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومواصلة مشروع التدبير المندمج للمناطق الساحلية (2012-2017) على مستوى الجهة الشرقية.

2.9.3.1.1.3. المحافظة على الثروات الغابوية و محاربة التصحر

ستتميز سنة 2016 بالانطلاقة الفعلية للبرنامج العشري الجديد 2015 -2024 الذي سيعزز توجه الحكومة في مقاربتها للتنمية المستدامة، من أجل خلق توازنات سوسيواقتصادية وبيئية جديدة ورفع تحدي تدبير وتنمية النظم البيئية الغابوية.

وجاء هذا البرنامج العشري الجديد لتعزيز مكتسبات وإنجازات البرنامج العشري 2005 - 2014 الذي تم اعتماد اللاتمركز الإداري في إنجازه من طرف المصالح الخارجية للمندوبية السامية وذلك بواسطة عقود برامج سنوية جهوية.

- **المخطط العشري 2005-2014**

تتمثل أهم منجزات هذا المخطط فيما يلي:

- **تجديد النظم البيئية الغابوية**، بإعطاء الأولوية إلى عمليات التشجير التي شملت 400.000 هكتار خلال العشر سنوات الماضية، أي بمعدل سنوي يناهز 40.000 هكتار في السنة. وقد تم بفضل هذا المجهود الحد من تدهور الغطاء الغابوي والرفع من المساحة الغابوية ب 2%؛

- **التحفيظ العقاري للمجال الغابوي**، إذ تم تحسين وثيرة تصفية النظام القانوني للمجال الغابوي مما ساهم في تحديد 98% من المساحة الغابوية بصفة نهائية. كما بلغت المساحات المعتمدة أو التي في طور الاعتماد حوالي 62%، وشملت عمليات التحفيظ 38% من المجال الغابوي؛

- **محاربة التصحر**، بتشييد أزيد من 828.000 متر مكعب من عتبات الترسيب لتصحيح سيول الأودية؛ وهكذا تم إنجاز 86 مشروعا مندمجا في 18 حوضا منحدرا ذات أولية على مستوى 40 عمالة، كما تم تثبيت أكثر من 4300 هكتار من الكثبان على مستوى 18 عمالة وإنشاء 7 أحزمة خضراء في عمالات الجنوب لتصل المساحة الإجمالية للكثبان المثبتة إلى 39.000 هكتار؛

- **المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه** عبر عمليات إعادة التهيئة التي شملت 38 منطقة محمية وموقع بيولوجي خلال المدة العشرية؛

- **التثمين الاقتصادي للنظم البيئية الغابوية** من خلال الشروع في تنمية مجموعة من السلاسل كالسياحة البيئية، القنص والصيد، النباتات العطرية والطبية، شجر الفلين...إلخ، وكذلك إحداث ومواكبة 150 تعاونية تضم أزيد من 7500 عضوا.

المخطط العشري 2015-2024

ارتكز إعداد هذا البرنامج على تقييم ثلاثي الأبعاد أخذا بعين الاعتبار مكتسبات البرنامج 2005 -2014 وإدراج رهانات وتحديات جديدة على مستوى تدبير الغابات ووضع إطار منطقي لسلاسل النتائج ومؤشرات المتابعة والتقييم.

ويعتمد البرنامج العشري الجديد على مقاربة مجالية يتم من خلالها تحديد الأهداف المدرجة في إطار تخطيط ميزانياتي ثلاثي السنوات، ويرتكز على المحاور التالية :

- **محاربة التصحر** عبر معالجة 500.000 هكتار ضد التعرية في 33 حوض منحدر وكذا حماية المساكن والبنيات التحتية الأساسية من انجراف التربة على مستوى 13 تجمع سكني و7600 هكتار من النظم الإيكولوجية للواحات؛

- **تجديد النظم البيئية الغابوية** بالعمل أساسا على توسيع الغطاء الغابوي بنسبة 5% (مقابل 2% خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و2010) من خلال مضاعفة وثيرة التشجير لتشمل مساحة 600.000 هكتار أي بمعدل 60.000 هكتار في السنة بالإضافة إلى إنشاء وتنظيم 300 جمعية للمراعي الغابوية و50 تجمع للمربيين؛

- **المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه** بتصنيف 25 موقع بيولوجي وإيكولوجي والقيام بأشغال تهيئتها، لكي تبلغ مساحة المناطق المحمية 3,45 مليون هكتار مقابل 772.000 هكتار حاليا؛

- **التحفيظ العقاري للملك الغابوي** الذي يهدف إلى إتمام تحفيظ المجال الغابوي عبر القيام بجميع المراحل الممهدة لتحفيظ 6,5 مليون هكتار؛

- **التثمين الاقتصادي للنظم البيئية الغابوية** الذي يرمي إلى تنمية مختلف السلاسل (الخشب والفلين، الطرائد، الصيد القاري، تربية الأسماك، السياحة البيئية...) وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الغابوي في إطار تنمية الاقتصاد الأخضر؛

- **الحكامة** : يتعلق الأمر بتفعيل وتنمية قواعد جديدة تزكي مبادئ الحكامة الجيدة بجميع أبعادها (الشراكات، الكفاءة، المحاسبة و التماسك الاجتماعي) .

يتضمن برنامج العمل لسنة 2016 إنجاز العمليات التالية:

- تحفيظ المناطق الغابوية والقيام بالدراسات التقنية للمسح العقاري على مساحة تبلغ 800.000 هكتار لتأمين المجال الغابوي؛

- أشغال فتح وصيانة المسالك الغابوية على امتداد 2500 كلم، بالإضافة إلى أشغال بناء وترميم المنازل الغابوية؛
- تشجير حوالي 25.000 هكتار والتوليد على مساحة 20.000 هكتار وأشغال تحسين المراعي الغابوية على مساحة 15.000 هكتار أي على مساحة إجمالية تقدر ب 60.000 هكتار؛
- أشغال تجديد وصيانة الأغراس القديمة على مساحة تقدر ب 30.000 هكتار وإنتاج حوالي 50 مليون غرس؛
- أشغال الحراجة وتجديد الغرس على مساحة 35.000 هكتار؛
- المعالجة البيولوجية للأودية على مستوى 50.000 هكتار مع التصحيح الميكانيكي ل 240.000 متر مكعب، بالإضافة إلى تثبيت وصيانة حوالي 600 هكتار من الكثبان الساحلية والقارية؛
- تعزيز آليات المراقبة والإنذار المتعلقة بالتدخل الأولي لمكافحة حرائق الغابات بالإضافة إلى افتتاح المركز الوطني لتدبير مخاطر الحرائق للقيام بقيادة عمليات الوقاية و التدخل؛
- تفعيل برنامج تدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي على مستوى 10 مواقع بيولوجية وإيكولوجية؛
- أشغال تهيئة 12 محمية للصيد على مساحة 40.000 هكتار وإعادة إعمار مجاري المياه والبحيرات الطبيعية وخزانات السدود من خلال إنتاج وإعادة توطين 13 مليون من صغار الاسماك.

2.1.3. إنعاش الاستثمار الخاص ودعم تنافسية المقاولة

بفضل الدينامية الإصلاحية المتبعة والجهود المبذولة من طرف الحكومة، واصل المغرب تحسين ترتيبه على المستوى العالمي في مجال مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية.

وهكذا، تقدم المغرب، حسب تقرير "ممارسة الأعمال 2015" الذي يعده البنك الدولي، ب 16 نقطة في الترتيب العالمي على مستوى مناخ الأعمال وذلك باحتلاله للمرتبة 71 من بين 189 دولة والمرتبة 7 من بين 20 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كما عمل كذلك التقرير على تثمين التقدم الذي حققه المغرب على صعيد "إحداث المقاولة والتجارة عبر الحدود ومنح رخص البناء".

إضافة إلى ذلك، صنف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية، المغرب في المرتبة 72 من بين 140 دولة، وحافظ بذلك على الترتيب الذي احتله في النسخة السابقة. وبذلك تعتبر بلادنا أول اقتصاد في شمال افريقيا في مجال التنافسية الاقتصادية.

1.2.1.3. تحسين مناخ الأعمال

يعتبر تحسين مناخ الأعمال من بين الأوراش التي توليها الحكومة عناية خاصة حيث تواصل حرصها على مواكبة جهود إنعاش الاستثمارات الخاصة وتنمية روح المقاولة عن طريق تبسيط الإجراءات الادارية وتحديث الترسانة القانونية للأعمال.

وتبعا للنتائج الجيدة المسجلة برسم سنة 2014، واصلت الحكومة برسم سنة 2015، تنفيذ الإصلاحات التي حددتها اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال(CNEA) المنبثقة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يرئسها السيد رئيس الحكومة. وتعتبر هذه اللجنة الإطار الأمثل لتسريع وثيرة تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بمناخ الأعمال بالمغرب.

وهكذا، تميزت سنة 2015 بتنفيذ الإصلاحات والإجراءات التالية:

1.1.2.1.3. تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإنعاش الاستثمار

علاوة على مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة من أجل تبسيط المساطر الإدارية (إحداث التعريف الموحد للشركات، إحداث المقاولة عبر الانترنت...) عرفت سنة 2015 إعطاء الانطلاقة لمشروع إحداث قاعدة لنشر المساطر الادارية المبسطة والمطبقة على المقاولة.

و يرمي هذا المشروع إلى إحداث قاعدة تكنولوجية الكترونية بمجموعة تجريبية مكونة من خمس مساطر مطبقة على المقاولة ويتعلق الأمر بعملية الإحداث، الربط بالكهرباء، نقل الملكية، أداء الضرائب ورخصة البناء بجهة الدار البيضاء. وستمكن هذه القاعدة من عرض المساطر الخمسة وكذا ضمان تدبير شكايات المرتفقين.

من جهة أخرى، تم بتاريخ 6 ماي 2015، خلال اجتماع للجنة الجهوية لتحسين مناخ الأعمال للدار البيضاء، التوقيع على اتفاقية بين الخزينة الجهوية للدار البيضاء والجماعة الحضرية لنفس المدينة وذلك من أجل اعتماد الرقمنة لتبادل البيانات الضريبية من طرف المؤسستين. و سيمكن اعتماد هذه الرقمنة من تسهيل مسطرة نقل الملكية من خلال تقليص آجال إصدار شهادة اداء الضرائب المتعلقة العقار مع إرساء مفهوم الشباك الوحيد للحصول عليها.

2.1.2.1.3. تحديث الإطار القانوني للأعمال

- **مراجعة ميثاق الاستثمار:**

تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى مراجعة القانون-الإطار رقم 95-18 بمثابة ميثاق الاستثمار الذي يشكل أحد الأوراش المدرجة في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.

ويرمي هذا الإصلاح إلى وضع نظام تحفيزي جديد متجانس للاستثمار وذلك لتعزيز جاذبية وتنافسية المغرب لمواجهة المنافسة الدولية.

وتتمثل أهم مستجدات مشروع القانون في خفض مبلغ الاستثمار المؤهل لإبرام اتفاقية مع الدولة في حدود 100 مليون درهم، وكذا اعتماد إجراءات تحفيزية جديدة تتمثل في منح التشغيل ومنح الاستثمار.

إصلاح الإطار المؤسساتي المنظم للطلبيات العمومية:

إحداث اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية:

بعد المصادقة خلال سنة 2015 على المرسوم رقم 2-14-867 أصبحت لجنة الصفقات تسمى "اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية" وتعززت صلاحيتها بهدف الولوج الحر إلى الطلبيات العمومية و شفافية المساطير.

وهكذا أصبحت هذه اللجنة تقوم، إضافة إلى مهام الإستشارة، بدراسة الشكايات الواردة عليها من طرف المتنافسين أو أصحاب الصفقات.

هذا وتتوفر اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية على جهاز إداري مختص يسير من قبل لجنة تضم أشخاص متميزين بكفاءتهم في المجال وكذا ممثلين عن الجمعيات المهنية الأكثر تمثيلية، وترأس هذه اللجنة شخصية يتم تعيينها من طرف الأمين العام للحكومة.

إستكمال إصلاح الصفقات العمومية:

شرعت الحكومة في مسلسل عصرنة نظام الطلبية العمومية والذي يروم أساسا الملائمة مع المعايير الدولية. وقد توج هذا المسلسل بالمصادقة على المرسوم رقم 2-12-349 المؤرخ في 20 مارس 2013 والمتعلق بالصفقات العمومية. وسيتمم هذا الإصلاح بمراجعة دفاتر الأحكام الادارية والعامة للأشغال والخدمات وكذا إعداد دفاتر الاحكام الادارية والعامة للتوريدات بالإضافة إلى إعداد وثائق نموذجية للصفقات العمومية. وتهدف مراجعة هذه الدفاتر إلى جعلها متلائمة مع الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية.

يهدف هذا الإصلاح كذلك إلى مواجهة الصعوبات والمشاكل التي تمت الاشارة إليها من طرف مختلف المتدخلين في مجال تنفيد الصفقات العمومية وذلك عبر:

- توضيح وتحديد الأحكام التي تشكل بعض الغموض؛
- تقليص آجال تدخل صاحب المشروع وكذا صاحب الطلبية العمومية وتبسيط الإجراءات في مجال تنفيد الخدمات؛
- توضيح مسؤولية مختلف المتدخلين في مجال تنفيد الصفقات العمومية؛
- توحيد الوثائق اللازمة لتنفيذ الصفقات العمومية؛
- تقليص الآجال وتوحيد شروط آداء الطلبيات العمومية.

هذا، وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع دفتر الأحكام الإدارية العامة للأشغال، والذي يوجد حاليا في طور المصادقة عليه. أما بخصوص مشروع دفتر الأحكام الإدارية العامة المطبقة على صفقات التوريدات، فسيمكن من إتمام الإطار التنظيمي المتعلق بتنفيذ هذا النوع من الخدمات وسيتوخى تحقيق نفس الأهداف الموكلة لدفاتر الشروط الإدارية الأخرى والمتمثلة فيما يلي:

- تعريف وتحديد مفهوم التوريدات تفاديا لمشاكل التأويل عند التنفيذ من طرف مختلف المتدخلين؛
- تبسيط الشروط والأشكال التي ينفذ وفقها هذا النوع من الصفقات من خلال تقليص الآجال المتعلقة بالخصوص بتبليغ القرارات لنائل الصفقة وجواب صاحب المشروع؛
- تدعيم حقوق وضمانات أصحاب الصفقات عن طريق فتح سبل جديدة لتسوية النزاعات سواء الإدارية أو الودية خصوصا لدى اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في حالة حدوث نزاع خلال تنفيذ الصفقة.

من جهة أخرى، وفي إطار تنميط مساطر إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية ومن أجل مزيد من الشفافية و التبسيط، تم الشروع في عملية توحيد كافة الوثائق التعاقدية المتعلقة بالصفقات.

وهكذا، ومنذ دخول المرسوم رقم 2-12-349 بتاريخ 20 مارس 2013 حيز التنفيذ، ابتداء من فاتح يناير 2014، تم إعداد وثائق نموذجية متعلقة بدفتر التحملات الخاصة بصفقات الأشغال وصفقات التوريدات وصفقات الخدمات وكذا أنظمة الاستشارة لفائدة مدبري الصفقات العمومية. وستوضع هذه الوثائق رهن إشارة الفاعلين من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

الإصلاح المتعلق بآجال الأداء وفوائد التأخير الخاصة بالطلبيات العمومية:

في إطار تحسين مناخ الأعمال، أطلقت الحكومة ورشا لتعديل آجال الأداء وفوائد التأخير. و يتضمن هذا الورش الإجراءات التنظيمية والتقنية التالية:

إجراءات تنظيمية:

- تمديد تطبيق فوائد التأخير على اتفاقات و عقود القانون العادي وعقود الهندسة المعمارية وسندات الطلب المنجزة لفائدة الجهات والعمالات والجماعات والمؤسسات العمومية الواردة ضمن لائحة محددة بقرار للوزير المكلف بالمالية؛
- تقليص توحيد آجال الأمر بالصرف وأداء فوائد التأخير لكافة الطلبيات العمومية؛
- تحديد تاريخ محدد لمعاينة الخدمة المنجزة وكذا الآجال القانوني لصاحب المشروع ؛

- توحيد لائحة الأشخاص الموكول إليهم إعداد الملحقات والوثائق الأخرى المتعلقة بمعاينة الخدمة المنجزة؛
- توحيد وتحديد أجل أقصاه 15 يوما لقبول التعديلات؛
- تعميم الالتزام بالمبلغ الواجب أداؤه لتصفية مبالغ الفوائد عن التأخير؛
- الرفع من النسبة المحددة لفوائد التأخير؛
- تحديد أجل 5 أيام للتأشير وتصفية الدين ووضع آليات تمكن من التأكد من الأداء الفعلي لفوائد التأخير؛
- نشر القيم النهائية لمراجعة الأثمان في نظام التدبير المندمج للنفقات GID.

إجراءات تقنية:

- إمكانية التتبع على مستوى نظام التدبير المندمج للنفقات GID لعملية الإشهاد على الخذمة؛
- التحمل على مستوى نظام التدبير المندمج للنفقات GID للآجال الجديدة لمسطرة الأداء؛
- وضع آلية تمكن من التأكد من أداء فوائد التأخير على مستوى نظام التدبير المندمج للنفقات GID ؛
- وضع رهن إشارة صاحب الطلبية العمومية، بواسطة نظام التدبير المندمج للنفقات GID -FOURNISSEUR ، إمكانية معاينة إنجاز الخدمة والأمر بالصرف وأداء النفقة.

إصلاح القانون المتعلق بالشركات مجهولة الاسم:

يأتي مشروع القانون رقم 11-88 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 95-17 المتعلق بالشركات مجهولة الاسم ليؤكد عزم الحكومة تبسيط وتسهيل مساطر إحداث وتسيير الشركات مجهولة الاسم. وسيمكن هذا التغيير من تحسين ترتيب المغرب كوجهة ملائمة للاستثمارات خصوصا الترتيب في مجال "ممارسة الأعمال للبنك الدولي". وتتمثل أهم التعديلات التي عرفها مشروع هذا القانون في المحاور التالية :

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالشركات مجهولة الاسم؛
- إصلاح نظام الاتفاقيات القانونية؛
- تحسين الحكامة في تسيير الشركات مجهولة الاسم؛
- تعزيز حقوق المساهمين؛

- ضمان الشفافية في حالة الاندماج أو الانقسام؛
- تأطير شراء الشركات المساهمة لأسهمها.

القانون المتعلق بالضمانات المنقولة:

من أجل تعزيز فرص الشركات في الحصول على القروض وملائمة الإطار التشريعي المنظم للضمانات المنقولة مع الممارسات الدولية، أضحى من الانسب إجراء مراجعة شاملة للنصوص المنظمة للضمانات المنقولة المنصوص عليها في الظهير بمثابة مدونة الالتزامات والعقود والقانون رقم 95-15 بمثابة مدونة التجارة.

يعد مشروع النص المجسد لهذا الإصلاح الذي يوجد في مراحل إعداده النهائية، عاملا أساسيا للولوج إلى القروض وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تسمح وضعيتها المالية بطمأنة الدائنين.

إصلاح ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة:

أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة يغير القانون رقم 00-53 بمثابة ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة. ويهدف مشروع هذا القانون بالخصوص إلى ملائمة ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة مع السياق الحالي أخذا بعين الاعتبار التغييرات الكبرى التي عرفها الاقتصاد الوطني وكذا مختلف الآليات والإجراءات المتخذة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بالشركات في وضعية صعبة:

يهدف هذا المشروع القانون، الذي يوجد في طور المصادقة عليه ، إلى تحسين الإجراء الذي ينظم المقاولات في وضعية العسرة ومعالجة نواقص وهفوات النص الحالي.

تبسيط المساطر الجمركية ومحاربة الغش:

في إطار تبسيط المساطر الجمركية وتسريع المرور عبر الجمرك فقد تم، بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، تمكين المرتفقين من الأداء بالبطائق البنكية عبر الانترنيت في إطار نظام التعشير الإلكتروني "بدر".

كما تمت إعادة صياغة المسطرة المتعلقة بساحات ومخازن الاستخلاص الجمركي بالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الجمارك بتطوير نهجها في تصنيف المقاولات وفق المعايير الدولية وذلك باعتماد برنامج "الفاعل الاقتصادي المعتمد" المتبناة على صعيد المنظمة العالمية للجمارك ". كما عملت على إعداد مشروع قانون يهدف إلى إعادة تنظيم مهنة الوكيل (المعشر) في الجمرك، حيث تمت دراسة المسودة الأولى له مع جمعية الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك بالمغرب وسيتم عرضه على المصادقة.

موازاة مع ذلك، تمكنت الإدارة من تعزيز جهاز استقبال المغاربة المقيمين بالخارج وتحديث تسيير نظام القبول المؤقت للسيارات قصد تحسين ظروف عبور السيارات والعربات بالمراكز الحدودية.

وقد صاحب تنفيذ هذه المشاريع الإستراتيجية، تطوير الشراكات بين إدارة الجمارك والجمعيات المهنية والشركاء المؤسساتيين من خلال عقد اتفاقيات ثنائية وتتبع تنفيذها. إضافة إلى وضع وتطوير آليات تدبير العلاقة مع الزبناء .

فيما يخص مكافحة الغش الجمركي وتدبير المنازعات، تنهج إدارة الجمارك أسلوب الإستباقية الذي يعتمد على تقنيات الانتقاء وتحليل المخاطر، حيث تمكن من رفع مستوى النجاعة ومن ترشيد الموارد المتاحة والإسهام في تنافسية المقاولة مع الحفاظ على المداخيل الجمركية.

ومن خلال بلورتها لهذه المنهجية، تحرص الإدارة على مضاعفة الجهود من أجل التصدي لظاهرة التهريب والوقوف ضد جميع أشكال الغش التجاري ومعالجة المعلومات وأنظمة الرصد والحراسة والمراقبة بالسكانير.

أما في مجال تدبير المنازعات، فقد سطرت هذه الإدارة مشاريعا تهدف إلى ضمان مردودية أحسن للقضايا التي يتم إنجازها. حيث تم إرساء منظومة تمكن من التسوية عن طريق الصلح مع اللجوء إلى أدوات التحصيل الجبري إذا اقتضى الحال.

2.2.1.3. تسهيل الولوج للتمويل

واصلت الحكومة جهودها من أجل تسهيل ولوج المقاولات للتمويل خصوصا من خلال تنشيط السوق المالية وتقوية عرض الضمان.

1.2.2.1.3. تعميق الإصلاحات المتعلقة بالسوق المالية

لقد تم وضع مجموعة من التدابير على المستوى التشريعي والتنظيمي بهدف دعم المجهودات الرامية إلى تحديث السوق المالي، وتتعلق هذه التدابير أساسا بالمحاور التالية :

- **إصلاح القانون البنكي :**

تميزت سنة 2015 بالمصادقة على القانون رقم 12-103 المغير للقانون رقم 03-34 المتعلق بمؤسسات الاقراض والهيئات المعتبرة في حكمها وذلك بهدف وضع الإطار التشريعي لأنشطة البنوك التشاركية وتعزيز المراقبة البنكية.

على إثر المصادقة على هذا القانون، صادقت لجنة هيئات الاقراض، خلال شهر أبريل 2015، على دورية أولى تتعلق بالوثائق والمعلومات الضرورية لطلب اعتماد بنك المغرب.

- **هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال**

تمت المصادقة، بتاريخ 19 مارس 2015، على القانون رقم 14-18 المغير والمتمم للقانون رقم 05-41 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال. ويرمي هذا التغيير أساسا إلى ملائمة القانون مع التطورات الجديدة لأنشطة استثمار الرأسمال وكذا مع باقي النصوص التي تنظم مؤسسات الاستثمار الجماعية. من جهة أخرى، وقصد تتميم الإطار القانوني، تمت صياغة مرسوم تطبيقي لهذا القانون وإدراجه في مسطرة المصادقة.

هيئات الاستثمار الجماعي في العقارات

تم إعداد مشروع قانون يتعلق بمؤسسات الاستثمار الجماعي في العقارات التي تشكل رافعة جديدة بهدف الاستثمار في العقارات المخصصة للكراء، بتشاور مع المهنيين. وقد تمت المصادقة على مشروع هذا القانون وإحالته على البرلمان قصد المصادقة.

السندات المؤمنة

في إطار مواصلة تحديث القطاع المالي، تم تحضير مشروع قانون يتعلق بالسندات المؤمنة التي تشكل آليات للاقتراض يتم إصدارها من طرف الأبناك وتغطى بقروض رهنية أو قروض تمنح للقطاع العام، وذلك قصد تمكين الأبناك من تقوية تمويلها لقطاع العقار خاصة بواسطة تعبئة الموارد الطويلة الأمد بأقل كلفة.

وقد تمت الاستفادة من الدعم التقني للبنك الدولي والبنك الألماني وكذا التشاور مع الأطراف المعنية، لتحضير مشروع هذا القانون الذي يوجد في أطواره النهائية، قصد المصادقة عليه خلال سنة 2015.

وستعرف سنة 2016 مواصلة مجهودات الحكومة المتعلقة بدينامية السوق المالي وتعزيز إطاره القانوني والتنظيمي عبر اتخاذ مجموعة من التدابير، والتي تهم:

تحديث بورصة القيم

يتجسد هذا التحديث في محورين رئيسيين: تفعيل مشروع فتح رأسمال البورصة لمساهمين جدد من غير شركات البورصة وتعديل القانون المنظم للبورصة بشكل يسمح بفتح أسواق جديدة من شأنها انبثاق فرص أخرى للنمو. ويتعلق الأمر خاصة بإحداث سوق رئيسي وسوق بديل مخصص للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتداول المقاولات الأجنبية وتأطير أنشطة المستشارين في الاستثمار والخدمات الاستثمارية.

تنويع آليات التمويل لفائدة المستصدرين والمستثمرين عبر :

- استكمال الإطار التشريعي المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية عبر إدماج الآليات الآجلة للمداولات الثنائية في القانون رقم 12-42 المتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية، وملائمة مقتضيات هذا القانون مع الممارسات والمعايير الدولية. كما سيمكن هذا التغيير من تأمين الصلاحية القانونية للآليات المالية الآجلة للمداولات الثنائية وتأطير العمليات الخاصة بهذه الآليات خاصة المتعلقة بالموازنة والضمان والشفافية وحماية المستثمرين؛

- الانتهاء من إعداد مشروع قانون بتغيير القانون رقم 12-45 المتعلق بقرض الأصول والذي يهدف خاصة إلى ترخيص الأشخاص المعنويين وهيئات التوظيف الجماعي للأموال غير المقيمين إلى اقتراض السندات.

تحسين آلية الإشراف على القطاع المالي و شفافيته

من أجل تعزيز سلط الهيئة المغربية لسوق الرساميل المحدثة بموجب القانون رقم 43-12، ستواصل الحكومة وضع الإطار التنظيمي المتعلق بها عبر المصادقة على مجموعة من النصوص التطبيقية المتعلقة أساسا بتكوين مجلس ادارتها، وكذا النظام العام لتنظيم وتسيير هذه الهيأة.

أخيرا، وفي إطار تحسين شفافية السوق المالي، شكل اعتماد القانون رقم 12-44 المتعلق بالطلب العمومي للادخار والمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنويين الذين يلجؤون إلى الطلب العمومي للإدخار، نقلة نوعية من شأنها تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين شفافية وسلامة السوق.

تحسين الإطار التشريعي المنظم لتدبير أنشطة محفظات الآليات المالية

في إطار التدابير المتخذة من أجل تحديث وتعزيز الإطار القانوني لسوق الرساميل، أعدت الحكومة مشروع قانون يرمي إلى ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي للتدبير الجماعي لأنشطة هيئة الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة ومؤسسات الاستثمار في رأسمال المجازفة والمؤسسات الاستثمارية الجماعية الجديدة خاصة، هيآت الاستثمار الجماعي في العقارات، وهذا نظرا لتطور أنشطة المستشارين في الاستثمار و الخدمات الاستثمارية.

إتمام إعداد مشروع تغيير الظهير الخاص بالقانون رقم 213-93-1 بتاريخ 21 شتنبر 1993 المتعلق بمؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة

قصد مواكبة التطور المسجل من طرف مؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة منذ إطلاق المؤسسات الأولى سنة 1995، تم الانتهاء من إعداد مشروع تغيير الظهير الخاص بالقانون رقم 213-93-1 بتاريخ 21 شتنبر 1993 المتعلق بهذه الناقلات الاستثمارية بهدف، من جهة، ملائمة الإطار القانوني لمؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة مع النصوص التشريعية المصادق عليها مؤخرا خاصة، القانون رقم 12-43 الخاص بالهيأة المغربية لسوق الرساميل والظهير رقم 211-93-1 المتعلق ببورصة القيم والقانون رقم 12-44 المتعلق بالطلب العمومي للادخار والمعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنويين الذين يلجؤون إلى الطلب العمومي للإدخار، ومن جهة أخرى لمراجعة الإطار المرجعي لهذا القانون بالاكتفاء بالمبادئ العامة و احالة المقتضيات التقنية على النصوص التنظيمية.

وقصد الاستجابة لهذه الأهداف، ينص مشروع التغيير السالف الذكر على ما يلي:

- تعزيز حماية حاملي سندات مؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة عبر تأطير أفضل لأنشطة تدبير هاته المؤسسات من طرف شركات التدبير؛
- توضيح معايير تسجيل مؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة أخذا بعين الاعتبار لاستراتيجية الاستثمار والمستثمرين المعنيين. وستمكن هذه الطريقة من تأطير الأصناف الأخرى لمؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة خاصة تلك المخصصة لبعض المستثمرين المؤهلين وتلك التشاركية التي يجب على استثماراتها التوافق مع مبادئ الشريعة؛

- دمج المقتضيات القانونية التي تمكن من تداول مؤسسات الاستثمار الجماعية في القيم المنقولة في بورصة القيم للدارالبيضاء في سوق خاص بتداول الصناديق الجماعية.

مراجعة الإطار التشريعي المنظم للأقطاب المالية

من أجل تفعيل القانون رقم 12-68 المغير والمتمم للقانون رقم 10-44 المتعلق بهيئة القطب المالي للدار البيضاء، تم إعداد مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 323-11-2 بتاريخ 6 شتنبر 2011 بتطبيق القانون الأولي رقم 10-44، وتمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة. وتهدف مقتضيات مشروع هذا المرسوم إلى:

- تحديد عتبات أنشطة التصدير الخاصة بغير المقيمين والمطبقة على الأصناف الجديدة للمقاولات المؤهلة للحصول على صفة "القطب المالي للدارالبيضاء" المحدثة بموجب القانون رقم 12-68، خاصة مقدمي خدمات الاستثمار وشركات الهولدينغ؛

- مراجعة عتبات أنشطة التصدير الخاصة بغير المقيمين والمطبقة على للمقاولات المالية التي تعمل في مجال تدبير الأصول وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة في التأمين وإعادة التأمين ومقدمي الخدمات المهنية؛

- تحديد الوثائق و المعلومات الواجب الادلاء بها لهيئة القطب المالي للدار البيضاء من طرف المقاولات التي تتوفر على صفة القطب المالي للدار البيضاء؛

- تحديد نوعية وأسقف صناديق الأشخاص المعنويين المقيمين وغير المقيمين التي يمكن الولوج إليها من طرف مؤسسات القروض المتوفرة على صفة " القطب المالي للدار البيضاء" وذلك من خلال دورية لبنك المغرب.

إضافة إلى ذلك، ستتميز سنة 2016 بمواصلة مجهودات مراجعة الإطار التشريعي الخاص بالأقطاب المالية عبر تغيير رقم 10-44 المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء والقانون رقم 90-58 المتعلق بالقطب المالي للمنطقة الحرة لطنجة. وذلك بهدف إدماج أنشطة المنطقة الحرة في القطب المالي للدار البيضاء بغية عقلنة العرض المغربي خاصة فيما يتعلق بأنشطة الأبناك و الهولدينغ بالمنطقة الحرة وتعزيز الشفافية وتنميط الشطر الحر للقطبين.

2.2.2.1.3. تعزيز وسائل الإدماج المالي

نظام الضمان الوطني

من أجل إرساء المحاور التي يرتكز عليها مخطط التنمية 2013-2016 لصندوق الضمان المركزي، تم إنجاز مشروع مساعدة تقنية بشراكة مع البنك الدولي خلال سنتي 2013 و2014. ويهدف هذا المشروع إلى تقوية نجاعة وتأثير نظام الضمان الوطني وذلك من أجل تقديم الدعم اللازم للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة عبر تقوية الإطار المؤسساتي وتقوية "عرض منتوج" الضمان والأنشطة العملياتية.

الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي

لقد حقق المغرب تقدما كبيرا فيما يخص تأسيس نظام مالي مدمج وتوفير منتوجات متنوعة لفائدة فئة عريضة من الساكنة.

وفي هذا الإطار، تم الشروع في عدة أوراش وإصلاحات نذكر منها :

- تحويل بريد المغرب إلى بنك تجاري "البريد بنك"؛
- تقوية الحكامة الجيدة وتدبير المخاطر لدى جمعيات القروض الصغرى؛
- ضمان الدولة لحصول الأسر ذات الدخل غير المستقر على ولوج عادل للسكن وتوفير تمويل أفضل للمقاولات الصغيرة جدا و المقاولات الصغرى و المتوسطة؛
- تقوية وسائل حماية المستهلكين؛
- إحداث مكتب قروض من أجل تقليص الفوارق في المعلومات بين المقترضين والمقرضين.

بالإضافة إلى ذلك، من المزمع إحداث أرضية مشتركة للحكامة مكلفة بتحديد استراتيجية وطنية للإدماج المالي من أجل دعم التنسيق بين مختلف الأطراف العمومية والخاصة.

وستتميز سنة 2016 بالإصلاحات الأساسية التالية :

تقوية عرض الضمان

سوف تتميز سنة 2016 بمواصلة التدابير المنصوص عليها في مخطط التنمية 2013-2016، وتفعيل الاستنتاجات المنبثقة عن المشاورات حول نظام الضمان.

إنشاء صندوق استثمار الرأسمال

في إطار المجهودات المبذولة لتنشيط إنشاء المقاولات الناشئة ودعم الابتكار، برمجت الدولة إنشاء صندوق استثمار الرأسمال المخصص لتشجيع إحداث المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة الحاملة للمشاريع المبتكرة والذي سيستفيد من قرض من البنك الدولي.

إصلاح نظام الضمانات المنقولة بالمغرب

تم عرض مشروع إصلاح نظام الضمانات المنقولة، و الذي يعتبر مشروعا أولويا برسم سنة 2015، على أنظار اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال. ويهم الإصلاح جانبين اثنين هما إصلاح الإطار القانوني لنظام الضمانات المنقولة و وضع سجل وطني للرهونات.

وقد تم إعداد مسودة قانون و نشرها بتاريخ 18 مارس 2015 للاستشارة العلنية. و يتم تدارس هذه المسودة حاليا على مستوى لجنة تقنية قبل ادراجها في مسطرة المصادقة.

3.2.2.1.3. إصلاح المؤسسات المالية العمومية

مشروع إصلاح القانون المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب

منذ المصادقة على القانون رقم 96-12 المتعلق بإصلاح القرض الشعبي للمغرب بتاريخ 17 أكتوبر 2000، تم تحقيق تغييرات مهمة من أجل تقوية تماسك المجموعة.

في هذا السياق، مكن القانون رقم 14-77 الذي يعتبر مراجعة للقانون رقم 96-12، من تكريس هذا التوجه وترسيخ الجانب التعاضدي والتشاركي للبنك الشعبي المركزي، مع تحيين هذا القانون عبر إلغاء المقتضيات الانتقالية.

وتهم المحاور الأساسية للقانون رقم 14-77 النقاط التالية:

- المراقبة المتبادلة لرأسمال البنك المركزي الشعبي والبنوك الشعبية الجهوية: حيث ينص القانون على أن البنوك الشعبية الجهوية تملك نسبة لا تقل عن 51% من رأسمال البنك المركزي الشعبي. وقد جاء هذا الإجراء عقب الانسحاب التدريجي للدولة من رأسمال البنك المركزي الشعبي؛
- تطوير الحكامة الجيدة بالقرض الشعبي للمغرب : يخول مشروع القانون الجديد دورا جوهريا للجنة المديرية في تكريس مبادئ الحكامة الجيدة بالقرض الشعبي للمغرب مانحا إياها صلاحيات جديدة. كما يلغي الأحكام المتعلقة بالمراقبة التي يمارسها المفوض الحكومي و التراخيص المسبقة للإدارات؛
- إلغاء المقتضيات الانتقالية.

إصلاح صندوق التجهيز الجماعي (FEC)

يعتبر صندوق التجهيز الجماعي بنكا متخصصا في التمويل المحلي و بتجربة دامت أكثر من خمسين سنة، ويقدم صندوق التجهيز الجماعي الدعم التقني والمالي والخبرة اللازمة لتنمية المشاريع المحلية للجماعات الترابية. وتتم حاليا مشاورات بهدف مراجعة القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق تجهيز الجماعات المحلية والمرسوم رقم 2-90-351 لتطبيق هذا القانون والإعلان عن السياسة العامة للصندوق.

يهدف هذا الإصلاح إلى الاستجابة للرهانات والتحديات الجديدة المتعلقة بالتمويل المحلي وذلك بهدف تطوير المشاريع المهيكلة التي تدخل في اختصاصات الجماعات الترابية. وينخرط هذا الإصلاح في سياق يتسم بظهور أنماط جديدة لحكامة الخدمات العمومية المحلية.

3.2.1.3. دعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع غير المهيكل

وفقا للتوجهات الإستراتيجية الجديدة لمخطط التسريع الصناعي المرتكزة أساسا على تنمية النظم الصناعية الناجعة، تم وضع آلية جديدة لمواكبة المبادرة المقاولاتية وإدماج القطاع غير المهيكل (2015 -2020) ترتكز حول محورين أساسيين:

- عصرنة ودعم تنافسية 20.000 مقاولة صغيرة جدا ومتوسطة منها 500 مقاولة ذات قدرة كبيرة على دعم إقلاع جيل جديد من المقاولات الرائدة؛

- إدماج القطاع غير المهيكل ومواكبة 100.000 مقاول ذاتي مما سيساهم في خلق ما يقدر ب 135.000 منصب شغل.

1.3.2.1.3. دعم تنافسية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

- **برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة**

في إطار سياستها الرامية إلى النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، قامت الحكومة بوضع مخطط لمواكبة هذه الفئة من المقاولات يتألف من البرنامجين التاليين:

- **برنامج امتياز:** الذي يهدف إلى دعم المشاريع الاستثمارية والتنموية التكنولوجية التي تقوم بها المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تقديم منح استثمار تصل إلى 30% من إجمالي مشروعها الاستثماري في حدود 10 ملايين درهم.

- **برنامج مساندة:** الذي يسعى من خلال مجموعة من برامج عصرنة وتطوير النظم المعلوماتية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة المستفيدة إلى تقديم منح استثمارية قد تصل إلى نسبة 30% من الاستثمار الإجمالي في حدود 7 ملايين درهم لكل مقاولة مستفيدة.

وعلى مستوى مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، فقد تم برسم سنة 2015، متابعة 800 مشروع عصرنة و174 مشروع استثماري. كما تم وضع تصور لعرض جديد مندمج لمواكبة النظم الصناعية يهم دعم مشاريع الاستثمار المساهمة في النمو ودعم الإبداع وتقديم المساعدة التقنية من أجل إعادة هيكلة المقاولات وتحسين أدائها وولوجها إلى الأسواق، بالإضافة إلى فتح رأسمالها.

ومن المرتقب، برسم سنة 2016، مواكبة 600 مشروع عصرنة المقاولات الصغرى والمتوسطة و100 برنامج استثماري جديد، بغلاف مالي يقدر بملياري درهم.

- **برامج دعم المقاولات الصغيرة جدا**

يتمحور عرض مواكبة المقاولات الصغيرة جدا حول البرنامجين التاليين:

- **برنامج استثمار:** الذي يمكن من دعم مشاريع الاستثمار والتطوير التكنولوجي للمقاولات الصغيرة جدا من خلال تقديم منح للاستثمار في حدود مليوني درهم لكل مقاولة مستفيدة.

- **برنامج تحفيز:** الذي يسعى إلى دعم برامج عصرنة وتطوير نظم المعلومات من خلال مساهمة في حدود مليون درهم ونصف لكل مقاولة مستفيدة.

وستعرف سنة 2016 تنفيذ هذه البرامج من خلال وضع عقود "الأهداف والوسائل" مع الشركاء المحليين المعنيين بمواكبة هذه الفئة من المقاولات. حيث سيتم مواكبة 1.000 مقاولة صغرى جدا في إطار برنامج استثمار و2.000 مقاولة في إطار برنامج تحفيز.

2.3.2.1.3. النهوض بروح المقاولة وإدماج القطاع غير المهيكل

يعتبر النهوض بروح المقاولة وإدماج القطاع غير المهيكل رافعتان أساسيتان ومتكاملتان وشموليتان من أجل تنمية شاملة ومستدامة. حيث يسعى هذا النهوض إلى تطوير الحس المقاولاتي وتحرير وتثمين قدرات المواهب الشابة وتخفيف الفوارق بين الجهات خصوصا بين المجالين الحضري والقروي. في حين يسعى إدماج القطاع غير المهيكل، من خلال خلق بديل قانوني لفائدة الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مهيكلة، إلى تعزيز روابط المنظومات الإنتاجية والحفاظ على المهن ذات الطابع الثقافي.

وقد تميزت سنة 2015 خصوصا ب:

- المصادقة على القانون رقم 13-114 المتعلق بنظام المقاول الذاتي ونشر مراسيمه التطبيقية؛
- إطلاق عملية تجريبية بوكالة بريد المغرب حسان – الرباط لفائدة ثلاثين مرشحا من أجل التحقق من فعالية النظام المعلوماتي لتسجيل المقاولين الذاتيين؛
- وضع عرض خاص للمواكبة لفائدة المبادرات الرامية إلى دعم المقاولين الذاتيين وحاملي المشاريع وكذا القيام بعمليات هيكلة الأنشطة غير النظامية من طرف الجمعيات والمنظمات المهنية والتعاونيات و/أو مقدمي الخدمات وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية.

وفي إطار تنفيذ برامج دعم المقاولين الذاتيين على المستوى الجهوي والمحلي، سيتم برسم سنة 2016 توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع الشركاء العموميين والخواص والجمعويين المعنيين بهدف تسجيل ما يقارب 20.000 مقاول ذاتي سنويا.

4.2.1.3. تطوير اللوجستيك

في إطار تطوير اللوجيستيك، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للتنمية التنافسية اللوجيستيكية للمغرب عبر التوقيع على برنامج تعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص برسم الفترة 2010-2015. ويحدد هذا العقد البرنامج إطار تنمية قطاع اللوجيستيك كما يسطر الخطوط الرئيسية والأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية و يبين الالتزامات المشتركة للدولة والقطاع الخاص.

قد تواصلت الجهود خلال سنة 2015 لتسريع تنزيل استراتيجية اللوجيستيك الوطنية خاصة عبر تفعيل الآليات الضرورية لإنجاز المحطات اللوجيستيكية الأولى المتعددة الأروجة والمبرمجة في إطار المخطط اللوجيستيكي الوطني وكذا عبر مواصلة تعبئة العقار اللازم.

وفيما يخص تنزيل خطط العمل الخاصة بتحسين السلاسل اللوجيستيكية لتدفق مواد البناء والتصدير والاستيراد والتوزيع الداخلي، يتم الإعداد لأوراش مختلفة تتعلق لاسيما بإرساء اللوجيستيك الحضري وبتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على اللجوء إلى شركات مختصة ومهنية من أجل تدبير عملياتهم اللوجيستيكية.

كما واصلت الدولة عملها من أجل تطوير إطار قانوني لتنظيم وتعيير الأنشطة والتجهيزات اللوجيستيكية من شأنه تحفيز الاستثمار في القطاع والمساهمة بالتالي في الرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع داخل الاقتصاد الوطني.

هذا وستشهد سنة 2016 أساسا مواصلة مختلف الأوراش التي أعطيت انطلاقتها وكذا العمل على إطلاق مشاريع جديدة مبرمجة في إطار الاستراتيجية اللوجيستيكية ولاسيما وضع خريطة طريق في أفق سنة 2020 لتنمية الكفاءات والتكوين في المهن اللوجيستيكية.

5.2.1.3. تعزيز التكوين المهني

يكتسي قطاع التكوين المهني أهمية قصوى في إنجاح مختلف الإستراتيجيات القطاعية حيث أن تطوير قدرات ومؤهلات الموارد البشرية يعتبر من مقومات تنافسية المقاولات وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المسترسلة لمحيطها. وقد تكرست هذه الأهمية في خطاب عيد العرش الأخير ل30 يوليوز 2015 حيث أكد **جلالة الملك** على أن : ***"التكوين المهني قد أصبح اليوم هو قطب الرحى في كل القطاعات التنموية".***

وفي هذا السياق، تميزت سنة 2015 بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 والتي ترتكز على ست محاور :

- تطوير عرض تكوين موسع ومندمج عن طريق استهداف فئات جديدة من المتدربين خصوصا المهنيين غير الأجراء والفئات العمرية المتراوحة بين 10 و14 سنة والأجراء المهددون بفقدان عملهم مع إعطاء الأولوية للشباب المهمشين؛
- تعزيز عرض للتكوين على أساس الطلب بفضل تنزيل نظام مندمج لتحديد الحاجيات إلى التكوين وإعداد خريطة للمهن والكفاءات؛
- تكريس دور المقاولة في آلية التكوين خصوصا من خلال تكوين 50% من المتمرنين في الوسط المهني مقابل 30% حاليا وكذا استفادة 20% من الأجراء من التكوين المستمر كل سنة مقابل 7% حاليا؛
- التحسين المستمر لجودة التكوين ولاسيما عن طريق إعادة هندسة التكوين المهني حسب مقاربة تعتمد الكفاءات وتطوير المهارات الأساسية (soft skills) بغية إدماج أمثل للشباب؛
- تثمين المسار المهني من خلال انسجام أمثل بين مكونات منظومة التربية والتكوين؛

- وضع آليات حكامة مجددة ومندمجة عبر تعزيز تنسيق سياسة التربية والتكوين، وكذا الرفع من دور الجهة في ميدان التكوين المهني.

وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من التدابير خلال السنوات الأخيرة والتي عرفت حصيلتها لسنة 2015 ما يلي:

- إعطاء الانطلاقة، من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس وبحضور فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 20 سبتمبر 2015، لأشغال بناء معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بطنجة، الذي يعد أحد ثلاثة معاهد، إضافة الى تلك المتواجدة قيد البناء والتجهيز بكل من وجدة وورزازات، في إطار سياسة مواكبة قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛

- تفويض إدارة هذه المعاهد الثلاث للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية إلى مهنيي القطاع في إطار شركة خاصة "IFMEREE-SA" بالإضافة الى المؤسسات العمومية للقطاع؛

- تطوير التكوين بالتدرج من خلال إنجاز مركزين للتكوين في قطاع الصيد البحري وكذا تنفيذ برامج التكوين بالتدرج في إطار تعاقدي مع القطاعات المكونة المعنية والمنظمات غير الحكومية ومراكز التكوين بالتدرج بين وداخل المقاولات؛

- مواصلة برنامج بناء وتجهيز معاهد متخصصة في ميادين صناعة السيارات والطيران خصوصا عبر تجهيز معهد التكوين في مهن السيارات بطنجة وداخليته وكذا توسعة معهد مهن الطيران بالدار البيضاء؛

- مواصلة دعم الدولة لمؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة وذلك عبر المساهمة في تكاليف تكوين المتمرنين قصد تأهيل القطاع والرفع من جاذبيته؛

- تعديل دليل المساطر المتعلقة بالعقود الخاصة للتكوين والتجمعات المهنية وذلك من أجل:

أ) تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتكوين المستمر عبر التكوين الجماعي المجاني ؛

ب) تخفيف عبء تكاليف التدريب على خزينة المقاولات من خلال إدخال مبدأ الثالث المؤدي ؛

ج) تعزيز ألية تحديد حاجيات القطاعات المهنية من التوظيف والتدريب عن طريق إنجاز دراسات هندسية وقطاعية.

إضافة إلى ذلك، ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، قام مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، خلال سنة 2015، بوضع برنامج عمل في أفق 2020 بغية مواكبة تنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) وفقا لتوصيات المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي.

يرتكز هذا البرنامج -الذي سيتم تنفيذه في إطار عقد- برنامج بين الدولة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل - على أربع محاور تتلخص في: تجويد عرض التكوين، تطوير وعقلنة موارد المكتب، تحفيز وتشجيع المكونين والمؤطرين وكذا وضع برنامج تنمية التكوين المهني في أفق 2020.

من جهة أخرى، ستتميز سنة 2016 بمجموعة من التدابير تهم خصوصا:

- مواصلة تنفيذ أهداف وتوجهات الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني؛
- زيادة عدد المستفيدين من التكوين المهني الأساسي لتصل إلى 438.797 خلال سنة 2016، أي بزيادة حوالي 5% مقارنة مع 2015؛
- المصادقة على مشروع قانون التكوين المستمر المتعلق بتوسيع نطاق المستفيدين من آلية التكوين المستمر وكذا عصرنة إطار تدبير آليات التكوين المذكور؛
- مواصلة دعم برامج التكوين بالتدرج ودعم الدولة لمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع خلال سنة 2016، مواصلة برنامج بناء معهد المهن اللوجستية بالميناء بطنجة المتوسطي والمعهد الوطني لتكوين للمكونين والأوصياء بتامسنا ومعاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من ورززات وطنجة.

6.2.1.3. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير

1.6.2.1.3. تنمية البحث العلمي

يضم النظام الوطني للبحث والابتكار مجموع الهياكل والبنيات التي تنتمي للقطاع العام والقطاع الخاص والتي تتكلف بإعداد وتفعيل السياسة الوطنية للبحث العلمي.

تتوخى الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في أفق 2025، بالإضافة إلى تحسين ترتيب المغرب إفريقيا وعالميا، تأهيل الموارد البشرية حتى تتمكن من المشاركة في طلب العروض لتمويل مشاريع البحث الأوربية والدولية التي أصبحت أكثر تنافسية. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول الدعامات الأساسية التالية:

- اختيار الأولويات الوطنية: تم اختيار 9 مجالات أولوية للبحث خلال الأيام الوطنية للبحث سنة 2006. وقد تم تحيينها في طلب ترشيحات المشاريع سنة 2013؛
- تعبئة وهيكلة المجتمع العلمي حول إشكاليات البحث الوطنية، سواء في المجالات ذات أولوية أو مجالات البحث في كبريات الشركات الوطنية أو في البرامج الاستراتيجية للتنمية؛
- تطوير وتجميع بنيات البحث وضمان استغلالها المشترك؛

- توجيه التعاون الدولي نحو الأولويات الوطنية وكذا نحو مجالات التفوق لدى الشركاء؛
- إعادة النظر في تحفيز البحث عبر وضع آليات لمرافقة مختلف الفاعلين في مجال تثمين منتوجات البحث.

وقد عرفت منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار برسم سنة 2015 تطورا ملحوظا، خاصة عبر:

- الرفع من عدد أطروحات الدكتوراه المناقشة إلى حوالي 1.180 أطروحة وذلك لتحسين المنتوج العلمي والمساهمة في نشره على المستوى الدولي؛
- إطلاق طلب عروض لتمويل مشاريع البحث، خاصة لإعطاء الجائزة الكبرى للابتكار والبحث في العلوم والتكنولوجيا وكذا لإطلاق الدورة الثانية من ميدالية العلوم والتكنولوجيا؛
- إعطاء منح البحث (منح التفوق) للطلبة المتفوقين في سلك الدكتوراه؛
- الشروع في برامج الشراكة الجهوية الأورو متوسطية (ARIMNET و ERANETMED) وكذا مع بلدان أخرى كالسعودية وتركيا؛
- تشجيع الاستغلال المشترك لبنيات وتجهيزات البحث على الصعيد الوطني والجهوي والاستعمال الفعال للموارد المتاحة.

2.6.2.1.3. استراتيجية مغرب ابتكار

تهدف استراتيجية الابتكار الوطني لجعل الابتكار عاملا رئيسيا للقدرة التنافسية وكذا جعل المغرب بلدا جذابا للمواهب ولمشاريع البحث ومنتجا للتكنولوجيا. والهدف المتوقع هو إنتاج 1.000 براءة اختراع مغربية وإنشاء 200 شركة مبتدئة مبتكرة. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول المحاور الثلاثة التالية:

- **مبادرة مغرب ابتكار:** تروم هذه المبادرة التي تم اعتمادها في يونيو 2009، تحفيز خلق القيمة ومناصب شغل مؤهلة داخل المقاولات المغربية عبر تثمين البحث والتنمية وإنتاج الملكية الفكرية والصناعية.

وتم في هذا الصدد، وضع ثلاث آليات لتمويل الابتكار ويتعلق الأمر ب:

- **"انطلاق "**الذي يستهدف المقاولات الناشئة التي لا يتعدى عمرها سنتين وذات مؤهلات كبيرة والحاملة لمشاريع تثمين نتائج الأبحاث وكذا المشاريع المبتكرة الموجهة للاستغلال التجاري. ويغطي الدعم النفقات المرتبطة بمشروع التنمية في مرحلة ما بعد الإحداث بنسبة 90% في حدود سقف مليون درهم؛

- **الخدمات التكنولوجية الشبكية"** التي تستهدف الشركات وتجمعات الشركات التي تعمل في قطاعات الصناعة وتكنولوجيات الاعلام والتواصل والتكنولوجيات المتقدمة، وذلك من أجل تمويل التشخيص التكنولوجي أو الخدمات التي تدخل في إطار عملية الابتكار أو ذات محتوى تكنولوجي. وسيغطي الدعم المقترح في هذا الإطار المصاريف الخاصة بخدمات الخبرة بنسبة 75% في حدود 100.000 درهم؛

- **"تطوير"** الموجه لدعم التنمية، والذي يغطي في حدود 4 ملايين درهم، 50 % من النفقات الملتزم بها في إطار مشاريع البحث والتنمية المنجزة من قبل الشركات التي توجد في مرحلة التطوير والعاملة في قطاعات الصناعة وتكنولوجيات الاعلام والتواصل والتكنولوجيات المتقدمة أو من قبل اتحادات أو تجمعات الشركات المؤهلة والعاملة في المجمعات الصناعية.

دعم إحداث المجمعات الصناعية المغربية

يتجسد دعم الدولة لإحداث المجمعات الصناعية من خلال الدعم المالي المحدد سقفه في 2 مليون درهم سنويا خلال فترة قصوى تصل إلى 5 سنوات.

وتهدف المجمعات الصناعية إلى تنشيط وتوحيد أنشطة مختلف الفاعلين (المقاولات ومراكز التكوين ووحدات البحث)، حول المشاريع التعاونية ذات النفع الكبير على البحث والتنمية وتوفير محيط تكنولوجي ملائم لتطوير مشاريع البحث والتنمية والابتكار.

وتميزت سنة 2015 بتمويل ستة مجمعات صناعية التي وقعت على عقود برامج مع الدولة في قطاع تكنولوجيات الاعلام والتواصل والاليكترونيك والميكانيك والميكاترونيك والصناعة الغذائية والصناعات الفاخرة وتنمية المنتوجات البحرية والنجاعة الطاقية، وكذا توقيع عقدي برامج مع الدولة في مجال النسيج (فرع النسيج التقني و"دنيم") وإعطاء انطلاقة النسخة السادسة من طلب المشاريع والذي تم على إثره اختيار ملفين جديدن لمجمعين صناعين وتقييم عقود برامج لثلاث مجمعات صناعية.

ومن المتوقع خلال سنة 2016 مواصلة تمويل ومواكبة المجمعات الصناعية المعلمة، وإطلاق طلب المشاريع لاختيار مجمعات صناعية جديدة في المجالات الصناعية والتكنولوجية وإنجاز عملية افتحاص المجمعات الصناعية وتقييم عقود البرامج بين الدولة وهذه المجمعات.

إحداث أحياء الابتكار

تهدف هذه المبادرة في أفق 2017 إلى إحداث وتطوير 14 حظيرة تكنولوجية، تسمى "أحياء الابتكار" التي يتم إحداثها بشراكة مع الجامعات، حيث ستمكن من توفير بنية تحتية للاستقبال وإطار تكنولوجي ملائم لمشاريع البحث والتنمية والمقاولين الشباب حاملي مشاريع مبتكرة.

و خلال سنة 2015، تم الشروع في إحداث 4 أحياء للإبتكار بشراكة مع الجامعات في كل من مراكش وفاس وسطات والرباط.

وستعرف سنة 2016 متابعة إنجاز أشغال تهيئة حي الابتكار بفاس وإتمام أشغال البناء لأحياء الابتكار بمراكش وسطات بالإضافة إلى إعطاء انطلاقة إنجاز حي الابتكار بمدينة الرباط وكذا العمل على وضع أسس الحكامة على مستوى هذه الأربع أحياء للابتكار.

7.2.1.3. تعزيز وتعبئة الاستثمار الخاص

صادقت لجنة الاستثمارات إلى غاية متم يونيو 2015 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة على 15 مشروع اتفاقية استثمار وملحق يبلغ غلافها المالي حوالي 24,77 مليار درهم من شأنها توفير 3985 منصب شغل مباشر.

تهم هذه الاستثمارات قطاع الطاقة بقيمة 16,52 مليار درهم، حيث تمثل 67 % من مجموع الاستثمارات المعروضة على اللجنة، متبوعا بقطاع السياحة والعقار والترفيه بما مجموعه 6,5 مليار درهم أي بنسبة 26 % من مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها، ثم قطاع التجارة ب 1,48 مليار درهم اي بنسبة 6 % .

فيما يخص مناصب الشغل المحدثة يأتي قطاع التجارة في المقدمة، بحوالي 2500 منصب شغل، أي ما نسبته 63 % من مجموع مناصب الشغل المزمع إحداثها. ويأتي قطاع السياحة والعقار والترفيه في المرتبة الثانية بما مجموعه 1250 منصب شغل، أي ما نسبته 31 % يليه قطاعي الصناعة والطاقة ، بنسبة 3% لكل واحد منهما.

2.3 تقوية دعائم نمو اقتصادي مُدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل اللائق

تواصل الحكومة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وضع سياسة مندمجة من أجل القضاء على الفقر والتهميش والاقصاء والحد من الفوارق الترابية، من خلال استهداف الساكنة الفقيرة بالمناطق البعيدة و المعزولة.

وتبين من خلال نتائج الإحصاء السادس العام للسكان والسكنى المنجز سنة 2014، تسجيل تطور ملحوظ في البنية الديمغرافية للبلاد حيث أن 60,3 % من مجموع ساكنة البلاد، التي بلغت 33.848.242 نسمة، تقطن بالوسط الحضري بينما 39,7% تعيش بالوسط القروي.

وسيمكن استغلال نتائج الاحصاء، الحكومة من تحسين فعالية أدائها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تعزيز التوازنات الترابية والاجتماعية والمجالية موازاة مع التقطيع الجهوي الجديد.

وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على تحقيق عدالة اجتماعية وتمكين كافة شرائح المجتمع من الولوج العادل للخدمات الأساسية الضرورية وذلك عبر الاستفادة من النتائج المهمة والمشجعة التي حققها بلادنا من خلال تنفيذ مختلف البرامج التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مكنت هذه المبادرة الملكية، في ذكرى انطلاقتها العاشرة، بلادنا منذ سنة 2013، من تحقيق الهدف الأول للألفية للتنمية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

ومن أجل إعطاء نفس جديد لمختلف برامج واستراتيجيات تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، ستتميز سنة 2016 بتنفيذ البرنامج الطموح لتنمية العالم القروي الذي أعلن عنه صاحب الجلالة بمناسبة خطاب العرش الأخير.

ويمثل هذا البرنامج الجديد الذي تبلغ كلفته 50 مليار درهم، فرصة أخرى من أجل تسريع وتوحيد جهود كافة المتدخلين العموميين المعنيين والجماعات الترابية المستهدفة بتوافق تام مع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وستعمل الحكومة في هذا الإطار على وضع برنامج عمل، وفق جدول زمني محدد، من أجل الاستجابة للحاجيات الملحة للساكنة القروية وخاصة تلك التي تعيش بالمناطق البعيدة و المعزولة حيث ستمكن هذه المجهودات من انخراط بلادنا في إطار الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، ستعزز الحكومة استهداف الفئات الهشة والفقيرة عبر تخصيص الموارد المالية المحصلة من خلال تنفيذ اصلاح المقاصة، لاستدامة موارد تمويل صندوق دعم التماسك الاجتماعي والاستجابة بذلك لحاجيات الساكنة المستهدفة.

ووعيا منها بدوره في تحقيق بلادنا لحصيص ديمغرافي كفيل بتسريع النمو والتنمية وتشجيع التشغيل، فإن تنمية الرأسمال البشري تشكل إحدى الاهتمامات الكبرى للحكومة.

وفي هذا الإطار، ستتواصل الجهود في القطاعات الاجتماعية خصوصا عبر تحسين العرض الطبي وتوسيع التغطية الصحية لتشمل فئات جديدة وتحسين الخدمات الطبية المقدمة في إطار نظام المساعدة الطبية (RAMED). كما ستولي الحكومة أهمية خاصة لإصلاح المدرسة المغربية والتكوين المهني والتعليم العالي وفقا للرؤية المعتمدة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تولي الحكومة أهمية خاصة لتحسين ظروف عيش الساكنة وذلك من خلال تعزيز العرض السكني للفئات ذات الدخل المتوسط والضعيف وتسريع القضاء على دور الصفيح والبنايات الآيلة للسقوط.

1.2.3 تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي وتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر

في إطار الجهود الرامية إلى تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي وتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، بالإضافة إلى استمرار تنفيذ البرامج والاستراتيجيات القائمة خصوصا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية والبرامج الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي، تعتزم الحكومة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، تنفيذ برنامج جديد لتقليص هذه الفوارق في العالم القروي.

1.1.2.3. حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

بعد عشر سنوات على إعطاء انطلاقتها بتاريخ 18 مايو 2005 من قبل صاحب الجلالة، مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تغيير الواقع اليومي للمغاربة الذين يعانون من الهشاشة والإقصاء الاجتماعي من خلال تحسين مستوى معيشتهم عبر توفير الوسائل الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الأمثل وضمان حياة كريمة لهم وتسهيل ولوجهم إلى المرافق الاجتماعية الأساسية.

ويتم تنفيذ هذه المبادرة الوطنية من خلال أربعة برامج: 1) محاربة الفقر بالوسط القروي 2) محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري 3) محاربة الهشاشة 4) البرنامج الأفقي الذي يهدف إلى مواكبة الفاعلين في مجال التنمية البشرية من خلال دعم أنشطة التكوين وتقوية القدرات والتواصل.

وقد تميزت المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2015) باستمرار البرامج الأربعة المذكورة أعلاه، واعتماد برنامج جديد لفائدة ساكنة بعض المناطق المعزولة.

ومكن تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال البرامج الأربعة المذكورة أعلاه بالنسبة للفترة 2005-2014، من إنجاز 38.341 مشروعا و8.294 نشاطا تنمويا باستثمار إجمالي يقدر ب 29,05 مليار درهم منها 17,15 مليار درهم كمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أي رافعة استثمارات بنسبة 41%. و بلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع 9,75 مليون شخصا منهم 50% ينحدرون من المناطق القروية كما هو مبين في الجدول أدناه:

البرنامج	عدد المشاريع	عدد الأنشطة	المبلغ الاجمالي (بمليون درهم)	حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بمليون درهم)	المستفيدون
البرنامج الافقي	16 024	4 162	8 653	4 499	2 604 370
محاربة الفقر بالوسط القروي	12 868	1 235	6 397	4 568	3 176 305
محاربة الاقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري	6 388	1 933	8 933	5 017	2 971 120
محاربة الهشاشة	3 061	964	5 070	3 064	1 001 315
المجموع	**38 341**	**8 294**	**29 053**	**17 148**	**9 753 110**

يتضح من خلال هذا الجدول أنه على صعيد الإنجازات هناك شبه هيمنة للبرنامج الافقي الذي يمثل لوحده 20.186 مشروعا ونشاطا تنمويا أي بنسبة 43% من العدد الإجمالي المسجل خلال هذه الفترة لفائدة 2,6 مليون مستفيد. أما على مستوى مبالغ الاستثمارات، فقد سجل البرنامج الحضري أعلى نسبة استثمار أي 31% من حجم الاستثمار الإجمالي بمبلغ ناهز 8,93 مليار درهم.

أما بالنسبة للجهود المبذولة لفائدة العالم القروي في إطار برنامج محاربة الفقر، فقد ترجمت بإنجاز 12.868 مشروعا و1.235 نشاطا تنمويا لفائدة 3.176.305 مستفيد بتكلفة

إجمالية قدرها 6,39 مليار درهم منها 4,57 مليار درهم كمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما فيما يتعلق ببرنامج التنمية الترابية والذي فاق الاستثمار المخصص له مبلغ 4,3 مليار درهم، بمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بلغت نسبتها 51%، فقد تمثلت الإنجازات المسجلة منذ انطلاقه سنة 2011 إلى نهاية سنة 2014 فيما يلي:

- بناء 90 مسكن للطاقم الطبي وافتتاح 39 مركزا صحيا واقتناء 44 سيارة إسعاف؛
- بناء 1.896 وحدة سكنية لمدرسي التربية الوطنية؛
- رفع العزلة عن العالم القروي من خلال بناء 1.071,27 كلم من الطرق والمسالك وكهربة 2.248 دوارا والإمداد بالمياه الصالحة للشرب لفائدة 121 دوارا وإحداث 400 نقطة ماء.

من جهة أخرى، وبغية تعزيز قيم الشفافية والحكامة الجيدة، تم اعتماد نظام للتتبع والتقييم من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يرتكز أساسا على تتبع تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة وتتبع سير عمل هيئات الحكامة وكذا مؤشرات نجاعة الأداء لهذه المبادرة.

بالإضافة إلى تتبع وتحسين النظام المعلوماتي، تم تنفيذ عدة أنشطة تقييم لضمان نجاعة أداء الموارد البشرية والتقنية والإدارية والمالية المخصصة لتحقيق الأهداف المحددة.

2.1.2.3. تنفيذ البرنامج الجديد لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي

- **حصيلة برامج تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية**

بالإضافة إلى البرامج المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تهم بشكل مباشر العالم القروي أي برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي وبرنامج التنمية الترابية، وبغية تحسين الإطار المعيشي لساكنة المناطق القروية والجبلية، تواصل الحكومة تنفيذ عدة برامج للحد من النواقص التي يعاني منها سكان هذه المناطق ويتعلق الأمر بالبرامج التالية:

- **برنامج الكهربة القروية الشمولي :** عند نهاية يوليو 2015، تمت كهربة 38.893 قرية بالشبكات المتصلة فيما بينها وتجهيز 51.559 مسكنا بواسطة المجموعات الضوئية على صعيد 3.663 قرية. وهكذا، ومنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1995، تمكن ما يناهز 12,4 مليون شخص من الاستفادة من الكهرباء، لترتفع نسبة الكهربة القروية إلى 99,09% مقابل 18% سنة 1995، وذلك باستثمار إجمالي قدره 22,3 مليار درهم؛
- **البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية :** منذ انطلاقته، مكن هذا البرنامج من إنجاز 14.756 كلم من الطرق القروية بمبلغ إجمالي يقدر ب 14.344 مليون درهم أي

95% من إجمالي الطرق المبرمجة في هذا الإطار، مما ساهم في رفع نسبة استفادة الساكنة القروية إلى 78% في نهاية يونيو 2015؛

- **برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة الساكنة القروية:** يهدف هذا البرنامج إلى توفير الماء الصالح للشرب لفائدة 31.000 تجمع سكني يضم 11 مليون شخصا. و قد تم بفضل هذا البرنامج الذي بلغت تكلفته حوالي 10 مليار درهم، الرفع من نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب في العالم القروي إلى نسبة 94,5% في نهاية سنة 2014 .

بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة في إطار مقاربة متكاملة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية لتعزيز المكتسبات وتقوية التكامل بين البرامج من خلال إحداث اللجنة الدائمة بين الوزارية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، وإحداث مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية على مستوى وزارة الفلاحة والصيد البحري بالإضافة إلى إعادة تنشيط صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من خلال الزيادة المهمة التي عرفتها الاعتمادات المفتوحة والتي انتقلت من 500 مليون درهم سنة 2009 إلى أكثر من 1,3 مليار درهم سنة 2015 .

وفي نفس الإطار، صادقت الحكومة على منهجية تدخل متكاملة في المجالات القروية وذلك خلال الاجتماع الأول للجنة الدائمة بين الوزارية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية والتي عقدت اجتماعها الأول بتاريخ 13 يوليو 2015. ومن بين أهم التوصيات المنبثقة عن هذا الاجتماع ، ضرورة بلورة برنامج لتحسين مؤشرات التنمية البشرية والبنيات السوسيو اقتصادية الأساسية في 44 جماعة قروية الأكثر تراجعا وذلك عبر تحسين المستويات الاجتماعية الدنيا والخدمات الأساسية.

من جهة أخرى، تواصل الحكومة تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الواحات والاركان والتي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة في 4 اكتوبر 2013.

- **البرنامج الجديد لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي**

على الرغم من الجهود التي قامت بها الحكومة في السنوات الأخيرة في إطار السياسات الموجهة للمناطق القروية، فإن هاته الأخيرة لا زالت تعاني من الهشاشة والفقر الذي تفاقم بسبب العجز في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية الضرورية للتنمية البشرية. وهو نفس استنتاج التشخيص المجالي الذي أنجزته وزارة الداخلية والذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطابه بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليو 2015. وتهم الفوارق المسجلة من خلال هذا التشخيص بشكل خاص المجالات التالية:

- الطرق والماء والكهربة القروية والتعليم والصحة؛
- الأنشطة الإنتاجية و المدرة للدخل (الفلاحة و الصناعة التقليدية والسياحة)؛
- الأنشطة الاجتماعية: مركز الرعاية والأنشطة الرياضية والثقافية.

ولتدارك هذا الوضع وتبعا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، تعتزم الحكومة تنفيذ خطة عمل متكاملة بتكلفة إجمالية تبلغ 50 مليار درهم وذلك قصد إنجاز، وفقا لجدول زمني محدد، 20.800 مشروع يغطي 24.290 دوارا لفائدة 12 مليون شخص.

وقصد وضع مقاربة شاملة للتنمية المجالية، سيتم استكمال أنشطة برنامج العمل بأنشطة أخرى مواكبة.

- **البنية التحتية والمرافق الاجتماعية الأساسية (50 مليار درهم)**

يتعلق الأمر ب 20.800 مشروع موزعة على القطاعات من خلال استهداف دقيق وميزانية محددة .وتهم هذه القطاعات الأنشطة المتعلقة بالتهيئة وبناء الطرق والمسالك القروية ومشاريع تمديد شبكة الماء الصالح للشرب والكهربة القروية والبنيات التحتية للصحة والتعليم.

وفيما يتعلق بالطرق، يهدف البرنامج إلى إنجاز 22.780 كلم من الطرق والمسالك القروية وإحداث 276 من المنشآت الفنية وكذا إعادة تأهيل 9.600 كلم، بميزانية إجمالية قدرها 36 مليار درهم تستهدف 3,4 مليون مستفيدا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا البرنامج سيهم 728 مشروع توسعة وإعادة تأهيل شبكة الماء الصالح للشرب وربط 244 مشروعا فرديا و9.511 نقطة ماء بتكلفة مالية تقدر ب 5,5 مليار درهم لصالح 1,4 مليون مستفيد.

من جهة أخرى، ستتم تغطية حاجيات الكهربة ب 1504 دوارا من خلال مشاريع الربط الفردية (632) والكهربة القروية (123) والإنارة العمومية (103) بتكلفة اجمالية تقدر ب 1,93 مليار درهم، لفائدة 656.000 مستفيد.

بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد 17.758 دوار يعاني من العجز في مجال الصحة، من مشاريع متعددة بميزانية قدرها 1,4 مليار درهم لفائدة 6 ملايين مستفيد. و هكذا، من المتوقع إنجاز 523 مستوصفا و 424 منزلا للطاقم الطبي القروي و 232 مركزا صحيا و67 مستشفى بين جماعاتي و 176 دارا للولادة وكذا 396 وحدة طبية متنقلة واقتناء 447 سيارة اسعاف.

وللحد من العجز في مجال التمدرس، يهدف البرنامج إلى توسيع العرض التربوي من خلال فتح 114 حضانة للأطفال و 90 مدرسة و 33 إعدادية و29 ثانوية و 81 دار الطالبة / دار الطالب . كما تم أيضا برمجة إنجاز 803 مسكنا وظيفيا لفائدة المدرسين واقتناء 554 سيارة للنقل المدرسي .وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع ب 5,1 مليار درهم لفائدة 1,5 مليون مواطن في 7016 دوار.

- **الأنشطة المواكبة (5,8 مليار درهم)**

تتعلق ب 5811 مشروعا تتوزع بين الأنشطة المدرة للدخل والانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية وأنشطة محاربة الهشاشة.

وتغطي الأنشطة المدرة للدخل أساسا 1606 مشروعا في المجال الفلاحي لفائدة 1.323.346 مستفيد و 271 في الصناعة التقليدية لفائدة 111.791 مستفيد ومشاريع أخرى في مجال التجارة والحرف الصغيرة (189) والسياحة (164) وصيد وتجارة الأسماك (39) والتكوين المهني (40). و ستتطلب هذه الأنشطة غلافا ماليا يقدر ب 2,3 مليار درهم.

من المرتقب أن تستفيد الأنشطة الاجتماعية والثقافية و الرياضية من غلاف مالي يناهز 2,62 مليار درهم خاصة لتنفيذ مشاريع في مجالات الرياضة والشباب (1604) والثقافة والدين (414) والتكوين المهني (93) والنقل (2) والمراكز المتعددة الاختصاصات (679).

ولمحاربة الهشاشة، ستتم تعبئة 860 مليون درهم لفائدة المشاريع المتعلقة بمراكز الرعاية الاجتماعية (244) وبمراكز لذوي الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (107) ومراكز للنساء في وضعية هشة (136).

3.1.2.3. صندوق دعم التماسك الاجتماعي

يساهم صندوق دعم التماسك الاجتماعي في تمويل برنامج نظام المساعدة الطبية (RAMED)، برنامج تيسير والمبادرة الملكية "مليون محفظة" وبرنامج دعم الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة.

- **برنامج نظام المساعدة الطبية (RAMED)**

يعد نظام المساعدة الطبية (RAMED) من أهم مكونات التغطية الصحية الأساسية الذي تستفيد منه الفئات المعوزة غير الخاضعة لأي نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث يرتكز هذا النظام على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني، مما يترجم التزام الدولة لضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية ذات الجودة لجميع المواطنين، في إطار تنسيق ترابي على المستوى الوطني لضمان الولوج للتطبيب لكافة شرائح المجتمع، ومن خلال دعم جماعي وتضامني لنفقات الصحة.

وتقدر الساكنة التي تتوفر على شروط الاستفادة من هذا النظام ب 8,5 مليون شخص أي ما يمثل 25 % من الساكنة المغربية، وإلى غاية 10 يوليوز 2015، مكن تعميم نظام المساعدة الطبية على مجموع التراب الوطني، من تسجيل ما يناهز 3.287.230 أسرة أي ما يمثل 8,78 مليون مستفيد مما يفوق التوقعات بخصوص الفئة المستهدفة من هذا النظام.

ويتم تمويل هذا النظام أساسا من طرف الدولة والجماعات الترابية وكذا من خلال مساهمة المستفيدين من المصاريف المتعلقة بالخدمات الطبية ومن مساهمة سنوية لفائدة نظام المساعدة الطبية.

كما تجدر الإشارة أنه من أجل مواكبة تعميم هذا النظام، تم تسجيل ارتفاع مهم في الميزانية المخصصة لوزارة الصحة خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 8 مليار درهم سنة 2008 إلى حوالي 13,1 مليار درهم سنة 2015. وبغية تعزيز الموارد البشرية الخاصة بالطاقم الطبي و الشبه الطبي، استفادت هذه الوزارة والمراكز الاستشفائية الجامعية من إحداث مناصب شغل وصل عددها إلى 20.547 منصبا خلال نفس الفترة.

وبرسم سنة 2014، استفادت وزارة الصحة من اعتمادات مالية مهمة بلغت 1,2 مليار درهم، والتي تم رصدها في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" المخصصة للمساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، كما تم رصد مبلغ 1,83 مليار درهم برسم سنة 2015 لفائدة هذه الوزارة منها 1 مليار درهم للحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الحساب الخاص بالصيدلية المركزية " لاقتناء الأدوية والآليات الطبية و800 مليون درهم لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية.

- **برنامج تيسير**

ومن أجل محاربة الهدر المدرسي والتكريس الفعلي لإلزامية التمدرس بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 إلى 15 سنة من خلال تعزيز الطلب على التمدرس في المناطق النائية، يتجلى برنامج تيسير في التحويلات النقدية المشروطة في تقديم منح مدرسية لجميع الأطفال بنفس المستويات داخل نفس المدرسة الابتدائية شريطة الاحترام التام لشروط الانضباط المحددة في عدد حصص الغياب التي لا يجب أن تتجاوز 4 مرات في الشهر.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال السنة الدراسية 2014 – 2015 حوالي 493.133 أسرة و805.746 تلميذ عوض 466.000 أسرة و784.000 تلميذا خلال السنة الدراسية 2013-2014. أما بالنسبة للسنة الدراسية 2015-2016 فيتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين 524.400 أسرة و828.400 تلميذ.

وفي إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" تم رصد مبلغ سنوي قدره 500 مليون درهم لفائدة هذا البرنامج برسم سنتي 2014 و 2015.

- **المبادرة الملكية (مليون محفظة)**

تتجلى هذه المبادرة في توزيع المحفظات والأدوات المدرسية والمقررات والكتب على تلاميذ التعليم الابتدائي والإعدادي وذلك حسب مستويات التعليم في الوسطين القروي والحضري.

وقد بلغ عدد المستفيدين خلال السنة الدراسية 2014-2015 حوالي 3.914.949 تلميذا عوض 3.906.948 تلميذا برسم سنة 2013-2014. كما بلغ برسم السنة الدراسية 2015-2016 عدد المستفيدين 3,91 مليون تلميذ.

وبرسم سنة 2014، استفاد هذا البرنامج في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" من اعتمادات مالية مهمة بلغت 200 مليون درهم و100 مليون درهم تم رصدها برسم سنة 2015.

- **برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**

تتمثل مجالات تدخل صندوق دعم التماسك الاجتماعي فيما يخص النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يلي:

- المساهمة في اقتناء الأجهزة الخاصة و المساعدات التقنية الأخرى؛

- المساهمة في تحسين ظروف تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ؛
- دفع مبالغ لفائدة المنظمات المتعاقد معها برسم تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
- المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تم بتاريخ 30 مارس 2015 توقيع اتفاقية شراكة بين الدولة ومؤسسة التعاون الوطني، والتي تهدف إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة للشراكة بين الأطراف المتعاقدة، وذلك من أجل المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص في وضعية إعاقة، بطريقة تضمن تدبيرا أمثل وشفاف للموارد المالية المرصدة لهذه العملية.

ومن أجل تمكين مؤسسة التعاون الوطني من التمويل الأساسي لتدبير مختلف العمليات موضوع الاتفاقية المذكورة، تم رصد مبلغ 50 مليون درهم، برسم سنة 2015، لفائدة هذه المؤسسة في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة

طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2-14-791 بتاريخ 4 دجنبر 2014 المتعلق بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، تم تحديد المبلغ الشهري للدعم في 350 درهما عن كل طفل يتيم، على ألا يتعدى مجموع الدعم 1050 درهما عن كل شهر للأسرة الواحدة دون الجمع بين هذا الدعم المالي وأي مساعدة أخرى كيفما كان نوعها (المنح الدراسية، الدعم الممنوح في إطار برنامج تيسير، المعاشات، التعويضات العائلية،...).

بناء على ذلك، تم بتاريخ 25 فبراير 2015، توقيع اتفاقية شراكة بين الدولة والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين قصد تدبير عملية صرف الدعم المباشر لفائدة النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط وآليات التدبير المنوطة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من طرف الدولة قصد تدبير ودفع الإعانات المالية لفائدة النساء المستفيدات.

ومن أجل تنفيذ برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، تم تفعيل أشغال اللجن الإقليمية الدائمة واللجنة المركزية الدائمة المحدثة بموجب المرسوم السالف الذكر، حيث تم عقد العديد من الاجتماعات لهذه اللجن من أجل الدراسة والبث في الطلبات المتوصل بها من النساء المعنيات.

وفي إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، تم رصد مبلغ 196 مليون درهم برسم سنة 2015، لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من أجل صرف الإعانات المالية لفائدة النساء المؤهلات للاستفادة من هذا الدعم.

4.1.2.3. صندوق التكافل العائلي

في إطار الأوراش الكبرى الهادفة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الهشاشة، عملت الحكومة على إحداث صندوق التكافل العائلي ابتداء من سنة 2010، الذي يندرج في إطار جيل جديد من الخدمات يهدف إلى توطيد التماسك واستمرارية الخلية العائلية والاستجابة لحاجيات هذه النواة المهمة من المجتمع.

يمول الصندوق عبر تخصيص 20% من حصيلة الرسوم القضائية و يتم تدبيره بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير الذي يقوم بتقديم دفوعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن المستحقين للنفقة بعد فسخ عقد الزواج وفق الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة التي تحدد شروط وإجراءات الاستفادة من خدمات الصندوق المذكور.

وهكذا ومنذ انطلاق عمل صندوق التكافل العائلي سنة 2011 وإلى غاية شهر شتنبر 2015، نفذ صندوق الإيداع والتدبير5.969 مقررا قضائيا .

ولضمان تدبير أمثل لهذا الصندوق، تعمل الحكومة على تخفيف تسييره الإداري من خلال تبسيط الوثائق المكونة لملف طلب الاستفادة من منحة النفقة وكذا إضافة الزوجة المهملة. كما سيتم تعزيز التواصل عبر تنظيم حملات تحسيسية لفائدة الأشخاص المعنيين بعمل هذا الصندوق.

5.1.2.3. إنعاش الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تعكس الاستراتيجية الوطنية من أجل تنمية الاقتصاد الاجتماعي في المغرب (2010-2020) رغبة السلطات العمومية في جعل هذا القطاع أحد أعمدة الاقتصاد المحلي ومحركا للتنمية والأنشطة المدرة للدخل بالمملكة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

- تعزيز وتنسيق العمل العام لصالح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي؛
- تسهيل إقلاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للحد من الفقر والهشاشة وفك العزلة؛
- تعزيز التنزيل الترابي لتدابير الاقتصاد الاجتماعي الذي يعتمد على الاستغلال العقلاني وتثمين الثروات والإمكانيات المحلية؛
- تحسين أداء هذا القطاع من خلال تطوير نظام المعلومات وآليات الرصد وتتبع وتقييم إنجاز المشاريع.

هذا وشهدت سنة 2015 الإنجازات المتعلقة أساسا ب:

- تنظيم الدورة الرابعة للأسواق المتنقلة في مراكش بمشاركة أكثر من 60 تعاونية وجمعية؛
- تنظيم الدورة الرابعة لمعرض ومناظرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- التوقيع على عقد برنامج مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة العيون-الساقية الحمراء ومواصلة مخطط تنمية الرباط-سلا-القنيطرة والانتهاء من الدراسات المتعلقة بمخططات التنمية في ثمان جهات أخرى للمملكة؛
- مواصلة برنامج "مرافقة" وتمديد مدة إنجازه إلى سنة 2018 بهدف تأطير 2000 تعاونية حديثة النشأة برسم 2015-2018.

وستعرف سنة 2016:

- توفير مناخ ملائم لتنمية أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تأطير التعاونيات على التكيف مع المقتضيات الجديدة لمشروع القانون رقم 12-112 المتعلق بالتعاونيات والمساهمة في الدراسة التي تهم إعداد مشروع قانون-إطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وتطوير المشاورات بشأن التجارة العادلة؛
- إنبثاق مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الترابي بإعداد 10 مخططات للتنمية الجهوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تثمين وإنعاش منتجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك من خلال تنظيم النسخة الخامسة لمعرض الاقتصاد التضامني والاجتماعي؛
- تقوية القدرات وتنظيم الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي من خلال دعم مشاريع شبكة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومضاعفة الحملات التحسيسية والإعلامية.

2.2.3. إصلاح المدرسة ومحاربة الأمية وتطوير التعليم العالي

اتسمت سنة 2015 بعرض الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) أمام جلالة الملك من طرف المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

تم إعداد هذه الرؤية المبنية على الأسس الدستورية للدولة المغربية اعتمادا على مقاربة تشاركية وتوافقية بهدف ارساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. من أجل ذلك اقترح المجلس مجموعة من تدابير التغيير تتعلق بالفاعلين التربويين والبرامج والتكوينات وحكامة المنظومة التربوية وكذا تحسين مستوى البحث العلمي.

1.2.2.3. قطاع التربية الوطنية والتربية غير النظامية

بالنسبة لقطاع التربية الوطنية تتمحور الرؤية الاستراتيجية حول 23 رافعة تستجيب لثلاث اسس لمدرسة قوامها تكافؤ الفرص والإنصاف والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع.

- **مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص**

تتطلب مدرسة تكافؤ الفرص والإنصاف بذل كل الجهود الممكنة لضمان تعميم التمدرس على أساس الانصاف سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى النوع. وفي هذا الإطار تم تحديد ثماني رافعات لهذا المحور من بينها:

- جعل التعليم الاولي إلزاميا بالنسبة للدولة والأسر ودمجه في إطار سلك التعليم الابتدائي؛
- جعل المدرسة في المناطق القروية والشبه-حضرية والمناطق المهمشة تستفيد من التمييز الايجابي؛
- ضمان حق الولوج إلى التربية والتكوين للأشخاص في وضعية خاصة أو المعاقين؛
- تأكيد دور القطاع الخاص بصفته شريكا للقطاع العام في المجهودات الهادفة لتعميم عادل للتعليم؛
- تمكين مؤسسات التربية والتكوين من مستوى تأطير وجودة تجهيز وقدرة على الدعم ترقى إلى مستوى المتطلبات.

مدرسة الجودة للجميع

يعتبر الرفع من جودة المدرسة و خدماتها و مردوديتها وفقا لمرجعية وطنية مسالة حتمية لهذه الرؤية. ويتعلق الأمر بالفاعلين التربويين والبرامج والتكوينات وحكامة المنظومة التربوية. وفي هذا الصدد تم تحديد سبع رافعات تهم على الخصوص:

- إعادة تأهيل مهن التربية والتكوين من أجل تحسين شروط الولوج وتجويد تكوين المكونين والاطر التربوية بصفة مستمرة؛
- تطوير نموذج بيداغوجي قوامه التنوع والانفتاح والملاءمة والابتكار من خلال مراجعة المناهج والبرامج والطرائق البيداغوجية، لأجل تخفيفها وتنويعها وتوجيهها نحو البناء الفكري للمتعلمين، وتنمية مهارات الملاحظة والتحليل والاستدلال والتفكير النقدي لديهم؛
- اعتماد الية جديدة ترتكز على التعددية اللغوية والتناوب اللغوي؛
- تثمين التكوين المهني وتوسيع طاقته الاستيعابية والاعتراف بدوره ونظامه باعتباره مشتلا للمهارات الفردية الكفيلة بالاستجابة لمتطلبات النمو التنافسي للاقتصاد بصفة عامة ولحاجيات المقاولة وسوق الشغل على وجه التحديد.

مدرسة الارتقاء بالفرد والمجتمع

تؤكد هذه الرؤية الاستراتيجية على ضرورة التمسك بالثوابت والقيم الخاصة لبلادنا. وقد تم في هذا الإطار تحديد ست رافعات تهم أساسا:

- ملاءمة التكوينات والتعلمات مع حاجيات البلاد وذلك من أجل منح تمكين الخريجين احسن الفرص للنجاح والاندماج في المجتمع والمساهمة في تنمية بلادنا؛
- تعزيز الاندماج السوسيو-ثقافي ومكانة المغرب بين الدول الصاعدة.

علاوة على ذلك، فإن نجاح هذا الإصلاح يعتمد على تعبئة مجتمعية عامة وعلى وضع آليات متجددة من شأنها تمكين المدرسة من القيام بمهامها على الوجه الأكمل. من أجل ذلك أعطى صاحب الجلالة تعليماته السامية من خلال خطابه الأخير بمناسبة عيد العرش: ***"..كما ندعو لصياغة هذا الإصلاح في إطار تعاقدي وطني ملزم، من خلال اعتماد قانون – إطار يحدد الرؤية على المدى البعيد ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح إلى ما لا نهاية."***

في هذا السياق، تواصل الحكومة تنفيذ التدابير ذات الاولوية التي تلتقي تماما مع مرتكزات هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة. لذا فإن الإجراءات المتخذة برسم سنة 2015 مكنت من تعزيز الإنجازات التي تم تحقيقها خاصة فيما يتعلق بدعم التعليم وتكافؤ الفرص وتحسين نوعية التعلمات وتطوير الحكامة.

- **تعميم التمدرس**

تمت بلورة المجهودات المبذولة من أجل دعم التمدرس عبر توسيع شبكة المؤسسات التعليمية التي ساهم فيها البرنامج الاستعجالي بنسبة مهمة، حيث ارتفع عدد المؤسسات التعليمية برسم الدخول المدرسي 2014-2015 ليصل إلى 10.643، بما فيها 54% بالعالم القروي. وواكب هذه العملية تعزيز الدعم الاجتماعي من خلال الرفع من عدد الداخليات الذي انتقل من 581 داخلية للسنة الدراسية 2013-2014 إلى 685 برسم السنة الدراسية 2014-2015. وفيما يخص الدخول المدرسي 2015-2016 بلغ عدد المؤسسات التعليمية 10.805 بما فيها 111 مدرسة جماعاتية.

هذا وقد تم تسجيل تطور مهم في مجال التمدرس ويتجلى ذلك من خلال نسب التمدرس الخاصة بالنسبة للتعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي والتي انتقلت على التوالي من 90,7% و69,6% و47,4% برسم 2006-2007 إلى 99,1% و90,4% و70,1% برسم 2014-2015.

وقد مكنت الإنجازات المذكورة بالإضافة إلى البرامج التي تشجع على طلب التمدرس كبرنامج "تيسير" ومبادرة "مليون محفظة" من تسجيل ارتفاع عدد التلاميذ المتمدرسين من 6.030.375 سنة 2007 -2008 إلى 6.639.708 سنة 2014-2015.

من جهة أخرى ارتفع العدد الاجمالي للتلاميذ المتمدرسين بقطاع التربية الوطنية ليبلغ 6.882.000 تلميذ برسم السنة الدراسية 2015-2016 بما فيها 676.000 مسجلين جدد بالسنة الاولى ابتدائي بزيادة بنسبة 3,7 % مقارنة مع السنة الدراسية 2014-2015.

- **تحسين جودة التعلمات**

فيما يخص تحسين جودة التعلمات قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات من أجل تخفيض نسب التكرار والهدر المدرسي. ويتعلق الأمر خصوصا بنظام اليقظة التربوية والدعم التربوي لصالح التلاميذ الذين يعانون من صعوبة في الدراسة وكذا الدعم الاجتماعي (النقل المدرسي، الاطعام، الايواء، المنح، المستلزمات المدرسية والدعم المالي المباشر لفائدة الأسر).

التربية غير النظامية

في إطار المجهودات المبذولة من أجل تعميم التمدرس تواصل الحكومة عملية محاربة عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة فيما يخص الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة بهدف إدماجهم في التعليم النظامي أو التكوين المهني. وقد بلغ العدد الاجمالي للتلاميذ المسجلين في برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" وألية "المصاحبة التربوية" 52.000 برسم 2014-2015.

يشمل برنامج العمل لسنة 2016 أساسا ما يلي:

- الأجرأة الفعلية للرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) بتشاور مع المجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. في هذا الإطار ستعرف السنة الدراسية الجديدة مجموعة من المستجدات التربوية، تتجلى أساسا في تطبيق المناهج الدراسية المنقحة للسنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي على مستوى بعض المؤسسات التعليمية؛
- توسيع المسالك للبكالوريا الدولية لتشمل حوالي 25% من الثانويات التأهيلية، كما ستعتمد الوزارة إجراءات أخرى تروم تقوية اللغات الأجنبية بالتعليم الإعدادي.
- تعزيز الالتقائية بين التعليم المدرسي والتكوين المهني من خلال الاكتشاف المبكر للطاقات المهنية بالتعليم الابتدائي وإرساء المسار المهني بالثانوي الإعدادي، إلى جانب تنويع وتوسيع مسالك البكالوريا المهنية.

2.2.2.3. محاربة الأمية

واصلت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية خلال سنة 2015 تنفيذ برامج محاربة الأمية وذلك من أجل بلوغ الأهداف التي حددتها خارطة الطريق 2014-2020 وكذا خفض نسبة الأمية التي تبلغ حاليا 32% حسب نتائج الإحصاء السادس العام للسكان والسكنى المنجز سنة 2014.

بالنسبة للسنة الدراسية 2014-2015، بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية 745.363 بما في ذلك 72.772 مستفيدة ومستفيد من برامج ما بعد محو الأمية. هذا وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه البرامج خلال الفترة 2002-2015 ما يناهز 8,1 مليون مستفيدة ومستفيد.

وتهدف خطة عمل الوكالة الوطنية لمحو الأمية برسم الموسم الدراسي 2015-2016 إلى تحسين جودة البرامج والانتقال إلى تعلم تأهيلي عبر أساليب وأدوات مختلفة تستجيب للاحتياجات. وتتجلى فيما يلي :

- مواصلة تعبئة مختلف الشركاء العموميين والخواص والمنظمات الغير حكومية من أجل الرفع من عدد المستفيدين سنويا وكذا تنفيذ وتتبع المرحلة التجريبية لبرنامج الشباب لعينة تضم 1000 مستفيد؛
- مواكبة وتتبع برامج خاصة بالمقاولات والمهاجرين والمكفوفين بتعاون مع الشركاء الآخرين.
- توسيع إحداث مراكز المصادقة على المكتسبات لتغطية خمس جهات.

3.2.2.3. تطوير التعليم العالي

يندرج التعليم العالي، في الوقت الحاضر، في صلب المشروع المجتمعي لبلادنا، نظرا لدوره في تكوين مواطني الغد وفي تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة وكذا لضمان حق التربية للجميع. واعتبارا لذلك، يقترح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في إطار الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، مجموعة من الدعامات الخاصة بالقطاع تتمثل أساسا فيما يلي:

- تمكين المتعلمين من ديمومة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج؛
- التأكيد على دور التعليم الخاص كشريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق المناصفة ؛
- تجديد مهن التعليم والتكوين والتسيير؛
- إعادة هيكلة مكونات الجامعة المغربية وأسلاكها بشكل أكثر انسجاما ومرونة ؛
- مأسسة الجسور بين مختلف مسالك التربية والتكوين؛
- النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار وذلك بالرفع التدريجي من حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لتمويل البحث ، لكي ترقى إلى نسبة 1% على المدى القريب و1,5 % في سنة 2025، و2% في أفق سنة 2030.

وفي انتظار إقرار هذه الاستراتيجية الجديدة، تستجيب لهذا المنظور إنجازات السنة الجامعية 2014-2015 وذلك من خلال :

- تعزيز الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي التي بلغت 430.868 سنة 2014-2015 بدل 403.216 سنة 2013-2014 أي بنمو يقدر ب 6,8%؛
- الزيادة في عدد الطلبة الجامعيين بنسبة 11,5% ليصل إلى 677.392 طالب سنة 2014-2015 بدل 607.145 طالب سنة 2013-2014؛
- توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الاجتماعية عبر الرفع من عدد الممنوحين إلى 284.912 طالب ممنوح سنة 2014-2015 مقابل 242.392 سنة 2013-2014 أي بزيادة 17,5%؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية التي انتقلت من 44.000 سرير سنة 2013-2014 إلى 48.300 سرير سنة 2014-2015. مما مكن من تحقيق نسبة الإستجابة للطلبات الجديدة للسكن في حدود 60% بدل 55% سنة 2013-2014؛
- الزيادة في عدد المطاعم الجامعية من 14 مطعما برسم سنة 2013-2014 إلى 16 مطعما برسم سنة 2014-2015 لتمكين الطلبة من عدد أكبر من الوجبات يوميا حيث بلغ هذا العدد 57.000 وجبة برسم سنة 2014-2015 بدل 49.000 وجبة برسم سنة 2013-2014؛

- تنويع التكوينات وملاءمتها مع حاجيات المشاريع المهيكلة الكبرى وسوق الشغل من الموارد البشرية المؤهلة؛
- تطوير التعاون والشراكة على الصعيد الوطني والدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تعزيز التعاون جنوب-جنوب عبر تكوين الموارد البشرية الإفريقية.

من جهة أخرى، تروم سنة 2016 تطبيق خلاصات الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي خاصة فيما يتعلق بتعزيز الطاقة الاستيعابية وبتحسين جودة نظام التكوين وتعزيز الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة وذلك بهدف مواجهة التزايد المرتقب لإعداد الطلبة في التعليم العالي الجامعي. حيث أنه يرتقب استقبال حوالي 730.966 طالب برسم سنة 2015-2016 بدل 677.392 طالب سنة 2014-2015 أي بارتفاع يقدر ب 8%.

وهكذا تم اتخاد مجموعة من الإجراءات برسم السنة الجامعية 2015-2016 تتجلى أساسا فيما يلي:

- **تعزيز الطاقة الاستيعابية**: وذلك عبر إطلاق ومواصلة أشغال بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية الجديدة خاصة كليات الطب والصيدلة بأكادير وطنجة وكذا برمجة بناء 10 مدرجات جديدة بطاقة استيعابية تبلغ 400 مقعدا لكل مدرج ؛
- **تحسين جودة نظام التكوين**: خاصة عبر مواصلة برنامج إعادة تهيئة مدارس المهندسين وكذا تفعيل دور "الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي"؛
- **تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة**: من خلال الزيادة في عدد الممنوحين ليصل إلى 330.000 سنة 2015-2016 مقابل 284.912 ممنوح برسم سنة 2014-2015، وكذا الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لتبلغ 4.900 سريرا بالإضافة إلى بناء مطاعم جامعية جديدة بكل من الناظور وآسفي والجديدة وبناء 15 مركزا صحيا على مستوى الجامعات .

3.2.3. توسيع الحماية الاجتماعية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

1.3.2.3. توسيع التغطية الصحية الأساسية

يشكل وضع نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الطلبة و المستقلين وأصحاب المهن الحرة مرحلة مهمة في إطار التعميم التدريجي للتغطية الصحية الأساسية.

وفي هذا الصدد، تم في إطار أشغال اللجان البين وزارية لقيادة إصلاح التغطية الصحية الأساسية ، وضع آليات لأجل ضمان التغطية الصحية لفائدة الفئات السالفة الذكر وتتجلى أهم خاصيات هذا الإجراء فيما يلي :

نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة طلبة التعليم العالي العمومي والخاص:

تميزت سنة 2015 بالمصادقة على القانون رقم 12-116 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة الذي يستفيد بموجبه من التغطية الصحية طلبة التعليم العالي وطلبة ومتدربو أسلاك التعليم والتكوين ما بعد الباكالوريا في القطاعين العمومي والخاص وكذا الطلبة الأجانب. ومن أجل الاستفادة من هذا النظام يجب أن لا تزيد أعمار الطلبة المستفيدين عن 30 سنة ما عدا طلبة التعليم العالي العتيق والطلبة الغير متوفرين على تغطية صحية أخرى كمؤمنين أو كذوي حقوق.

وهكذا يقدر عدد الطلبة المستفيدين من هذه التغطية برسم الموسم الجامعي 2015-2016 ب 250.000 طالب بكلفة مالية إجمالية تناهز 100 مليون درهم وذلك على أساس مساهمة جزافية للطلبة بالقطاع العمومي في حدود 400 درهم في السنة أما بخصوص طلبة التعليم العالي الخاص فيتحملون مجموع المساهمة الجزافية.

ويتم تدبير عملية هذه التغطية من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي و تستفيد هذه الشريحة من نفس سلة العلاجات الممنوحة لفائدة باقي المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض.

التأمين الإجباري الأساسي الخاص بالمستقلين وأصحاب المهن الحرة:

يستفيد من هذا النظام العمال المستقلون، والأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة وجميع الأشخاص الآخرون الذين يزاولون نشاطا حرا.

أما فيما يتعلق بتمويل هذا النظام، فسيتم بواسطة مساهمات العمال المستقلين ومساهمات أصحاب المعاشات وحصيلة التوظيفات المالية وحصيلة غرامات وجزاءات التأخير.

تحدد نسب الاشتراكات في النظام المذكور بمرسوم بناء على اقتراح الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وذلك حسب الدخل الجزافي للشريحة السوسيو مهنية.

يعهد تدبير هذا النظام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتستفيد هذه الشريحة من نفس سلة العلاجات التي يقدمها هذا الصندوق لفائدة المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشروع القانون الذي تحدد بموجبه قواعد نظام التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة لهذه الفئة يوجد حاليا في طور المصادقة.

أما بالنسبة لآفاق سنة 2016 وفي إطار توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية لتشمل كافة شرائح المجتمع، تسهر الحكومة على متابعة تنزيل وتطبيق هذا النظام لفائدة الطلبة والمستقلين وأصحاب المهن الحرة كما ستواصل جهودها الرامية إلى تحسين نجاعة أداء المستشفيات من خلال تطوير الأنظمة المعلوماتية و نظام الفوترة قصد التحكم في الموارد المالية المرصدة لفائدة نظام المساعدة الطبية "راميد".

2.3.2.3 تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

في إطار مواصلة تفعيل الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، عرف قطاع الصحة خلال سنتي 2014 و2015 إنجاز العديد من الإجراءات المهمة التي شملت البرامج التالية:

تأهيل البنيات التحتية الصحية الأساسية

في إطار تحسين جودة العرض الصحي وضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، تم في إطار برنامج تأهيل البنيات التحتية الصحية الأساسية: إعطاء صاحب الجلالة انطلاقة أشغال بناء المركز الإستشفائي الجامعي بطنجة بتاريخ 22 سبتمبر 2015، وكذا مواصلة أشغال تجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من مراكش ووجدة وانطلاق الدراسات المتعلقة ببناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من أكادير والمستشفى الجديد ابن سينا بالرباط، كما أعطيت الانطلاقة للعمل بمستشفيين محليين بكل من زاكورة والجديدة، وخمس مستشفيات إقليمية (مريرت، السعيدية، مديونة، بويزاكارن، قلعة مكونة) ومواصلة إعادة تأهيل المراكز الاستشفائية في إطار مشروع" الصحة المغرب III"، وإنهاء اشغال بناء 14 مستشفى محلي وإقليمي و9 مراكز لتصفية الدم.

دعم أهم البرامج الصحية

- **صحة الام والطفل**

في إطار تسريع تقليص وفيات الأمهات والأطفال تم الحرص على تعزيز المكتسبات المحققة، بحيث تم التركيز على مواصلة توسيع المجانية المتعلقة بالولادة والعمليات القيصرية والتحليلات الطبية خلال فترة الحمل والتكفل بالمضاعفات التي يمكن أن تحدث أثناء الحمل وبعد الولادة وكذا إعادة تأهيل وتجهيز المصالح المتعلقة بخدمات حديثي الولادة إضافة إلى تجهيز الوحدات ودور الولادة بالعالم القروي، واقتناء اللقاحات اللازمة في إطار البرنامج الوطني للتلقيح.

- **الصحة النفسية و العقلية**

في إطار مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لمحاربة الاضطرابات العقلية بالنسبة للكبار والأطفال ومكافحة الإدمان، عملت وزارة الصحة على إطلاق عملية "كرامة" لفائدة الاشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية وعقلية بضريح "بويا عمر" وتشغيل مستشفيات جديدة للأمراض النفسية والعقلية بكل من وجدة وتطوان، وبناء المستشفى الجهوي للأمراض العقلية والنفسية بطنجة، وكذا تشغيل المصالح المندمجة للطب النفسي بالمستشفيات العمومية وإحداث 7 مراكز لمحاربة الادمان.

- **المخطط الوطني للوقاية ومحاربة داء السرطان:**

في إطار أجرأة المخطط الوطني للوقاية ومراقبة داء السرطان، تم إنجاز العديد من الإجراءات من أبرزها تشغيل مراكز أنكولوجيا النساء بالرباط والدار البيضاء وكذا مراكز الأنكولوجيا الموجودة بالمراكز الاستشفائية الجامعية (فاس، مراكش و وجدة)، وانهاء الاشغال

المتعلقة ببناء وتجهيز 3 مراكز مرجعية للصحة الانجابية والرصد المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم بكل من فاس، خنيفرة والخميسات، وكذا بناء مراكز القرب للعلاجات الكيميائية.

- **الوقاية ومحاربة الأمراض المنقولة وغير المنقولة**

تهدف التدابير الرئيسية لمنع ومكافحة الأمراض المنقولة وغير المنقولة إلى تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار منع انتشار داء السل وفيروس نقص المناعة المكتسبة، ومواصلة التكفل وتتبع المرضى الذين يعانون من الأمراض غير المعدية (داء السكري، الضغط الدموي المرتفع، أمراض القلب والاوعية الدموية والقصور الكلوي...)، وكذا الرفع من إجراءات الوقاية ومكافحة عوامل الخطر السلوكية والمهنية والبيئية.

- **برنامج الصحة القروية**

مكنت الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الصحة القروية من ضمان دوريات منتظمة تقوم بها فرق طبية متنقلة لتقريب الفحوصات الطبية المتخصصة. كما تم إحداث وتشغيل 87 مؤسسة صحية للعلاجات الاولية وكذا بناء 133 مسكنا وظيفيا لفائدة الاطباء والممرضين، واقتناء سيارات الاسعاف لتيسير نقل الحالات المستعجلة بالعالم القروي وإطلاق عملية "رعاية" لتقوية التغطية الصحية بالمناطق المنكوبة جراء الفيضانات وفك العزلة الصحية بالعالم القروي.

- **تحسين خدمات القرب للمواطنين**

- **المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية:**

بهدف **تحسين** التكفل بالمستعجلات الطبية وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، تم تشغيل 46 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب عبر التراب الوطني، كما تم اقتناء سيارات الاسعاف والوحدات الصحية المتنقلة، وتشغيل 11 وحدة للإسعاف الطبي الاستعجالي (SAMU) و3 وحدات للنقل الصحي الاستعجالي بواسطة المروحية بكل من مراكش، وجدة و العيون، وكذا إحداث 20 وحدة للإسعاف الطبي الاستعجالي (SAMU) بالعالم القروي وتشغيل قطبين للمستعجلات الطبية للقرب(وجدة وسيدي بنور).

- **تعزيز الموارد البشرية بالوحدات الطبية:**

تم الحرص في إطار تعزيز الموارد البشرية لوزارة الصحة بإحداث مناصب مالية لفائدة هذه الوزارة وكذا الرفع من المناصب المالية المخصصة للمراكز الاستشفائية الجامعية وتقوية قدرات التكوين في المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة، كما تم اعتماد ابتداء من الدخول الجامعي 2013- 2014 نظام LMD (الاجازة، الماستر والدكتوراه) ، وكذا وضع برنامج وطني للتكوين المستمر لفائدة مهنيي قطاع الصحة.

- **تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية**

في إطار تعميم نظام المساعدة الطبية وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بكل المؤسسات الصحية، تم الرفع من ميزانية الادوية الموجهة للمراكز الاستشفائية الجامعية لتغطية الاحتياجات المتعلقة بتحسين التكفل بالمستفيدين من نظام المساعدة الطبية وكذا الزيادة في كمية مشتريات

الادوية الموجهة للمستشفيات ومؤسسات الصحة الأساسية عبر دعم الحساب الخاص للصيدلية المركزية.

من جهة أخرى، تم تخفيض سعر 2.000 دواء موجها أساسا لعلاج الأمراض المزمنة (السرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية) مع إضافة 32 دواء جديدا للائحة الادوية المعوض عنها وكذا مراجعة المرسوم المتعلق بتحديد تسعيرة بيع الأدوية وكذا نشر القانون المتعلق بالمستلزمات الطبية.

وستتميز سنة 2016، بمواصلة تنفيذ البرامج الرئيسية لقطاع الصحة، على النحو التالي:

- **البرنامج الاستعجالي لدعم المؤسسات الإستشفائية:**

منذ انطلاق ورش التغطية الصحية الاساسية، عرف قطاع الصحة العديد من الاصلاحات همت بالخصوص توسيع العرض الصحي و اعادة تأهيل المستشفيات العمومية. غير انه بالرغم من المجهودات المبذولة، لازالت هناك بعض التحديات من بينها الطاقة الايوائية لاستقبال المرضى التي تبقى غير كافية (0,9 سرير لكل 1000 نسمة) و كذا تواجد عمالات بدون مستشفى (الدريوش وطرفاية ومولاي يعقوب) بالإضافة إلى تقادم الأجهزة لبعض المستشفيات و انخفاض مواردها الذاتية.

و هكذا وتبعا للاجتماع المنعقد يوم الاثنين 16 مارس 2015 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، تقر إعطاء انطلاقة برنامج استعجالي لدعم المؤسسات الاستشفائية بغية ضمان حسن التكفل بالمستفيدين من نظام المساعدة الطبية عبر إعادة تهيئة المستشفيات و تأهيل التجهيزات الطبية وتحسين التكفل بالمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل القصور الكلوي.

و في هذا الإطار سيتم برسم سنة 2016 تخصيص غلاف مالي إضافي قدره مليار درهم لفائدة وزارة الصحة يخصص لتمويل مختلف المحاور لهذا البرنامج و المتمثلة في:

- **إعادة تأهيل التجهيزات البيوطبية**: من خلال تزويد المستشفيات بأجهزة السكانير و التصوير بالرنين المغناطيسي وتأهيل غرف العمليات و المختبرات؛
- **تحسين الاستقبال و ظروف الاستشفاء**: من خلال إعادة تأهيل المصالح الاستشفائية خصوصا مصالح استقبال مختلف المستشفيات المعنية؛
- **تطوير البنيات المعلوماتية و نظام الفوترة؛**
- **تفعيل الاجراء ات المواكبة**: من خلال رفع حصة المستشفيات المستهدفة من الأدوية، وتصفية المتأخرات وكذا ضمان التوزيع المتكافئ للموارد البشرية.

- **تأهيل البنيات التحتية الصحية الأساسية**

من خلال إنجاز عمليات الاستثمار في إطار اتفاقيات الشراكة الموقعة أمام جلالة الملك نصره الله، وإنجاز أشغال بناء المستشفيات الجامعية لأكادير وطنجة والمستشفى الجديد لابن سينا

بالرباط كما سيتم الحرص على مضاعفة المجهودات لاستكمال أعمال تشغيل البنيات الصحية التي توجد في طور الإنجاز بما فيها المستشفيات الإقليمية لتنغير، الدريوش، وزان، خميسات، سيدي ايفني... وكذا المستشفيات المحلية زايو، ميضار، فيكيك، تالسينت، أرفود،...بالإضافة إلى تحديث وصيانة التجهيزات التقنية.

- **دعم البرامج الأساسية للصحة**

  - **صحة الأم والطفل:** من خلال مواصلة خطة تسريع تقليص الوفيات بالنسبة للأمهات والاطفال، وتعزيز التشخيص المبكر لمرض سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم، واستكمال تنفيذ برامج التلقيح والتغذية التي تعتبر من العوامل الأساسية لحماية صحة الأم والطفل؛

  - **الوقاية و مراقبة الأمراض:** ستتم مواصلة أعمال بناء وتجهيز المستشفيات من أجل تعزيز برنامج الصحة العقلية بكل من برشيد، أكادير، القنيطرة، قلعة السراغنة والمركز السوسيو-طبي لبويا عمر، ومصالح مندمجة في المستشفيات الإقليمية والتكفل ومواكبة المرضى الذين يعانون من الأمراض المنقولة وغير المنقولة على جميع مستويات العلاج؛

  - **دعم مخطط الصحة القروية:** عبر تطبيق مخطط التنمية المجالية وتقليص الفوارق الاجتماعية بالعالم القروي. وتتمثل أهم برامج هذا المخطط في إحداث مراكز صحية ومستوصفات قروية ودور للولادة وكذا مساكن وظيفية واقتناء سيارات إسعاف ووحدات طبية متنقلة.

- **تطوير خدمات القرب للمواطنين**

  - **المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية:** يتعلق الأمر بتحسين التكفل بالمستعجلات ما قبل الاستشفائية والاستشفائية، عبر اقتناء ثاني مستشفى متنقل وإحداث 14 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب، وتشغيل 9 مصالح متنقلة للمستعجلات وللإنعاش الطبي وكذ إعادة تأهيل 3 وحدات للنقل الطبي الاستعجالي SAMU؛

  - **تعزيز الموارد البشرية:** وذلك من أجل تحسين تدبير الموارد البشرية وتقوية قدراتها، سيتم الحرص على تعزيز الموارد البشرية لمختلف المؤسسات الاستشفائية وإرساء ديناميكية جديدة لإدارة الموارد البشرية ترتكز على الفعالية وقياس النجاعة بالإضافة إلى تعزيز اللاتركيز في تدبير هذه الموارد ومواصلة تنفيذ برنامج التكوين المستمر لفائدة مهنيي قطاع الصحة.

- **تحسين الولوج إلى الأدوية والمواد الصيدلانية :** في إطار مواكبة عملية تعميم نظام المساعدة الطبية، سيتم تعزيز الموارد المالية المخصصة لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية ومواصلة الجهود لتخفيض أثمنة أدوية أخرى وكذا توسيع لائحة الأدوية المقبول إرجاع مصاريفها مع السهر على وضع نظام فعال لتدبير مخزونات الأدوية والمواد الصيدلانية.

4.2.3. تحسين العرض السكني اللائق وظروف عيش المواطنين

1.4.2.3. تحسين ظروف السكن وتنويع العرض السكني

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة نسبة تمدن متسارعة، حيث أبانت نتائج الإحصاء الأخير أن هذه النسبة بلغت 60,3 %. وقد ترتب عن ذلك، نمو سريع للمدن أدى إلى توسع عشوائي لمحيطها مما نتج عنه ظهور أحياء للسكن غير اللائق وظروف عيش هشة وكذا ارتفاع كبير في الطلب على السكن.

وإدراكا منها لضرورة توفير إطار معيشي لائق للمواطنين وتدارك العجز في الوحدات السكنية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، قامت الحكومة منذ سنة 2002 بنهج سياسة مكنت من مراجعة معمقة في مجال السكنى وهكذا تم إيجاد حلول ملائمة لإنعاش السكن الاجتماعي والوقاية من انتشار السكن غير اللائق وخاصة نهج خطط استباقية لتنمية المجال الحضري. وهكذا تم تخفيض العجز السكني من 840.000 وحدة سنة 2011 إلى 580.000 وحدة متم سنة 2014.

من جهة أخرى وفي إطار مواصلة هذه المجهودات، حددت الحكومة هدفا يرمي إلى تخفيض هذا العجز ليصل إلى 400.000 وحدة سنة 2016 من خلال إنتاج 170.000 وحدة سنويا، مع توفير الظروف المواتية للاندماج الاجتماعي للأسر المعوزة.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف، يرتكز العمل على محورين اثنين هما: لقضاء على السكن غير اللائق وتحسين إطار عيش الأسر ذات البنية الاجتماعية الهشة، وتنويع العرض السكني لتلبية حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية.

1.1.4.2.3. القضاء على السكن غير اللائق

تلتزم السلطات العمومية بمتابعة مجهوداتها في القضاء على السكن غير اللائق من خلال إنجاز البرامج التالية :

- **برنامج "مدن بدون صفيح"**

يهدف برنامج "مدن بدون صفيح" الذي أعطيت انطلاقته سنة 2004 إلى القضاء على مجموع دور الصفيح المتواجدة ب 85 مدينة وجماعة حضرية لفائدة 380.000 أسرة. ويتميز بالتعاون المشترك بين الفاعلين المحليين والساكنة المعنية كما يتم تنفيذه في إطار منهجية مشتركة.

ويعتبر هذا البرنامج من المشاريع التي توليها الدولة أهمية قصوى، وذلك رغبة منها في تفعيل أهداف الألفية من أجل التنمية خصوصا فيما يتعلق ب " تحسين ظروف عيش أكثر من 100 مليون نسمة تقطن المساكن الهشة، وذلك في أفق 2020". وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 32 مليار درهم تساهم الدولة في تمويله في حدود 10 ملايير درهم.

وقد مكن هذا البرنامج منذ انطلاقه وإلى حدود نهاية شهر ماي 2015، من تحسين ظروف السكن لما يقارب 250.000 أسرة وإعلان 54 مدينة بدون صفيح. ومن المرتقب أن تعرف سنة 2016 الإعلان عن سبع مدن جديدة بدون صفيح.

برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط

يشكل احتمال انهيار المباني الآيلة للسقوط خطرا محدقا يهدد حياة العديد من الاسر. مما يدفع السلطات العمومية إلى بذل جهود مستمرة من أجل تدعيم وإعادة تأهيل هذه المباني وضمان عرض بديل للسكن .

وقد تم إعطاء انطلاق 93 مشروعا في إطار هذا البرنامج لفائدة 95.000 أسرة منذ إنطلاقته سنة 1999 حتى متم شهر شتنبر من سنة 2015، بتكلفة قدرها 5.800 مليون درهم بلغت مساهمة الدولة فيها 2.300 مليون درهم.

من جهة أخرى، و من أجل سد الفراغ القانوني الذي يشهده هذا المجال، تم إعداد مشروع قانون رقم 12-94 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري الذي صادق عليه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 18 يونيو 2015.

برنامج هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز و التأهيل الحضري

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف سكن الأسر المعوزة، وذلك من خلال إعادة الهيكلة و التأهيل الحضري للأحياء الناقصة التجهيز عبر إنجاز وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات السوسيواقتصادية وتحسين الإطار المبني و المجالات الحضرية.

و قد مكن هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 2002 و شتنبر 2015 من تحسين ظروف عيش ما يقرب من مليون أسرة و التعاقد على إنجاز 504 عملية بلغت مساهمة الدولة فيها 12 مليار درهم. ومن المزمع ،خلال سنة 2016، متابعة البرامج التي تم الالتزام بها وإطلاق 10 برامج جديدة تهم جهة فاس-مكناس، بني ملال-خنيفرة، ودرعة-تافيلالت بمساهمة من الدولة تبلغ 218 مليون درهم.

برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمملكة

رغبة منها في القضاء على جميع أشكال السكن غير اللائق بالأقاليم الجنوبية وتوفير عرض بديل للأسر المعوزة أو ذات الدخل الضعيف، وضعت الحكومة برنامجا مهما لسد الخصاص المسجل في العرض السكني و الذي يقدر ب 46.686 وحدة.

تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب 4.096 مليون درهم ويتم تمويله من خلال الميزانية العامة للدولة بما يناهز 1.734 مليون درهم ومساهمة صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري بمبلغ 2.145 مليون درهم.

2.1.4.2.3. تنويع العرض السكني

قامت الحكومة فيما يخص منهجيتها لتوسيع العرض السكني بعدة مجهودات لتنمية القطاع العقاري بإشراك القطاع الخاص ضمن مقاربة تعاقدية.

- **برنامج المدن الجديدة**

بإشراف من جلالة الملك، تم إطلاق سياسة إنشاء المدن الجديدة من أجل تخفيف الضغط الذي يعرفه الطلب على السكن في المدن الكبرى كخطوة استباقية لتداعيات النمو الحضري.

وهكذا وعلى مساحة إجمالية قدرها 5.270 هكتار تم إطلاق أربع مدن جديدة وهي تامنصورت وتامسنا والخيايطة والشرافات من أجل توفير عرض سكني متنوع و ملائم لمختلف الطبقات الاجتماعية.

هذا، و قد تم مؤخرا اعتماد مخططات تعطي انطلاقة جديدة لهذه المدن من أجل الرفع من جاذبيتها وذلك من خلال إنجاز البنيات التحتية والمرافق العمومية في تناسق تام مع مختلف المتدخلين. وفي هذا الصدد، تم التوقيع على اتفاقيتي شراكة بين العديد من الشركاء من أجل تأهيل مدينتي تامسنا وتامنصورت بكلفة إجمالية تقدر بحوالي 1.900 مليون درهم.

- **برنامج السكن الاجتماعي ذو تكلفة 250.000 درهم**

في إطار هذا البرنامج تم الترخيص لـ849 مشروعا، سيمكن من إنجاز 1.366.310 وحدة سكنية عند نهاية سنة 2015. وقد تم الشروع في إنجاز الاشغال على مستوى 571 مشروعا يضم 414.033 وحدة سكنية. بالإضافة إلى ذلك، حصلت 181.886 وحدة سكنية على شهادة المطابقة في نفس التاريخ.

- **برنامج السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة**

تم إعطاء الانطلاقة للمنتوج السكني المنخفض التكلفة سنة 2008 كبديل يمكن أن ينافس السكن غير اللائق. ولتشجيع المنعشين العقاريين على الانخراط في إنجاز هذا النوع من السكن، قدمت لهم مجموعة من الحوافز من طرف الدولة.

منذ سنة 2008 وحتى نهاية شهر شتنبر 2015، تم الشروع في إنجاز 56.062 وحدة سكنية من هذا النوع وإنهاء الاشغال ب 29.547 وحدة منها.

- **برنامج السكن الموجه للطبقة المتوسطة**

منذ إعطاء انطلاقة هذا البرنامج، تمت المصادقة على 16 اتفاقية من أجل بناء 6.573 وحدة سكنية. كما تم التوقيع على اتفاقيتي إطار بين الدولة الفدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين من أجل بناء 20.000 وحدة سكنية و مع مجموعة التهيئة العمران من أجل إنجاز 3.680 وحدة سكنية.

وتجدر الإشارة أن دراسة مهمة توجد قيد الإنجاز ستمكن من استيعاب أفضل لنوعية طلب وتطلعات المواطنين فيما يخص السكن. ويتعلق الأمر بالبحث الوطني حول الطلب الخاص بالسكن والذي يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد طلب الأسر المتعلق بالسكن في المجالين الحضري والقروي ومدى ملاءمته لقدرتها على الاستثمار والادخار؛
- التعرف على ظروف سكن الأسر بعلاقة مع الطلب والتطلعات في مجال السكن ؛
- التوزيع الترابي لهذا الطلب وتحديد نوعيته من أجل ملاءمة العرض مع الطلب حسب التنوع والخصوصيات الجهوية؛
- وضع رهن إشارة المستثمرين خريطة جهوية للطلب على السكن كما وكيفا في قطاع العقار.

2.4.2.3. تنمية مندمجة للمدن

تشكل المدن اليوم فضاء عيش أغلبية سكان المغرب ومجالا لاستقبال جل الأنشطة والثروات والإنتاج الوطني. ولكنها أيضا مجالات ترابية تبرز من خلالها تناقضات المجتمع حيث تتواجد تجمعات السكن غير اللائق التي يتمركز فيها الفقر والتهميش الاجتماعي إلى جوار التجمعات السكنية الفاخرة تعجل من المجال الحضري مجالا منقسما.

إن هذه المعاينات تؤكد الطابع الاستعجالي الذي يكتسيه إعداد سياسات عمومية حضرية مندمجة لتحقيق قفزة نوعية وتوطيد تنمية متوازنة للمدن من شأنها تقوية قدراتها الإنتاجية مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي وضمان إطار عيش كريم ومستدام.

وهكذا أطلقت الحكومة منذ سنة 2012 سياسة المدينة التي تعتبر سياسة عمومية مندمجة وتشاركية تهدف إلى تنمية مدن منتجة و متضامنة من خلال تقوية دورها كقطب للتنمية قادر على خلق الثروات وفرص الشغل.

ولقد تعززت هذه المنهجية الجديدة للتدخل منذ سنة 2013، من خلال إعطاء جلالة الملك الانطلاقة لجيل جديد من المشاريع المهيكلة التي تهدف إلى التنمية الحضرية والمندمجة لمدن طنجة والرباط ومراكش وسلا وتطوان والدار البيضاء بقيمة استثمارية اجمالية تبلغ 60 مليار درهم. وتهدف هذه البرامج الكبرى الحفاظ على بيئة وهوية هذه المدن وتعزيز وضعها الاقتصادي للرقي بها إلى مصاف المدن العالمية الكبرى.

وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2015 بإشراف صاحب الجلالة بتاريخ 17 أكتوبر 2015 على إعطاء انطلاقة برنامج التنمية المجالية لإقليم الحسيمة 2015- 2019، والذي أطلق عليه اسم "الحسيمة، منارة المتوسط". ويروم هذا البرنامج الهام، الذي رصدت له استثمارات بقيمة 6,515 مليار درهم، تنمية الوسطين الحضري والقروي للإقليم، وكذا تعزيز المكتسبات والإنجازات المحققة منذ الخطاب الملكي التاريخي ل 25 مارس 2004 بالحسيمة.

3.4.2.3. تنمية منسجمة ومتجانسة للمجال الترابي

مع بداية التنفيذ الفعلي للجهوية المتقدمة، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الاستراتيجية لدعم المجالات الترابية سعيا منها إلى ارساء دعائم تنمية مستدامة من خلال منهجية تضمن التناسق المجالي بين مختلف التدخلات العمومية. ومن جهة أخرى، ومن أجل تحقيق تنمية متجانسة لهذه المجالات الترابية، تواصل الحكومة جهودها من أجل ضمان تعمير استباقي ومستدام وتحفيزي لمواكبة تنمية الجماعات الترابية.

1.3.4.2.3. إعداد التراب الوطني

تتمحور الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال إعداد التراب حول أربعة أهداف استراتيجية:

- المساهمة في ضمان انسجام السياسات العمومية على المستوى الوطني والترابي؛
- تنوير صناع القرار عبر إنجاز الخبرات الاستشرافية كالمخطط الوطني للهيكلة الحضرية (SNAU) والاستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل (SNGI)؛
- المساهمة في تقليص التفاوتات المجالية من خلال وثائق التخطيط الملائمة؛
- رصد الديناميات المجالية مع جمع وتحليل وتثمين ونشر المعلومة الترابية من أجل مواكبة دينامية المجالات الترابية واستباق الرهانات والتطورات المستقبلية لهذه المجالات؛

وهكذا يرتكز برنامج عمل سنة 2016 على إنجاز الأولويات التالية:

- مواصلة إنجاز الدراسات الإستشرافية والاستراتيجية الهادفة إلى معالجة مختلف الإشكاليات الترابية، عبر إنجاز تقرير حول "واقع حال إعداد التراب الوطني 2015-2016"؛
- توجيه وإنعاش الاستثمار الخاص عن طريق إنجاز خبرات حول "التنمية الترابية وضرورة انسجام التدخلات العمومية" و"هشاشة المجالات أمام التغيرات المناخية" و"البرامج المهيكلة والتحولات السوسيو-اقتصادية"؛
- المساهمة في تقليص التفاوتات الترابية من خلال إعداد وثائق ووسائل التخطيط الملائمة كبرنامج التنمية الترابية المستدامة المقاومة للتغيرات المناخية بجهة درعة تافيلالت؛
- توطيد المشاريع الموجودة قيد الإنجاز وتفعيل الإجراءات المتضمنة في إطار خارطة الطريق التي أصدرها مرصد الديناميات الترابية وهي تقوية التمكن من المعايير والأدوات الخرائطية الرقمية، تجويد طرق تحليل المعطيات الإحصائية، وتفعيل الاستراتيجة المتعلقة بتعميم نظم رصد وجمع المعلومات حول الهجرة الداخلية وكذا تثمين المعلومة المجالية واشغال المرصد.

2.3.4.2.3. دعم التنمية المجالية

في إطار البرنامج الحكومي للفترة الممتدة بين 2012 و2016، يرتكز التدخل الحكومي في مجال التنمية المجالية على مواكبة الجهات ، العمالات والجماعات سواء خلال مرحلة إعداد التصور ووضع الإطار الاستراتيجي للبرمجة أو خلال مرحلة التفعيل.

وهكذا، تعمل الحكومة بلوغ الأهداف الاستراتيجية التالية :

- مواكبة الجهات في إعداد تصورها للتنمية الترابية المندمجة وإعداد برنامج التنمية الجهوية وتفعيله. وذلك من خلال إنجاز الدراسات المتعلقة بإعادة تكييف المخططات الجهوية لإعداد التراب الوطني الحالية مع التقطيع الجهوي الجديد؛
- تعزيز التخطيط الاستراتيجي الاقليمي من خلال إنجاز دراسة حول التخطيط الإستراتيجي الإقليمي والدراسة المتعلقة ببرنامج المندمج لتنمية إقليم تنغير؛
- تعزيز مشاريع مندمجة للتنمية القروية من خلال مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية وإعداد برنامج استثمار جديد وفق مقاربة جديدة تثمن التجارب السابقة في هذا المجال ويتعلق الأمر ببرنامج التنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة؛
- دعم الفاعلين المحليين في الهندسة والتنمية المجالية من أجل تأهيل كفاءات التدبير والتتبع لدى الفاعلين المحليين؛

ستشهد سنة 2016 إنجاز العمليات الأساسية التالية:

- متابعة إنجاز الاستراتيجية الوطنية للتنمية القروية؛
- إطلاق إنجاز أربعة تصاميم جهوية لإعداد التراب بالنسبة للجهات الجديدة التي لا تتوفر على وثائق التخطيط الترابي. ويتعلق الأمر بجهة سوس ماسة ودرعة تافيلالت والشرق والدار البيضاء – سطات؛
- إنطلاق عملية التعاقد بالنسبة لبرامج العمل المتعلقة بالمخططات الجهوية لإعداد التراب التي تمت ملاءمتها مع التقسيم الجهوي الجديد على مستوى جهة فاس- مكناس ومراكش- أسفي وبني ملال-خريبكة والعيون–الساقية الحمراء والرباط-سلا-القنيطرة وكلميم-واد نون؛
- الارتقاء بالتخطيط الاستراتيجي الإقليمي من خلال إنجاز البرامج المندمجة لتنمية أقاليم تزنيت وتاونات والفقيه بن صالح وفكيك وسيدي إفني.

3.3.4.2.3. التعمير

يتمحور تدخل الحكومة في مجال التعمير حول إنجاز الأهداف التالية :

- تعميم تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير ومراجعة إجراءات التخطيط العمراني وإرساء أسس التعمير والتنمية المستدامة؛

- ضمان تأطير قانوني ومواكبة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية؛

- تشجيع الاستثمار وتبسيط المساطر وتحسين مناخ الأعمال عبر إنشاء شبابيك موحدة ومواكبة تنفيذ مقتضيات ضابط البناء العام.

وستعرف سنة 2016 تسريع وتيرة إنجاز وثائق التعمير بغية توجيه التهيئة الحضرية مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تعرف ضغطا عمرانيا كبيرا. ويتعلق الأمر ب:

- نشر المراسيم الخاصة بأربعة مخططات توجيه التهيئة العمرانية (أكادير الكبير ومكناس الكبرى والقنيطرة الكبرى وبني ملال الكبير) وإطلاق إنجاز سبعة أخرى لبركان الكبير وتاوريرت الكبير وساحل إقليم دريوش وسيدي سليمان وسيدي قاسم وخنيفرة الكبرى وورزازات الكبرى؛

- تسريع وتيرة إنجاز تصاميم التهيئة من خلال إطلاق 70 تصميم تهيئة جديد و30 مخطط تنمية للتكتلات العمرانية القروية في مختلف أنحاء التراب الوطني بتنسيق مع الوكالات الحضرية؛

- استعمال قاعدة معطيات تفاعلية تمكن من معرفة وضع التغطية بوثائق التعمير على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى تتبع الوثائق الموجودة طور الإنجاز قصد التحكم في مدة إنجازها والتصدي للمعيقات التي تحول دون ذلك؛

وهكذا وفي إطار تتبع البرامج والدراسات التي تم إطلاقها والتي تهدف إلى ترسيخ تنمية حضرية مستدامة، يرتقب استكمال الدراسة المتعلقة بإحداث دليل الممارسات الجيدة في مجال التنمية الحضرية المستدامة التي من المتوقع أن يتم وضعها رهن إشارة جميع المتدخلين في قطاع التعمير.

5.2.3. إنعاش التشغيل

يعتبر إنعاش التشغيل من أهم أولويات الحكومة، وقد تركزت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة بشكل خاص على تحسين وتعزيز برامج إنعاش التشغيل، وتعزيز وملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل ودعم إنشاء المقاولات. وموازاة مع هذه الجهود، تواصل الحكومة عملها لدعم الإطار القانوني للتشغيل والنهوض بالحوار الاجتماعي، فضلا عن تحسين الحماية الاجتماعية.

وبغية إعطاء دفعة جديدة لسياسة إنعاش التشغيل، تميزت سنة 2015 بإعداد استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل في أفق سنة 2025. ويتعلق الأمر باستراتيجية أعدت وفق مقاربة تشاركية تشمل جميع الفاعلين المؤسساتيين العموميين والشركاء الاجتماعيين وكذا فاعلي القطاع الخاص. وتستند هذه الاستراتيجية على نتائج التشخيص الذي سلط الضوء على التحديات التي تواجه قطاع التشغيل خاصة فيما يتعلق ببطالة حاملي الشواهد وشباب الوسط الحضري. وسترتكز صياغة هذه الاستراتيجية على الأهداف التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار التشغيل في السياسات الأفقية والقطاعية الوطنية ، وكذا تعزيز إحداث مناصب الشغل المنتج واللائق؛

- تثمين الرأسمال البشري من خلال إجراءات قبلية لتحسين قدرات نظم التكوين الأولي والأساسي والتقني والمهني والعالي وتعزيز قابلية التشغيل لدى اليد العاملة؛

- تتبع الأنظمة المستهدفة لسياسة التشغيل وتحسين أداء سوق الشغل عبر النهوض ببرامج دعم المقاولات الصغيرة، وتقديم الدعم للتشغيل الذاتي والأنشطة المدرة للدخل والأشغال العمومية؛

- تحسين حكامة سوق الشغل من خلال مأسسة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وفي هذا الإطار، صادق مجلس الحكومة بتاريخ 23 شتنبر 2015، على مشروع المرسوم رقم 2-15-569 بإحداث "اللجنة الوزارية للتشغيل" تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. وتضطلع هذه اللجنة بمهمة تحديد التوجهات العامة لسياسيات التشغيل وتتبع تنفيذها بالإضافة إلى تدقيق الإجراءات العملية لإنعاش التشغيل وتنمية فرصه وتعزيز البرامج النشيطة للتشغيل.

وتشمل أهم الإنجازات المسجلة في إطار برامج إنعاش التشغيل برسم سنة 2015 ما يلي:

- **برنامج "إدماج"**: مكن هذا البرنامج، منذ سنة 2006، من إدماج 500.344 باحثا عن العمل، منهم 38.132 أدمجوا خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2015، أي بمعدل يناهز 51.000 إدماج في السنة؛

- **برنامج "تأهيل"**: بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج منذ سنة 2007 ما يناهز 130.539، منهم 6.707 خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2015، أي بمعدل يناهز 15.000 مستفيد سنويا؛

- **برنامج "التشغيل الذاتي"**: بلغ عدد المقاولات التي تم إحداثها منذ انطلاقة هذا البرنامج سنة 2007 إلى حدود نهاية شهر يونيو 2015 حوالي 6.403 مقاولة صغرى، منها 256 مقاولة جديدة أحدثت خلال الستة أشهر الأولى سنة 2015. مما مكن من إحداث أكثر من 16.950 منصب شغل، أي بمعدل إحداث 780 مقاولة سنويا.

أما فيما يخص التدابير الجديدة المتعلقة بالتشغيل المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2015، فإن تفعيلها تميز بتوقيع ثلاث اتفاقيات تتعلق ب:

- تحمل الدولة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتغطية الاجتماعية للمتدربين بعد المصادقة خلال شهر يناير 2015 على القانون القاضي بتتميم وتغيير القانون رقم 93-16 المنظم لبرنامج إدماج حاملي الشهادات؛

- تفعيل الاجراء التحفيزي الجديد للتشغيل "تحفيز" والرامي إلى تشجيع المقاولات، التي يتم إحداثها ما بين سنة 2015 ومتم سنة 2019، على التشغيل. ويمنح هذا البرنامج إعفاء عن الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم لمدة 24 شهرا وفي حدود 5 أجراء، كما

يتضمن تحمل الدولة، لمدة 24 شهرا، لحصة المشغل برسم المساهمات الاجتماعية بنظام الضمان الاجتماعي ورسم التكوين المهني.

من جهة أخرى، وقصد تعزيز السلم الاجتماعي، تم إحداث التعويض عن فقدان الشغل خلال سنة 2014 والذي ينص على تمكين المأجورين الذين فقدوا وظائفهم بكيفية لاإرادية من تعويض يعادل 70% من متوسط الأجور الشهرية المصرح بها خلال 36 شهراً الأخيرة دون تجاوز الحد الأدنى للأجر المعمول به. ويتم ضمان تمويل هذ الإجراء عبر جمع مساهمات أرباب العمل والأجراء. موازاة مع ذلك، سيتم أيضا مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لا إرادي من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات من أجل إعادة إدماجه في سوق الشغل.

ومن أجل إطلاق خدمة التعويض عن فقدان الشغل، التزمت الدولة بمنح مبلغ 500 مليون درهم موزعة على 3 دفعات خلال الفترة ما بين 2014-2016 لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وبهذا فقد بلغ عدد المستفيدين من هذا الاجراء 2.289 مستفيدا خلال الأسدس الأول من سنة 2015 بتكلفة تقارب 17 مليون درهم.

أما على المستوى التشريعي والتنظيمي، فقد تميزت سنة 2015 أساسا بإيداع مشروعي قانونين في البرلمان ويتعلق الأمر بمشروع قانون يحدد شروط العمل وتوظيف الخادمات والعلاقة بين أصحاب العمل والأجراء إضافة إلى مشروع قانون يحدد ظروف العمل في القطاعات ذات الطابع التقليدي المحض.

تجدر الإشارة أيضا أن سنة 2015 شهدت إطلاق الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة توجيهية لتحديد التوجهات الاستراتيجية للمرصد الوطني لسوق الشغل، ولجنة للقيادة لضمان التتبع التقني والمصادقة على مختلف إنتاجات المرصد.

أما برسم سنة 2016، فسيرتكز برنامج عمل الحكومة في ميدان التشغيل على مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى التي أطلقت خلال الفترة 2014-2015 اعتمادا على الأهداف الرئيسية التالية: (أ) تيسير إدماج الباحثين عن الشغل من خلال النهوض بالتشغيل اللائق وتنمية الموارد البشرية للمقاولة وتعزيز مستوى تأطيرها من خلال مختلف برامج إنعاش التشغيل الحالية (ب) مواصلة إطلاق المبادرات المحلية في ميدان الشغل من خلال التنقيب عن شراكات محلية وإبرامها (ج) اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ووضع خطة لتفعيلها.

وستتميز سنة 2016، ايضا بما يلي:

- الانتهاء من مأسسة المرصد الوطني لسوق الشغل وذلك بإحداث لجنتي التوجيه والقيادة ؛

- توقيع اتفاقيات شراكة وبروتوكولات تبادل البيانات بين كل من الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط ؛

- إطلاق دراسة حول انتقال الشباب إلى سوق الشغل والتناسق الخارجي لبرامج إنعاش التشغيل؛

- مواصلة إنجاز الدراسة التقييمية لبرنامج تأهيل.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تستمر الجهود من أجل تطوير الضمان الاجتماعي من خلال (أ) توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة فئات أخرى من العمال كالمستقلين ومهنيي النقل (ب) تعزيز الضمان الاجتماعي للمغاربة المقيمين بالخارج، (ج) مواصلة أشغال إصلاح أنظمة التقاعد و (د) تطوير وتحسين التغطية الصحية الأساسية.

6.2.3. الاندماج الاجتماعي للشباب والفئات الهشة وتشجيع المرأة ومواكبة مغاربة العالم

1.6.2.3 الاندماج الاجتماعي للشباب

تهدف استراتيجية الحكومة في هذا المجال إلى جعل تأطير الشباب رافعة للتنمية البشرية، من خلال محتوى تربوي يمكن من ترسيخ ثقافة المواطنة والانفتاح على القيم الكونية لدى الاطفال والشباب.

في هذا الإطار يمكن تلخيص أهم المنجزات خلال السنوات الأخيرة فيما يلي:

- **المراكز النسوية** : خلال الفترة 2011-2015، انتقل عدد المراكز النسائية من 302 مركز سنة 2011 إلى 324 مركز سنة 2015، ليصل عدد المستفيدات إلى 19.000 مقابل 17.860 مستفيدة سنة 2011.

- **دور الشباب**: خلال الفترة 2011-2015، انتقل عدد دور الشباب من 526 دار سنة 2011 إلى 600 دار سنة 2015، ليصل عدد المستفيدين إلى 1.533.511 شاب وشابة.

- **برنامج "عطلة للجميع"**: يمكن هذا البرنامج كل سنة أكثر من 200.000 شاب وطفل من الاستفادة من أنشطة جماعية ذات أهداف تعليمية وثقافية وفنية، تعلم مبادئ الحياة المعتمدة على المشاركة والمسؤولية وتقليص الأثر السلبي الناتج على غياب الأنشطة خلال العطل المدرسية، كما تعلم الاستقلالية والتعرف على شباب جدد من مختلف جهات المملكة. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 659.000 شاب وشابة خلال الفترة 2013-2015.

وفي إطار الإنجازات خلال سنة 2015، تم إحداث 5 مراكز لصالح الشباب و80 شاليه بالخشب في إطار عملية "عطل وترفيه" بأصيلة والعرائش والحاجب وتازة وأسفي و3 مخيمات الاصطياف برأس الما وطماريس والحوزية ومركزين للاستقبال وكذا تأهيل 134 دور للشباب و120 مؤسسة للأشغال النسائية و45 مخيم للاصطياف و17 مركز للمراقبة وإعادة التأهيل وتجهيز مختلف المؤسسات والمنشآت الاجتماعية التربوية.

ويرتكز مخطط عمل سنة 2016 أساسا على، تأهيل حوالي 200 دور للشباب و133 مركزا نسويا و43 مخيما للاصطياف و17 مركز للمراقبة إضافة إلى إنشاء 3 مراكز جديدة للاستقبال و5 مراكز للاصطياف والترفيه. كما سيتم إعادة تأهيل وتجهيز معهد مولاي رشيد للشبيبة والطفولة ببوزنيقة ومواصلة تجهيز مختلف المؤسسات والمنشآت الاجتماعية التربوية.

2.6.2.3. المرأة و الأسرة و الطفولة و الأشخاص المسنين

اعتمدت الحكومة الاستراتيجية 4+4 للفترة 2012-2016، والتي تعد أداة للعمل الاجتماعي في المغرب في كل أبعاده ولفائدة جميع شرائح المجتمع. كما تعتبر هذه الاستراتيجية من بين أولويات البرنامج الحكومي وترتكز على أربع محاور أساسية:

- الدعم المؤسساتي للقطب الاجتماعي وتقويته؛
- تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته؛
- النهوض بالعمل التكافلي والتضامني؛
- العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية.

في إطار تفعيل هذه الاستراتيجية، تتلخص أهم المنجزات التي تم القيام بها برسم سنة 2015 كالتالي:

- **هيكلة العمل الاجتماعي ومحاربة الفقر والإقصاء:**

ترتكز هيكلة العمل الاجتماعي أساسا على وضع نظام للحكامة الجيدة لمنح إعانات للجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية من أجل المساهمة في تأهيلها وتقويتها وذلك بشراكة مع المؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة.

في هذا الإطار، تم الحرص على دعم المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو البرامج التي تستهدف الساكنة الأكثر هشاشة خاصة الأشخاص في وضعية الإعاقة والنساء الأرامل في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

- **سياسة المرأة :**

عرفت سنة 2015 مواصلة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، وكذا توطيد الالتزامات التشريعية في مجال المساواة من خلال إعداد مشروع قانون محاربة العنف ضد المرأة ومشروع قانون إحداث هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز.

كما تميزت هاته السنة بتنظيم سلسلة من الأنشطة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء ومناهضة العنف ضد النساء وتعزيز المساواة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوزارة قامت بإحداث جائزة "تميز" تقديرا للإسهامات المتميزة في مجال النهوض بأوضاع المرأة.

- **حماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين:**

تلتزم الحكومة على وضع التدابير والبرامج والأنشطة الهادفة إلى منع كافة أشكال الإهمال والاستغلال والعنف ضد الأطفال والوقاية منها وذلك من خلال وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

في مجال الأسرة، ارتكزت الجهود على تعزيز دور الجمعيات في مجال الوساطة الأسرية. أما فيما يخص مجال المسنين، تم وضع برنامج لتكوين وتعزيز قدرات العاملين في مؤسسات الرعاية التي ترعى هذه الفئة.

- **النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:**

في المجال التشريعي، تمت مصادقة المجلس الوزاري على مشروع القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، في أفق مصادقة البرلمان عليه.

كما تم إعداد خطة عمل لإعادة هيكلة وتطوير الخدمات المقدمة من طرف مراكز الاستقبال والتوجيه والمواكبة للأشخاص في وضعية إعاقة. وتميزت هذه السنة كذلك بتفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة هذه الشريحة من المجتمع.

وستعرف سنة 2016 تفعيل المحاور الرئيسة التالية :

- **تقوية وتعزيز المجال التشريعي** من خلال اعتماد القانون الجديد المتعلق بإصلاح المراكز الاجتماعية في إطار تعديل كل من القانون رقم 05-14 الذي يتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها ونصوصه التطبيقية وكذا إقتراح النصوص التطبيقية لتفعيل القانون-الإطار المتعلق بحماية وتشجيع الأشخاص في وضعية إعاقة، كما سيتم تدارس النصوص القانونية المنظمة لمجال الطفولة.

- **تطوير وتفعيل استراتيجيات جديدة ومبتكرة** من أجل:

  - تحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار ورش تفعيل سياسة عمومية لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بهدف تمكينهم من الولوج إلى مختلف الخدمات الأساسية.

  - حماية الطفولة ضد كل أنواع العنف والاستغلال والإهمال عبر تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال ووضع آليات محلية مندمجة لحماية الطفولة وكذا وضع المعايير الخاصة بالمؤسسات المكلفة بالأطفال وتطوير نظام للمعلومات من أجل التتبع والتقييم المنتظم والفعال.

- **مواكبة مؤسسة التعاون الوطني في إعادة تموقعها في مجال العمل الاجتماعي** عبر ما يلي:

  - إعادة الدينامية لأنشطة التعاون الوطني من أجل سياسة اجتماعية محكمة؛

  - تطوير الخبرة في المجال الاجتماعي عبر تركيز مهن التعاون الوطني في مجال المساعدة الاجتماعية؛

  - مساعدة الفاعلين المحليين والقطاعات الوزارية على رفع التحدي في المجال الاجتماعي؛

- التأهيل المهني للنموذج التشاركي الجمعوي عن طريق مساندة الجمعيات في أنشطتها.

3.6.2.3. مغاربة العالم والهجرة

يبلغ تعداد الجالية المغربية المقيمة بالخارج حوالي 4,5 مليون نسمة. 20% منهم ازدادوا بالخارج وتقل أعمار 70% منهم عن 45 سنة. وتمثل الجالية المغربية رهانا كبيرا بالنسبة للمغرب على جميع الأصعدة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية....).

وقد سجل عدد الوافدين من الجالية المغربية المقيمة بالخارج الذين حلوا بالمغرب، بين 5 يونيو و15 شتنبر 2015، زيادة بنسبة 7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014. وهكذا فقد زار المغرب أكثر من 2,4 مليون من المغاربة المقيمين بالخارج خلال هذه الفترة. كما أن تحويلاتهم سجلت ارتفاعا بنسبة 5,2% عند متم غشت 2015 لتصل إلى 42 مليار درهم مقابل 39,9 مليار درهم عند متم غشت 2014. ما يمثل أعلى مستوى خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، تواصل الحكومة مجهوداتها لمواكبة دينامية وتطور مغاربة العالم بوضع رؤيا وسياسة من شأنهما الاستجابة لمختلف تطلعاتهم وذلك بالأساس عبر ما يلي :

- المحافظة على الهوية الوطنية في بعدها الثقافي للأجيال الجديدة للمغاربة المقيمين بالخارج وتوطيد تعلقهم بالوطن الأصلي؛
- إشراك المغاربة المقيمين بالخارج في تدبير الشأن العام وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم الأصلي؛
- توفير الإمكانيات والآليات لتقوية النسيج الجمعوي وتجنيده في العمل الاجتماعي وفي أوراش التنمية البشرية.

من جهة أخرى، وطبقا للتعليمات الملكية السامية ولتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التزم المغرب منذ شتنبر 2013 بوضع استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء تهدف إلى تحقيق اندماج أفضل للمهاجرين وتدبير جيد لتدفق الهجرة في إطار سياسة شاملة ومتناسقة وإنسانية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بلوغ الأهداف المهمة التالية :

- تأهيل الإطار القانوني ليكون مسايرا لتوجهات المغرب فيما يتعلق بالهجرة وبحقوق الإنسان ولمقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية الموقعة وسد الفراغ الموجود في بعض الأمور المتعلقة بالهجرة؛
- تسهيل إدماج المهاجرين الموجودين في وضعية قانونية من خلال إدماجهم مع تمتيعهم بنفس الحقوق ومحاربة جميع أشكال التمييز لتمتيعهم بظروف حياة كريمة ومتفتحة؛

- تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان وذلك لتدبير محكم لتدفق المهاجرين عن طريق تفعيل الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين تدبير الهجرة الشرعية (الطلبة، العمال، المستثمرين...) والحد من دخول المهاجرين الغير الشرعيين ومحاربة شبكات التهريب والاتجار في البشر.

وهكذا تتلخص أهم الإنجازات المسجلة برسم سنة 2015 فيما يلي :

- تقوية برنامج تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لصالح أبناء المغاربة المقيمين بالخارج وذلك عن طريق تنظيم الدورة السابعة للجامعات الصيفية لفائدة 300 شاب مغربي مقيمين بالخارج بالتشارك مع ثلاث جامعات مغربية؛
- تنظيم أيام للتواصل والتشاور بمناسبة الأعياد الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وذلك لإطلاعهم على الأوراش الكبرى للتنمية بالمغرب وكذا على الفرص الجديدة للاستثمار؛
- المساهمة في تمويل ومواكبة مبادرات النسيج الجمعوي لصالح الجالية المغربية بالخارج والتي تهم المجالات السوسيوثقافية وخاصة الأشخاص في وضعية صعبة وكذا ما يخص تقوية تعلق مغاربة العالم بالوطن الأم؛
- ترحيل 97 مغربي من اليمن إلى أرض الوطن؛
- إنشاء 4 دور للمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (الناظور وبني ملال وتزنيت وخريبكة)؛
- إنجاز دراسة تتعلق بإعداد سياسة ثقافية لفائدة مغاربة العالم، تستجيب لتطلعاتهم وانتظاراتهم. وستمكن هذه الدراسة من وضع عرض ثقافي منسجم مع خصوصياتهم في كل بلد من بلدان الإقامة وفي كل جهة جغرافية؛
- توقيع اتفاقيات إطار مع المؤسسات العمومية المعنية بالهجرة وذلك لتأمين حاجات إدماج المهاجرين المتوفرين على بطاقة الإقامة.

هذا وسيتمحور برنامج العمل برسم سنة 2016 حول النقط التالية:

- تحسين ومضاعفة عمليات المواكبة والأنشطة الثقافية بالمغرب وبالدول المضيفة؛
- تقوية المواكبة الاجتماعية لمختلف فئات المغاربة المقيمين بالخارج.
- تجسيد الأعمال الاجتماعية لمساعدة المجموعات الهشة والأشخاص في وضعية صعبة (مشاريع فعالة لفائدة المتقاعدين، إبرام عقود وشراكة فيما يتعلق بالمساعدة القضائية والمساعدة المالية لترحيل جثامين المغاربة لأرض الوطن.....)؛
- مواصلة إنشاء دور مغاربة العالم بالمغرب وشؤون الهجرة؛

- تجنيد الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج لإنعاش الاستثمار المنتج والتنمية المحلية؛
- تنمية الشراكة مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية قدراتها؛
- وضع استراتيجية متكاملة للتواصل والإعلام.

4.6.2.3. دعم المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير

تحتل أسرة المقاومة وجيش التحرير مكانة بارزة في عمل الحكومة من خلال مواصلة تفعيل استراتيجيتها التي ترتكز بالأساس على الحفاظ على الذاكرة الوطنية وتحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

وقد ارتكز مخطط عمل الحكومة برسم سنة 2015 أساسا على ما يلي :

- **مواصلة تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير** من خلال:
  - مواصلة التكفل بمصاريف التأمين الطبي الأساسي والتكميلي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و ذوي الحقوق؛
  - المساهمة في اقتناء الأراضي أو المساكن لفائدة المنتمين إلى أسرة المقاومة وجيش التحرير؛
  - دعم إحداث وتوسيع التعاونيات وإنجاز مشاريع اقتصادية لفائدة أسرة المقاومة، علما أن عدد المستفيدين بلغ 30 شخصا برسم سنة 2015؛
  - مواكبة أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى خلق فرص الشغل و المقاولات وتنظيم دورات تكوينية لتسهيل إدماجهم في مجموعة من الوظائف في القطاعين العام والخاص؛
  - تقديم المساعدة لقدماء المقاومين المحتاجين ؛
  - تجهيز مراكز التكوين المهني المخصصة لتكوين أبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.
- **ترسيخ العمل على الحفاظ على الذاكرة التاريخية** من خلال:
  - مواصلة برنامج استعادة الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية (1912-1956) من الخارج والذي سجل منذ إطلاقه بتاريخ 24 نوفمبر 2008 استرجاع 2.426.000 وثيقة من مجموع 20.000.000 وثيقة؛
  - المساهمة في بناء وتجهيز مركبات سوسيوثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة بشراكة مع الجماعات الترابية، إذ بلغ عددها 72 وحدة سنة 2015 ومواصلة أشغال بناء 27 مركب سيتم إتمامها برسم 2016 ؛

- بناء المعالم التذكارية وتهيئة مقابر الشهداء للتعريف برموز المقاومة الوطنية.

5.6.2.3. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين ظروف اعتقال السجناء وتسهيل إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا. وفي هذا الإطار، يتمحور برنامج العمل الاستراتيجي الذي تم اعتماده، حول المحاور التالية :

- الاستمرار في تحسين ظروف عيش وإيواء نزلاء السجون، وخاصة من خلال الزيادة في المساحة المتوسطة والمخصصة لكل سجين وتحسين مستوى التغذية وتعزيز الرعاية الصحية للسجناء؛
- مواصلة برنامج نقل السجون من الوسط الحضري وبناء مؤسسات سجنية جديدة وعصرية تستجيب لمعايير السلامة والأمن من خلال إطلاق مشاريع بناء سجون جديدة في سنة 2016 : طنجة 2 (1296 سجينا)، العرجات 2 (1369 سجينا) وأيت ملول 2 (1352 سجينا)؛
- تعزيز الأمن بالمؤسسات السجنية من خلال مواصلة وضع نظام أمني للوقاية من مخاطر الهروب والحفاظ على سلامة السجناء؛
- تعميم التدبير المفوض لخدمة الإطعام في جميع السجون مما سيمكن من ضمان التوازن الغذائي للسجناء وتكوينهم في مجال خدمات الإطعام لتسهيل إعادة إدماجهم في النسيج الاجتماعي بعد الإفراج عنهم. وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2015، اعتماد تجربة نموذجية تتعلق بإسناد تدبير عملية تغذية السجناء للقطاع الخاص همت 30 مؤسسة سجنية لفائدة 35.000 سجينا؛
- مواصلة إعادة إدماج السجناء من خلال تعزيز برامج التعليم والتكوين المهني ومحاربة الأمية والدعم المعنوي والاجتماعي والروحي للسجناء وكذا تعزيز برنامج التواصل مع العالم الخارجي.

7.2.3. التنمية الثقافية والإعلامية والرياضية

1.7.2.3. سياسة ثقافية لخدمة التنمية الإجتماعية

تندرج استراتيجية الحكومة في إطار مواصلة تنفيذ السياسة الحكومية الهادفة إلى تعميم المؤسسات الثقافية للقرب على مجموع التراب الوطني، وتشجيع الإبداع الثقافي والفني على المستوى الجهوي والمحلي، وتثمين التراث الوطني المادي واللامادي وكذا تقديم الدعم المالي لإبراز صناعة ثقافية وفنية منتجة للثروة ولفرص الشغل وتطوير الديبلوماسية الثقافية على الصعيد العالمي.

وتتلخص أهم الإنجازات برسم سنة 2015 كالتالي:

تطوير البنيات التحتية

- افتتاح أبواب متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر للعموم والذي خصص عروضه الأولية للفن التصويري من بداية القرن العشرين حتى اليوم؛

- مواصلة برنامج بناء مؤسسات ثقافية تستجيب لمعايير حديثة للإبداع الفني و استقبال العموم وكذا أشغال بناء المعهد الوطني العالي للموسيقى والفنون الكوريغرافية بالرباط وتشييد معهدين للموسيقى والرقص و12 مركز ثقافي؛

- إنجاز المشاريع الثقافية المتعلقة بالتأهيل الحضري لمدن فاس وتطوان والرباط وأسفي و طنجة الكبرى وذلك في إطار الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة.

تعزيز شبكة الفضاءات الثقافية العمومية

- إحداث مكتبات متعددة الوسائط استجابة للحاجيات من فضاءات للقراءة بكل من مدن المحمدية والراشيدية والقنيطرة وكلميم وطانطان وفاس، بالإضافة إلى مواصلة عمليات تأهيل المكتبات العمومية وإحداث أماكن مخصصة للقراءة في المناطق الصعبة الولوج؛

- دعم الصناعات الثقافية و الفنية لتشجيع الأنشطة الثقافية المنتجة للثروة وفرص العمل على الصعيد الوطني، في مجالات النشر والكتاب والإبداع الموسيقي والفنون الكوريغرافية والمسرح وفنون الشارع؛

- وضع آليات لدعم الإقامة الطويلة الفرق المسرحية في المسارح العمومية على الصعيد المحلي والجهوي؛

- جرد وتثمين التراث الوطني وتهيئة المواقع الأثرية والمباني التاريخية في لكسوس وتمودة ومزورة ووليلي وكذا تأهيل المواقع الصخرية بكلميم وسمارة.

ويتوقع برسم سنة 2016 إنجاز العمليات الأساسية التالية:

- متابعة تنفيذ سياسة ثقافية تهدف إلى توفير مشاريع ثقافية هيكلية كبرى تمكن من تحقيق المزيد من الإشعاع لبلادنا مع مواصلة إنجاز مشروعي المسرح الكبير للرباط والمسرح الكبير للدار البيضاء وفق معايير دولية؛

- إنهاء أشغال بناء المعهد الوطني العالي للموسيقى والفنون الكوريغرافية بالرباط؛

- توسيع البنيات التحتية للقرب عبر انطلاق أشغال بناء مسرح بفاس ومسرح بسلا ومركز ثقافي بأكادير وكذا تهيئة وتأهيل المعاهد الموسيقية والمكتبات العمومية؛

- انطلاق أشغال ترميم البنايات والمعالم التاريخية كالمشاريع المتعلقة بترميم قصر المنصور بمكناس وقصر البحر بآسفي وترميم العديد من القصبات بالإضافة إلى ترميم المخازن الجماعية والقصور والدور القديمة والأسوار؛

- تطوير صناعات ثقافية وفنية في مجالات النشر والقراءة العمومية والإبداع الموسيقي والمسرح وكذا تنظيم تظاهرات ثقافية على الصعيد المحلي والخارجي في إطار تعزيز الديبلوماسية الثقافية.

2.7.2.3. التنمية الاعلامية

يعتبر التركيز على تطوير المشهد الإعلامي الوطني، في الشكل والمضمون، ضرورة ملحة لمواكبة التغير التكنولوجي ومطلبا من أجل تقديم خدمة تفاعلية مع المجتمع في تطوراته على المستوى الاجتماعي، والسياسي والثقافي والفكري.

وفي هذا السياق، شرعت الحكومة في القيام بالعديد من الإصلاحات في المجال السمعي البصري والتي أسفرت عن نتائج إيجابية، تهم توفير وتحسين المعلومات وتكريس مبادئ خدمة الاعلام، ودعم وهيكلة الإنتاج الوطني، ووضع نظام تنافسي في الإنتاج لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين المكونات اللغوية والثقافية للمملكة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعمل حاليا في إطار التنسيق مع مختلف الشركاء على إصدار مشاريع قوانين لتطوير المشهد الإعلامي الوطني، وتشجيع حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة وتعزيز تواجد وسائل الإعلام في الساحة الوطنية بشكل عام.

وتعمل الحكومة أيضا على تحسين البث الرقمي بجودة عالية الوضوح، ومواصلة عملية تحرير قطاع السمعي البصري مع التركيز على وضع آليات للتكوين والتكوين المستمر لتمكين الموارد البشرية من مواكبة التحولات التي يشهدها العالم، في مجال تكنولوجيات الاتصال، بالإضافة إلى هيكلة الإعلام الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالقطاع السمعي البصري، تتواصل الجهود لإعداد عقد البرنامج الثالث بين الدولة والشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة وعقد البرنامج الثاني بين الدولة وشركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (SOREAD-2M) وذلك وفق مقتضيات دفاتر التحملات الجديدة الصادرة بالجريدة الرسمية رقم 6093 بتاريخ 22 أكتوبر 2012.

أما بخصوص التدابير المتخذة لضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية، فقد تكثفت الجهود، بتعاون وثيق مع المتعهدين التلفزيين الوطنيين، من أجل مواصلة استكمال إيقاف محطات البث التلفزي التناظري المشغل على موجة UHF.

بالنسبة للقطاع السينمائي، تعتزم الحكومة مواصلة تطوير السينما الوطنية واستغلال قدراتها لتعزيز الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمملكة. لهذا الغرض، تعمل الحكومة على إصلاح القوانين والتشريعات ودعم وتنمية القطاع وتقوية حكامته، وكذا تشجيع السينما المغربية وجلب الاستثمارات.

وقد تم تسجيل مجموعة من المستجدات في المجال السينمائي ومن بينها على الخصوص:

- النهوض بالتكوين والتكوين المستمر بالمملكة في القطاع السينمائي، ولاسيما عبر إدراج سلك التكوين في المجال التقني بالمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما؛

- تنظيم أسابيع السينما المغربية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية للتعريف والترويج للثقافة المغربية؛

- إعادة توجيه ودعم شركات الإنتاج، مع التركيز على برنامج التكوين الذي انطلق سنة 2013 من قبل المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما.

وأخيرا، فقد استفاد ما يقارب 70 مشروع سينمائي خلال الفترة 2011-2014 من دعم الإنتاجات السينمائية. علاوة على ذلك، اتخذت الحكومة مبادرة لدعم الأفلام الوثائقية التي تتطرق للثقافة والتاريخ الصحراوي الحساني.

على صعيد الصحافة المكتوبة، تميزت سنة 2015، بإطلاق العمل بمقتضيات عقد البرنامج الجديد الخاص بتأهيل الصحافة المكتوبة لمدة خمس سنوات المقبلة. ويهدف هذا العقد إلى دعم جهود المقاولات الصحفية على مستوى تأهيلها وتنافسيتها وتوسيع انتشارها، وتقوية مواردها البشرية والرفع من إنتاجيتها ومهنيتها واستقلاليتها، وذلك في إطار منظومة جديدة لتحقيق مبادئ الحكامة في صرف الدعم العمومي لفائدة الصحافة المكتوبة عبر اعتماد معايير شفافة.

وفيما يتعلق بالإعلام الإلكتروني، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لضمان التكامل بين الأنواع الثلاثة من وسائل الإعلام (الصحافة المكتوبة والالكترونية والسمعية البصرية)، ولاسيما ضمان استقلالية وسائل الإعلام وكرامة الصحفيين وتكوينهم وتطوير مهاراتهم ، فضلا عن الاستثمار في البنية التحتية ووضع إطار تشريعي متناسق.

كما شهدت سنة 2015 أيضا تنصيب أعضاء "لجنة النسخة الخاصة" بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف، حيث تتمحور أهم اختصاصات هذه اللجنة في تقديم تعويضات لفائدة الفنانين وأصحاب الحقوق المجاورة لجبر الأضرار المترتبة عن القرصنة والنسخ الذي أتاحهما التطور التكنولوجي.

3.7.2.3. دعم التنمية الرياضية

تهدف استراتيجية الحكومة إلى دعم التنمية الرياضية سواء في مجال القاعدة الرياضية أو إعداد نخب رياضية من المستوى العالي، جاعلة من الولوج للبنيات التحتية الرياضية للقرب رافعة للتنمية الثقافية والتنافسية الرياضية.

وتتمثل أهم المنجزات لسنة 2015 فيما يلي:

- **في مجال البنيات التحتية:** تم بالخصوص تجهيز 44 ملعبا بالعشب الاصطناعي وتأهيل المركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله وتزويد 10 قاعات متعددة الرياضات بلوحات العرض الإلكترونية وإضاءة 4 ملاعب خاصة بالتداريب بمدن سلا والرباط وطنجة وكذلك تأهيل واستكمال أعمال بناء المركز الرياضي والترفيهي "مصباحيات"، وإنجاز الأرضية الاصطناعية ل 10 قاعات متعددة الرياضات وتجهيز 15 قاعة متعددة الرياضات بالمعدات الرياضية وإنجاز 5 مسابح أولمبية ونصف أولمبية وإطلاق أشغال 10 مسابح نصف أولمبية أخرى، وكذا إحداث 100 مركز رياضي للقرب وتأهيل 3

ملاعب بسعة 15.000 مقعد والمساهمة في إنجاز 60 ملعب بالعشب الاصطناعي و4 ملاعب بالعشب الطبيعي بشراكة مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

- **في المجال الرياضي:** تميزت سنة 2015، بمشاركة المغرب في تظاهرات دولية كبرى، بالخصوص النسخة الأولى للألعاب المتوسطية الشاطئية بإيطاليا (بيسكارا) ما بين 28 غشت و06 شتنبر 2015 وكذا تنظيم تظاهرات دولية كبرى كالماستر الخامس الدولي للجودو والبطولة العالمية للكرة الحديدية ونصف نهائي بطولة العالم للملاكمين المحترفين (APB) والبطولة الإفريقية 19 للملاكمة وبطولة العالم للصامبو وكأس محمد السادس الدولية للكاراتيه والملتقى الدولي محمد السادس لألعاب القوى بالرباط والأولمبياد الأولى للشباب والمستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الدعم المقدم للجامعات والجمعيات الرياضية ما بين 2008 و2015، حيث وصل هذا الدعم إلى 290 مليون درهم خلال سنة 2015 مقابل 39,89 مليون درهم برسم سنة 2008. هذه المجهودات المالية تعكس إرادة الحكومة إشراك مختلف الفاعلين في الاستثمار في المجال الرياضي.

وفيما يخص مخطط العمل لسنة 2016، تتجلى اهم محاوره فيما يلي :

- **في مجال البنيات التحتية:** إعطاء الانطلاقة لأشغال تأهيل المجمع الرياضي بفاس، إنشاء 04 مدن رياضية، تجهيز مركز المنظر الجميل، إنجاز 15 مسبحا نصف أولمبيي، إطلاق أشغال تأهيل مركب "كازابلانكيز" ، إنجاز 150 مركز رياضي للقرب وتأهيل 15 قاعة متعددة الرياضات في إطار اتفاقيات شراكة وتجهيز المركز الرياضي والترفيهي "مصبحيات"، ومواصلة بناء ملعبين بسعة 15.000 مقعد بالناظور وكلميم ومحطة للتزحلق بميشليفن بإفران وتهيئة المركز الرياضي بوركون بالدارالبيضاء.
- **في المجال الرياضي:** يتوقع المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية، وخصوصا في الالعاب الأولمبية والبارالمبية الصيفية.

3.3. تسريع تفعيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

في إطار تنزيل أحكام الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية، ستواصل الحكومة خلال سنة 2016 استكمال الترسانة القانونية وإحداث الوسائل والآليات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي للبلاد خاصة عبر تنزيل الجهوية المتقدمة وكذا إحداث نظام مندمج للحكامة الترابية بالإضافة إلى تحسين حكامة السياسات العمومية وتسريع تفعيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

1.3.3 تفعيل الجهوية المتقدمة ومواصلة البناء المؤسساتي

1.1.3.3 تفعيل المخطط التشريعي للحكومة

عملت الحكومة خلال سنة 2015 على بلورة وإعداد وتقديم الإطار التشريعي اللازم لتنزيل الدستور، خاصة من خلال :

- **وضع الإطار الـمؤسساتي الـمتعلق بالجهوية الـمتقدمة:** تطبيقا للفصل 146 من الدستور، تم إصدار ثلاثة قوانين تنظيمية. ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم والقانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات. وتحدد هذه النصوص على الخصوص :

  - شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بطريقة ديموقراطية ؛
  - شروط تنفيذ رؤساء المجالس لمداولات وقرارات المجالس المذكورة؛
  - الاختصاصات الذاتية والاختصاصات المشتركة مع الدولة والاختصاصات المنقولة إلى الجهات والجماعات الترابية الأخرى؛
  - النظام المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى ومواردها المالية؛
  - طبيعة موارد وكيفيات تسيير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات؛
  - المقتضيات التي تهدف إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات وكذا الآليات الرامية إلى ضمان تكييف التنظيم الترابي في هذا الاتجاه؛
  - قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وبتقييم الأعمال وربط المسؤولية بالمحاسبة.

- **توطيد استقلالية السلطة القضائية:** في هذا الصدد، تم إيداع مشروعي قانونيين تنظيميين بالبرلـمان، و يتعلق الأمر ب:

  - **مشروع قانون تنظيمي رقم 13-100 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.** ويندرج هذا المشروع في إطار تطبيق الفصل 116 من الدستور، ويحدد هذا المشروع تنظيم وتسيير هذا المجلس الذي يتمتع بالاستقلال الإداري والـمالي؛
  - **مشروع قانون تنظيمي رقم 13-106 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة:** ويحدد هذا المشروع، الذي تم إعداده طبقا للـمادة 112 من الدستور، تأليف السلك القضائي، وحقوق وواجبات القضاة وكذا وضعياتهم النظامية ونظامهم التأديـبـي.

- **تقوية فعالية النفقة العمومية عبر اعتماد القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون الـمالية** الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) والذي يهدف بالأساس إلى ملائمة بعض قواعد تدبير الـمالية العمومية مع الـمقتضيات الدستورية الجديدة، فيما يتعلق ب :

  - تقوية نجاعـــة أداء التدبير العمومـــي؛

- إرساء مبادئ وقواعد مالية تهم التوازن المالي لقانون المالية واعتماد مجموعة من القواعد الرامية إلى تحسين شفافية المالية العمومية؛

- تعزيز دور البرلمان في مراقبة المالية العمومية.

- **تعزيز مبدأ الديموقراطية التشاركية:** في هذا الشأن، تم إيداع مشروعي قانونين تنظيميين بالبرلـمان:

- **مشروع قانون تنظيمي رقم 14-64 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع**: ويأتي هذا المشروع تطبيقا لأحكام الفصل 14 من الدستور، ويهدف إلى وضع إطار قانوني مرجعي يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق بالبرلمان من طرف المواطنات و المواطنين الذين يهمهم الأمر؛

- **مشروع قانون تنظيمي رقم 14-44 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية** : ويحدد هذا المشروع، الذي تم إعداده بناء على أحكام الفصل 15 من الدستور، تعريفا للعريضة، وشروط ممارسة حق تقديم العرائض من طرف المواطنات والمواطنين الـمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية والـمقيدين في اللوائح الانتخابية العامة.

- **إحداث قواعد تروم تأطير تدخلات الحكومة وتنظيم آليات عملها:** تطبيقا لمقتضيات الدستور، خصوصا الفصل 87 منه، تم إصدار القانون التنظيمي رقم 13-65 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، بتاريخ 19 مارس 2015، ويحدد هذا القانون:

- القواعد المتعلقة بتنظيم سير أشغال الحكومة؛

- الوضع القانوني لأعضائها؛

- حالات التنافي مع الوظيفة الحكومية و قواعد الحد من الجمع بين الـمناصب؛

- قواعد تصريف الأعمال من طرف الحكومة المنتهية ولايتها و مهام الحكومة الجديدة قبل تنصيبها من طرف مجلس النواب.

وهكذا، منذ تنصيبها، وإلى غاية 22 شتنبر 2015، صادقت الحكومة على سبعة عشر (17) مشروع قانون تنظيمي، ومائة وستة وخمسين (156) مشروع قانون، ومائة واثنين وثلاثين (132) قانون يصادق بموجبه على اتفاقيات دولية، بالإضافة إلى ثمانية (8) مراسيم قوانين.

2.1.3.3. تعزيز دور المجتمع المدني

تطبيقا لمقتضيات الدستور، واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية الدّاعية إلى المساهمة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني.

وقد شهدت سنة 2015 تكريساً للأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني وتعزيزا للديمقراطية التشاركية خاصة عبر إعداد إطار تشريعي جديد لها بعد التوصيات التي أسفر عنها الحوار الوطني حول المجتمع المدني.

وفي إطار الاستعداد لتنفيذ مشروع القانون التنظيمي المحدد لشروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في المجال التشريعي ومشروع القانون التنظيمي المحدد لشروط وكيفيات تقديم العرائض الموجودين قيد المصادقة في البرلمان، أنجزت الحكومة برنامج عمل يتمحور حول الأنشطة التالية:

- إعداد مشروع مرسوم بتطبيق القانون التنظيمي المتعلّق بالعرائض وكذا دليل مساطر نظام العرائض ؛
- تنظيم حملة إعلامية، تواصلية وتحسيسية حول الإطار التنظيمي الجديد فيما يتعلّق بالمشاركة المواطنة؛
- تنظيم برنامج تكوين المكونين لفائدة أطر القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمجتمع المدني حول الإطار التنظيمي الجديد للمشاركة المواطنة؛
- التطوير التدريجي للأرضية المندمجة "E-participation" التي ستشمل كلا من "E-consultation" و"E-pétition" و"E-motion"، إضافة لنظام تتبع وتقييم تفعيلها؛
- تطوير سياسة التشاور العمومي من خلال المصادقة على مشروع قانون إطار حول التشاور العمومي.

كما ستعرف سنة 2016، إنجاز العديد من التدابير ترتكز على محورين أساسين هما:

- **تثمين وتقوية عمل المجتمع المدني وكذا تعزيز حكامته** عبر:
  - تطوير بوابة شراكة الدولة مع المجتمع المدني الهادفة إلى تحسين الولوج، والشفافية والحكامة الجيدة في منح التمويل العمومي لفائدة منظمات المجتمع المدني؛
  - إحداث مركز لإعلام وتوجيه الفاعلين في المجتمع المدني؛
  - إنجاز أول تقرير حكومي حول الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛
  - تطوير برامج التكوين الرامية إلى تقوية القدرات التقنية للفاعلين والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالديمقراطية التشاركية والحكامة الجيّدة؛
  - تنظيم اليوم الوطني حول المجتمع المدني ومنح جائزة المجتمع المدني؛
  - إصلاح الإطار القانوني المتعلّق بالجمعيات، وذلك من خلال المصادقة على مشروع مدونة منظمات المجتمع المدني.

- **تعزيز قدرات العمل الحكومي في المجال التشريعي وتقوية التفاعل مع البرلمان**، و ذلك عبر:

  - تطوير نظام مندمج لتتبع العمل التشريعي ولمراقبة العمل الحكومي ولتقييم السياسات العمومية بين البرلمان والحكومة وذلك من خلال إصلاح النظام الحالي للأسئلة البرلمانية. إذ أنّ الغاية من مثل هذا النظام تتمثّل في تقوية التفاعل بين الحكومة والبرلمان من خلال وضع حلّ مندمج " انترنيت/انترانيت" لتدبير وتتبعه عبر الانترنيت.
  - دعم عمل الحكومة في المجال التشريعي من خلال تقوية تفاعل الحكومة مع المبادرة التشريعية للبرلمان.

3.1.3.3. الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري

طبقا للتوجهات الملكية السامية المتعلقة بتنزيل مقتضيات دستور 2011، اتسمت سنة 2015 باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرئيسية في مجال تفعيل الجهوية المتقدمة وتعزيز اللاتركيز الإداري.

كرس دستور 2011 الاختيار الاستراتيجي للمغرب لاعتماد الجهوية المتقدمة بموجب الفقرة الأخيرة من الفصل الأول التي نصت على أن " التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة"، وكذلك الباب التاسع الذي خصص للجهات والجماعات الترابية الأخرى.

يهدف هذا الاختيار إلى تقوية المسلسل الديمقراطي وإلى تعزيز دور الجهات وباقي الجماعات الترابية في التنمية المندمجة والمستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

في هذا الإطار، صادق المغرب في يوليوز 2015 على ثلاث قوانين تنظيمية تهم الجماعات الترابية وتشمل القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وستشهد سنة 2016 إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة لمقتضياتها.

مباشرة بعد المصادقة على هذه النصوص، تم تنظيم أول انتخابات جهوية ومحلية في ظل الدستور 2011. وقد مكنت هذه العملية من انتخاب المجالس الجهوية والمحلية التي ستكون مسؤولة عن تفعيل مستجدات الجهوية المتقدمة.

تروم القوانين التنظيمية المذكورة بالأساس منح مختلف الجماعات الترابية استقلالية في التدبير وتوسيع في الصلاحيات وإرساء لمبادئ التعاون والتضامن فيما بينها وذلك عبر اعتماد مقاربة تدريجية في الزمن ومتمايزة في المجال.

في هذا الصدد، تنقسم اختصاصات الجماعات الترابية إلى اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة واختصاصات منقولة. ففيما يخص الجهات، تهم هذه الاختصاصات ما يلي:

- **الاختصاصات الذاتية:** تخص بالأساس الرفع من جاذبية المجال الترابي وتقوية تنافسيته الاقتصادية وتثمين والحفاظ على الموارد الطبيعية وإنعاش المقاولة ومحيطها وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة للشغل وكذا تعزيز التعاون الدولي. بالإضافة إلى اختصاصات في ميادين التنمية المستدامة وتعزيز التكوين وكفاءات تدبير الموارد البشرية؛

- **الاختصاصات المشتركة:** تهم مجالات التنمية المستدامة والتشغيل والبحث العلمي التطبيقي وتأهيل العالم القروي وإحداث الأقطاب الفلاحية والمساعدة الاجتماعية وإنعاش السكن الاجتماعي والسياحة وحماية البيئة؛

- **الاختصاصات المنقولة:** يتعلق الأمر بالتجهيزات والبنية التحتية ذات الطابع الجهوي، وبالصناعة والصحة والتجارة والتعليم والثقافة والطاقة والماء والبيئة.

ستشكل سنة 2016، والتي ستتزامن مع أولى سنوات انتداب المجالس الجهوية الجديدة، محطة لاتخاذ مجموعة من المبادرات التي ترمي إلى تعزيز القدرات التدبيرية والمالية لهذه المجالس بما يمكنها من الاضطلاع بالمهام التي خولها لها المشرع في أحسن الظروف.

وهكذا، وعلى المستوى المالي، وتنفيذا لمقتضيات القانون التنظيمي للجهة، ستشهد سنة 2016 بداية الرفع التدريجي من الموارد المالية المحولة من طرف الدولة، والتي تتشكل حاليا من 1% من حصيلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات و 13 % من الضريبة على عقود التأمين إلى 5% و20% على التوالي بالإضافة إلى مخصصات مالية في أفق الوصول إلى 10 ملايير درهم سنة 2021.

كما سيتم، تفعيلا لمقتضيات الفصل 142 من الدستور، والمواد 229 و234 من القانون التنظيمي للجهة، فتح حسابين خصوصيين جديدين:

- صندوق التأهيل الاجتماعي، بهدف سد العجز في المجالات الاجتماعية وفي البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.

- صندوق التضامن بين الجهات، بهدف ضمان التوزيع المتكافئ للموارد المالية، قصد التقليص من التفاوتات بين الجهات.

هذا وتضمن الخطاب الملكي بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية مجموعة من الأسس يقوم عليها ورش الجهوية المتقدمة، من أبرزها تبني لا تمركز إداري يمكن من تفادي تداخل وتنازع الاختصاصات بين الجماعات الترابية والإدارات العمومية.

وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بإنجاز دراسة تهدف إلى إعداد ميثاق وطني حول اللاتمركز الإداري، ويتوخى من هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- وضع خريطة للمهام والهياكل الحالية للقطاعات الوزارية على المستوى اللاممركز وتقييم آثار اختلالاتها على حسن أداء الإدارة؛

- تحديد فرص الاستغلال الأمثل والمشترك (مراكز الإعلاميات ومقرات الخدمات العمومية وتدبير الموارد البشرية والشراء الجماعي والمباريات،...) وتفويت بعض الخدمات للخواص (النقل و الصيانة...) أو الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى اللامتمركز؛

- تحديد العوائق التي تحول دون تطبيق اللاتمركز الإداري؛

- وضع تصور حول نمط للحكامة يساعد على تفعيل ورش اللاتمركز الإداري ليواكب ورش الجهوية المتقدمة؛

- إعداد منهجية محكمة و أرضية للإطار القانوني اللازمين لتفعيل اللاتمركز الإداري.

وسيرتكز مشروع اللاتمركز الذي سيتم إعداده حول عدة محاور نذكر منها:

- إعادة تنظيم المصالح اللاممركزة للدولة؛

- تدبير لاممركز للموارد البشرية للدولة؛

- عقلنة المصالح اللاممركزة للدولة عبر إحداث تجمعات مشتركة للوزارات؛

- التنسيق بين المصالح اللاممركزة للدولة تحت إشراف الولاة؛

- تطبيق اللامركزية في إطار منظم.

4.1.3.3. إصلاح القضاء وتعزيز حقوق الانسان

- **إصلاح القضاء**

يعد إصلاح النظام القضائي أحد الركائز ذات الأولوية بالنسبة للبرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية وفعالية الجهاز القضائي وتخليق عمله وتكريس دولة الحق والقانون وكذا ترسيخ وحماية حقوق الإنسان والحريات.

وتطبيقا لميثاق العدالة الذي تم تبنيه، سيرتكز عمل الحكومة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- توطيد استقلال السلطة القضائية من خلال ضمان استقلالية المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وفي هذا الإطار، يوجد في طور المصادقة بالبرلمان مشروع قانون تنظيمي يكرس الاستقلالية الإدارية والمالية لهذا المجلس؛

- تخليق منظومة العدالة من خلال الزيادة في أجور القضاة ووضع معايير عامة وأخرى خاصة عند تدبير الوضعية المهنية للقضاة (مشروع قانون تنظيمي متعلق بالنظام الأساسي للقضاة يوجد في طور المصادقة)؛ تعزيز التفتيش القضائي؛ مراقبة

وتقييم النشاط المهني لموظفي هيئة كتابة الضبط وتخليق المهن القضائية من خلال إحداث حساب الودائع الخاص بالموثقين بصندوق الإيداع والتدبير؛

- تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات من خلال مراجعة المسطرة الجنائية وفق المعايير المعتمدة دوليا وترشيد الاعتقال الاحتياطي وتطوير وتقوية آليات مكافحة الجريمة وإعداد مشروع قانون تنظيم الطب الشرعي يهدف إلى إعطاء مصداقية أكبر للشواهد والخبرات الطبية وكذا تطوير التعاون مع جمعيات المجتمع المدني؛

- الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج إلى الحقوق والعدالة عبر تطوير النظام القضائي وعقلنة الخريطة القضائية ومعالجة صعوبة المقاولات ومراجعة تعريفات عقود المفوضين القضائيين. وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2015 بالانطلاقة الفعلية لمشروع البوابة الإلكترونية "E-JUSTICE"؛

- تطوير القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة عبر تأهيل وتكوين الموارد البشرية من خلال التكوين الأساسي وتحسين مستوى وفعالية التكوين المستمر، وذلك بالنسبة لجميع الهيئات المهنية التابعة للمجال القضائي. وفي هذا الإطار، سيتواصل بناء المقر الجديد للمعهد العالي للقضاء إلى غاية سنة 2017 ؛

- تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة في أفق تحقيق المحكمة الرقمية لسنة 2020.

دعم المؤسسات المكلفة بحقوق الإنسان

يواصل المغرب التزامه الرامي إلى احترام القانون والمعاهدات الدّولية وتكريس المكتسبات المتعلقة بالنهوض و حماية حقوق الانسان. و في هذا الإطار ارتكز عمل الدّولة أساسا عبر مؤسستين متكاملتين، و يتعلّق الأمر بكلّ من المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وتتلخص أهم منجزات وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالنسبة لسنة 2015، فيما يلي:

- نشر مذكرة عامة بخصوص الإطار القانوني الذي ينظم العمليات الانتخابية وكذا حول النسخة الأولى من مشروع مدونة الصحافة والنشر، بالإضافة إلى إبداء الرأي حول العديد من النصوص القانونية (مشروع قانون رقم 14-86 الذي يغير ويتمم مقتضيات القانون الجنائي المتعلق بمحاربة الإرهاب، بالإضافة إلى مشروع القانون التنظيمي رقم 14-64 المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في المجال التشريعي......)؛

- المساهمة في المراقبة المستقلة للمواعيد الانتخابية خلال سنة 2015 وذلك باعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لمراقبتها.

ويبقى الرهان خلال سنة 2016 منصبا على تعميق التفكير حول وضع آلية وطنية لمنع التعذيب الذي يدخل في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بالإضافة إلى وضع مجموعة من الإجراءات المرتبطة بالمحافظة على الذاكرة والأرشيف والتاريخ.

وفي نفس الإطار، وتماشيا مع برنامج عملها الاستراتيجي 2012-2016 ستقوم المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بتفعيل هذا البرنامج برسم سنة 2016 عبر المحاور الاستراتيجية التالية:

- **مواكبة تعزيز وحماية حقوق الإنسان** عبر:
  - تفعيل وتتبع وتقييم المخطط الوطني في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإعداد أرضية لتطوير ثقافة حقوق الإنسان؛
  - مواكبة العمل على انسجام الترسانة القانونية مع مقتضيات الدستور والمعايير الدولية؛
  - تتبع تفعيل التوصيات المنبثقة عن البحث الدوري الشامل وعن المعاهدات والمساطر الخاصة؛
  - تطوير منظومة لتتبع وتقييم إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.
- **تفعيل الحوار مع الأطراف المغربية المعنية** وذلك بتطوير الشراكة مع المجتمع المدني خاصة تمويل المشاريع المقترحة من طرف المنظمات غير الحكومية والتي تهدف إلى حماية وترويج ثقافة حقوق الإنسان وكذا تطوير برامج التكوين لفائدة المجتمع المدني وتقوية تفاعله مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وخصوصا الآليات الأممية؛
- **تقوية تفاعل الحكومة** مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الجهوية لحقوق الإنسان والحوار والتعاون مع المؤسسات الأوروبية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجامعات ومراكز الأبحاث الأجنبية.

5.1.3.3. تأطير الحقل الديني

ترتكز استراتيجية إصلاح وإعادة هيكلة الحقل الديني، التي تم اعتمادها تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، أمير المؤمنين، على المحاور التالية:

- تكريس إشعاع النموذج المغربي في مجال تدبير الشؤون الإسلامية وتعزيز التأطير الديني من خلال إطلاق مراكز جديدة للتكوين؛
- تعزيز التعاون بين المملكة المغربية والدول الإفريقية في المجال الديني؛
- تعزيز التوعية في المجال الديني وتأهيل المتدخلين في الشأن الديني وخاصة القيمين الدينيين؛

- المساهمة في أنشطة محو الأمية؛
- بناء وترميم المساجد والمركبات الدينية والثقافية ؛
- تأهيل وإدماج مؤسسات التعليم العتيق في منظومة التعليم الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص أهم الإنجازات خلال سنة 2015، كما يلي:

- إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة التي تهدف إلى تنسيق جهود العلماء المسلمين بكل من المغرب وباقي الدول الإفريقية. كما تهدف هذه المؤسسة إلى تنشيط الحركة الفكرية والعلمية والثقافية في المجال الإسلامي وتوطيد العلاقات التاريخية التي تجمع المغرب وباقي دول افريقيا والعمل على تطويرها من أجل ترسيخ قيم الإسلام السمحة ونشرها وكذا التشجيع على إقامة المراكز والمؤسسات الدينية والعلمية والثقافية؛
- إعادة تنظيم جامعة القرويين من أجل تعزيز البحث العلمي وتوسيع نطاق اختصاصها، والذي سيشمل المعاهد والمؤسسات التالية: " مؤسسة دار الحديث الحسنية " و" معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية " و" معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات " و" المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب " و"معهد الفكر والحضارة الإسلامية " و" جامع القرويين " ؛
- تعزيز تمثيلية المرأة في مجال التأطير الديني من خلال الرفع من عدد العالمات بالمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية؛
- تدشين معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات بطاقة استيعابية تبلغ 700 طالب مقيم؛
- إطلاق وراشات تكوين علماء على أعلى مستوى بهدف محاربة نزعات التطرف وتشجيع خطاب الاعتدال والتسامح؛
- تعزيز البنية التحتية لأماكن العبادة من خلال بناء 25 مسجدا و إعادة بناء 15 مسجدا وتجهيز 687 مسجدا وتأهيل 155 مسجدا في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المساجد الآيلة للسقوط وترميم المسجد الداخلي بفاس وصومعة حسان؛
- تأهيل مؤسسات التعليم العتيق من خلال بناء ثلاث مؤسسات نموذجية بكل من تافيلالت وتمارة وجرسيف، وبناء دار الطالبة بمراكش وتوسعة المعهد الديني بالدار البيضاء؛
- بناء ثلاث مركبات دينية وثقافية بكل من سلا وبنجرير وتاوريرت ومواصلة أشغال بناء الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى والمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بالرباط وكذا ترميم مجموعة من الممتلكات الحبسية؛
- مواصلة الجيل الثاني من برنامج محو الأمية بالمساجد الذي يتميز باستعمال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.

هذا، وستتميز سنة 2016 بإنجاز العمليات الأساسية التالية:

- تعزيز استراتيجية التعاون وإشعاع النموذج المغربي من خلال:
  - إعطاء الانطلاقة الفعلية لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة؛
  - الرفع من عدد طلبة الدول الإفريقية على مستوى معاهد ومراكز التكوين في المجال الديني. وفي هذا الصدد ستعرف الطاقة الاستيعابية لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات ارتفاعا يناهز 1.000 طالب من جنسيات مختلفة؛
  - طبع ونشر النسختين العربية والفرنسية للمصحف الشريف لفائدة الدول الإفريقية الشقيقة.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الوضعية المادية والخدمات الاجتماعية لفائدة القيمين الدينيين؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج التكوين الأولي للأئمة والمرشدات ليصل العدد الإجمالي إلى 250 في السنة (بدلا من 200 برسم 2015/2014)، وذلك بمضاعفة عدد المرشدات طبقا للتوجيهات الملكية السامية، لينتقل من 50 إلى 100 مرشدة؛
- برمجة بناء 33 مسجدا وإعادة بناء 47 مسجدا وتأهيل وترميم 172 مسجدا في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المساجد الآيلة للسقوط وكذا تجهيز مجموعة من المساجد بالوسط الحضري والقروي خصوصا على مستوى الأحياء الهامشية؛
- تعزيز التأطير الديني من خلال الرفع من الدعم الممنوح للرابطة المحمدية للعلماء وذلك من أجل تمويل استراتيجيتها الجديدة؛
- مواصلة برنامج بناء وتجهيز مؤسسات التعليم العتيق وتنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة المدرسين والإداريين؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية بالمساجد، بالإضافة إلى إطلاق برنامج التأطير عن بعد؛
- برمجة بناء ثلاث مركبات دينية وثقافية بكل من قلعة السراغنة والعرائش والحاجب.

2.3.3. تحسين حكامة السياسات العمومية

1.2.3.3. تحديث الإدارة العمومية

يندرج تحديث الإدارة العمومية ضمن المحاور ذات الأولوية في البرنامج الحكومي. وتهدف إلى تحسين فعالية الإدارة والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن وللمقاولة من أجل خدمة عمومية عالية الجودة.

وفي هذا الصدد، ستواصل الحكومة تفعيل الإجراءات التي تتمحور حول التدابير التالية:

- **تثمين الرأسمال البشري** عبر :

  - إحداث معهد إداري جديد يسمى " المدرسة الوطنية العليا للإدارة" يحل محل كل من المدرسة الوطنية للإدارة و المعهد العالي للإدارة؛
  - نشر مرسوم جديد يتعلق بالتكوين الـمستمر؛
  - تفعيل إصلاح أنظمة التقاعد وآليات تطبيقه؛
  - مواصلة المراجعة الشاملة للنظام العام للوظيفة العمومية، بتعاون مع الشركاء الاجتماعين، بهدف ملائمته مع مقاربة التدبير المرتكز على النتائج وتقديم الحسابات ؛
  - تعميم نظام موحد للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بالإدارات العمومية؛
  - تشجيع حركية الموظفين عبر تبسيط مسطرة وضعية الإلحاق وتفعيل الوضع رهن الإشارة وإعادة الانتشار؛
  - تفعيل نظام جديد للتوظيف بالوظيفة العمومية عن طريق التعاقد يمكن الإدارات من توظيف كفاءات عالية يسند إليها إنجاز مشاريع خاصة ؛
  - تفعيل دور مرصد مقاربة النوع والمناصفة؛
  - مراجعة منظومة التعيين بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
  - تعزيز الحماية الاجتماعية لعموم الموظفين عبر إعداد مشاريع قوانين تتعلق بالأعمال الاجتماعية، والحوادث المصلحية والأمراض المهنية، وكذا التعويض عن العجز.

- **تعزيز الحكامة الجيدة** عبر إصدار ميثاق المرافق العمومية وتفعيل مضامين القانون المرتقب المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات وكذا إحداث استراتيجية الحكومة المتعلقة بمحاربة والوقاية من الرشوة .

- **تبسيط المساطر الإدارية** ذات الصلة بالمواطن والمقاولة وفق مقاربة تواصلية جديدة ترتكز على البرامج الإذاعية و التلفزية وإعداد ونشر دلائل مبسطة للمساطر.

- **تحسين استقبال ومعالجة الشكاوى** عبر إحداث نظام شامل لتطوير الاستقبال بالإدارات العمومية على المستويين المركزي والمصالح الخارجية وعبر صدور مرسوم يتعلق بتدبير شكايات المواطنين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية.

- **تطوير الإدارة الإلكترونية** الذي لا يمكن أن يتم بمنأى عنه تبسيط المساطر الإدارية، و ذلك عن طريق تطوير الخدمات على الخط وتشجيع الإدارة الإلكترونية عبر تنظيم جائزة "امتياز" بشكل سنوي.

2.2.3.3. إصلاح مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين حكامة المحفظة العمومية وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتعلق الأوراش الرئيسية في مجال إصلاح مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين حكامة المحفظة العمومية ب:

- **إصلاح آليات الحكامة والرقابة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية**

يتماشى هذا الإصلاح مع ذلك الذي عرفه القانون التنظيمي لقانون المالية والذي يروم تقوية مقروئية التدخل العمومي وتوجيهه صوب تحقيق النتائج المحددة بشكل واضح ومسبق، مع ضمان شفافية أكبر لميزانيات المحفظة العمومية وحكامتها.

ويتضمن مشروع القانون التي تم إعداده في هذا الصدد تحسينات تهم الحكامة والرقابة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، ما من شأنه ضمان مساهمة أحسن لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السوسيو- اقتصادي للبلاد وعصرنتها.

- **تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة للحكامة**

استرسلت خلال سنة 2015 عملية تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. هكذا، وإلى حد الأن، اعتمدت الأجهزة التداولية بثلاثين (30) مؤسسة ومقاولة عمومية مخططات لتحسين الحكامة. كما عرفت هذه المؤسسات والمقاولات العمومية تحسنا ملحوظا في ممارسات الحكامة عبر إحداث عدد من اللجان المختصة وخاصة لجنة الافتحاص ولجنة الحكامة.

كما قامت عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية بإغناء مواقعها على شبكة الإنترنت عبر نشر المعلومات المالية وغير المالية من بينها تأليف وتسيير أجهزة الحكامة، ووضع آليات تدبير المخاطر من خلال اعتماد خرائطية المخاطر وتقوية رقمنة مساطرها.

- **تعميم العلاقات التعاقدية المتعددة السنوات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية**

تمكن العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية من تحديد الأهداف الاستراتيجية والعملياتية لهذه الأخيرة وذلك بتناغم مع التوجهات الحكومية، وإقامة برامج العمل التي تنتج عن ذلك، وضمان الاستدامة الاقتصادية والمالية للمؤسسة المعنية أخذا بعين الاعتبار محيطها وآفاق تطورها، وتعزيز جهود التحكم في التحملات وتقييم الثروة بما يتلاءم مع تحسين الخدمة المقدمة للمواطن.

هكذا، يتواصل بذل الجهود التي تهدف إلى تحسين البنية العامة للعقود عبر تحديد أمثل للالتزامات المتبادلة والتي أصبحت أكثر تحديدا وعدا وآليات للتقييم والمتابعة بشكل دوري منتظم، وذلك بمساندة مكاتب دراسات متخصصة في بعض الحالات.

وتهم العقود جارية التنفيذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (2014-2018) ومجموعة بريد المغرب

(2013-2017) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2013-2016) والخطوط الملكية المغربية (2011-2016) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2010-2015) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2008-2015).

دعم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

شهدت سنة 2015 استكمال الإطار القانوني المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، عبر صدور القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 22 يناير2015 وكذا المرسوم التطبيقي 2-15-45 للقانون المذكور بتاريخ فاتح يونيو من نفس السنة.

ويروم هذا الإطار، الذي تم إنجازه وفق مقاربة تشاركية شملت مختلف المتدخلين بما فيهم المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاعات الوزارية المعنية وكذا الخبراء الوطنيين والدوليين، تحديد إطار عام موحد ومحفز لتنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالمغرب لفائدة الدولة والمؤسسات التابعة لها وكذا المقاولات العمومية.

وتتمثل أهداف هذا الإطار القانوني في:

- توحيد الإطار العام لإعداد وإسناد وتتبع مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع إطار أكثر تحفيزا بغرض تطوير اللجوء للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات ذات الأهمية بما فيها القطاعات غير التجارية؛
- تمكين المستثمرين المغاربة والأجانب من رؤية أوضح من أجل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى إحداث آليات جديدة لتدبير الصفقات العمومية.

وهكذا، وبهدف إتمام الإطار القانوني والعملياتي الكفيل بتنمية اللجوء للشراكات بين القطاعين العام والخاص، تم إعداد مجموعة من الدلائل المنهجية التي تروم تقوية اللجوء للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتم حاليا تحيين هذه الدلائل، بمساندة من الخبراء المخولين من طرف البنك الإسلامي للتنمية. كما يرتقب إعداد دلائل أخرى تتعلق بكيفيات فحص ومعالجة تقارير التقييم القبلي لمشاريع عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المطابقة مع معايير المحاسبة الدولية

تهم الجهود المبذولة في هذا المنحى ما يلي:

- **ورش مطابقة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي:** ويتعلق الأمر بانخراط النظام المحاسباتي الوطني في مسلسل تطور المعايير الدولية، مما سيسهم في تحسين مناخ الأعمال في بلادنا؛
- **مشروع قانون حول الحسابات المجمعة:** ويروم هذا المشروع وضع إطار موحد لتجميع الحسابات، بما يسمح بانسجام الممارسات المحاسباتية على المستوى الوطني.

و سيمكن هذا المشروع أيضا من التوفر على معلومات محاسباتية ومالية بمواصفات عالية، خاصة بالنسبة لوحدات النفع العام وكذا تيسير مقارنة أدائها؛

- **مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين:** ويهدف إلى إعادة هيكلة هذه المهنة عبر سد الثغرات التي تشوب الإطار الحالي لصفة المحاسب المعتمد.

وسيتم عرض تفاصيل الإصلاحات المنجزة في التقرير الخاص بقطاع المؤسسات والمنشآت العمومية المرافق لمشروع قانون المالية.

3.2.3.3. إصلاح السياسة العقارية

في إطار تحديث وتحسين تدبير الثروة العقارية للدولة، تم الشروع في إصلاحات وعمليات تتعلق بالمحاور الرئيسية التالية:

- **دعم الاستثمار المنتج والتجهيزات العمومية**

تمت تعبئة مساحة إجمالية تبلغ 614 هكتارا من العقار العمومي لمواكبة دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. بحيث مكنت تعبئة هذا الوعاء العقاري من إنجاز استثمارات تبلغ قيمتها 5.315 مليون درهم وإحداث 11.486 منصب شغل مباشر.

وتتعلق المشاريع الكبرى التي تمت الموافقة عليها بإنجاز منطقة صناعية في إطار برنامج "طنجة الكبرى"، وتهيئة سهل واد مرتيل، وإنشاء قطب جهوي للمنتجات الغذائية واللوجستيك في إطار برنامج "الرباط مدينة الأنوار".

تميزت سنة 2015 كذلك بمواصلة مواكبة تنمية القطاع الفلاحي، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك عبر وضع أراضي فلاحية رهن إشارة المستثمرين في إطار تأجير طويل الأمد. وبلغت المساحة الإجمالية المؤجرة برسم الأسدوس الأول من سنة 2015، 2.495 هكتارا باستثمار إجمالي بقيمة 601 مليون درهم يتوخى إحداث 1.194 منصب شغل.

على مستوى آخر، تم تخصيص مساحة تبلغ 85 هكتار للإدارات العمومية قصد إقامة تجهيزات عمومية.

- **تصفية وحماية الأملاك العقارية للدولة**

في إطار تصفية الوضعية القانونية للملك الخاص للدولة وحمايته، تمت مواصلة أشغال تسجيل الملك الخاص للدولة عبر تفويض الأشغال الطبوغرافية، وكذا التنسيق مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية. في هذا الإطار، وإلى غاية متم شهر يونيو 2015، تم تسجيل 9.947 هكتارا، لتبلغ بالتالي الأملاك العقارية المسجلة 949.289 هكتارا.

كما ستواصل الجهود من أجل تصفية قاعدة بيانات الأملاك العقارية وتدبير وتتبع النزاعات القضائية بهدف الحفاظ على مصالح الدولة. وإلى غاية متم شهر يونيو من سنة 2015،

تم الحكم لصالح الدولة في 53 منازعة قضائية تتعلق ب957 هكتارا، في حين تم الحكم ضد الدولة في 11 ملف تتعلق ب 21 هكتارا.

التدبير الدينامي لأملاك الدولة

باشرت الدولة تفويت المساكن ذات العائدات الجد ضعيفة (مساكن يعود بناؤها لأربعينيات وخمسينيات القرن المنصرم) وفق الأنظمة المعمول بها، مع استهداف الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف التي تشغل هذه المساكن، عبر:

- إعداد نطاق سعري محفز بحسب أصناف المساكن وبحسب الأحياء (يتم تفويت الوحدات المتواجدة في الأحياء العصرية وفق ثمن خبرة)؛
- منح أجل 24 شهرا ابتداء من الإشعار، للقيام بعملية الشراء؛
- هكذا، تم بيع 340 وحدة خلال الأسدوس الأول من سنة 2015.

الرفع من مردودية المحفظة العقارية وتحسين مداخيل الأملاك المخزنية

بلغت عائدات الأملاك المخزنية عند نهاية شهر غشت 2015 مبلغ 952 مليون درهم مقابل 934 مليون درهم خلال نفس الفترة من سنة 2014، بزيادة 2 %.

من أجل تحسين هاته العائدات والرفع من مردودية تحصيلها، تم تفعيل نظام يهدف إلى إحصاء وتحديد المواقع المحتملة للموارد، والتتبع، والتنسيق بغية تحصيل ديون أملاك الدولة.

إعداد مشروع مدونة لأملاك الدولة

بهدف ضمان مواكبة أمثل للدينامية الوطنية للاستثمار واستجابة فعالة لانتظارات الشركاء، تم إطلاق دراسة لوضع تصور وإعداد مشروع مدونة لأملاك الدولة، تتمثل أهدافها في:

- تحديد الملك الخاص للدولة وتوضيح نظامه القانوني؛
- تحيين وتبسيط وتحديث الأنظمة والمساطر المتعلقة بتدبير الملك الخاص للدولة؛
- صياغة وتجميع مشاريع النصوص المتعلقة بالملك الخاص للدولة وبمساطر الأملاك المخزنية، وفق ترتيب موضوعي.

4.2.3.3 تقوية الحكامة الأمنية

في سياق وطني ودولي يتميز بتنامي التهديدات والتحديات الأمنية، يندرج عمل الحكومة برسم سنة 2016 في إطار ضرورة الحفاظ على درجة من اليقظة على مستوى كل الهيئات العاملة في الميدان الأمني.

يجدر بالذكر أن سنة 2015 تميزت بإطلاق عدة مبادرات أدت إلى تعاون وثيق بين كل المتدخلين في الميدان الأمني مما مكن من حماية التراب الوطني ضد العمليات والمخططات الإجرامية التي من شأنها المساس بالمصالح الديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة. في هذا الصدد، وجبت الإشارة إلى تفعيل مخطط "حذر" الذي يغطي مجموع التراب الوطني وبالأخص المواقع الحساسة. كما تميزت هذه السنة، بإحداث المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، كلبنة إضافية لتعزيز منظومة الحكامة الأمنية الجيدة، تماشيا مع الأحكام الدستورية التي تكرس مبادئ الديموقراطية ودولة الحق والقانون.

وستتميز سنة 2016، أساسا، بالاستفادة من المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال الحكامة الأمنية عبر إعادة الانتشار والتعزيز الناجع للموارد البشرية و لمعدات مختلف الهيئات الأمنية.

كم تتوقع هيئة الوقاية المدنية تعزيز قدراتها على المستوى الترابي بغرض تحسين تدخلاتها، بالأخص أثناء الحوادث والكوارث الطبيعية.

5.2.3.3. الاشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

من أجل مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، التي شهدتها السنوات الأخيرة، وبغية الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التحولات التي تزامنت مع إشعاع النموذج المغربي، تقود الحكومة استراتيجيتها في مجال العمل الدبلوماسي، وفقا لتوجيهات جلالة الملك، الذي يضع العمل الدبلوماسي في قلب الأولويات الحكومية. وقد تمت إعادة تأكيد هذه الإرادة في الخطاب الملكي ل 30 يوليو 2015، بمناسبة عيد العرش: ***"... عملنا على إعادة النظر في أسلوب وتوجهات العمل الدبلوماسي الوطني، مع الالتزام بالمبادئ الثابتة التي يرتكز عليها المغرب في علاقاته الخارجية، والمتمثلة في الصرامة والتضامن والمصداقية"***.

هكذا، يتمحور العمل الدبلوماسي للحكومة حول الخمس محاور الرئيسية التالية:

- التعبئة المستمرة للدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب؛
- تكريس المقاربة الدبلوماسية الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز التعاون الفعال جنوب-جنوب، خاصة مع الدول الأفريقية. في هذا الصدد، مكنت الزيارات العديدة التي قام بها جلالة الملك لعدد من دول القارة الأفريقية من تطوير نموذج التعاون الاقتصادي القائم على الاستفادة المتبادلة وإحداث دينامية في العلاقات مع عدد من هذه البلدان؛
- الدفع الاستراتيجي بدبلوماسية اقتصادية جديدة كفيلة بتقوية إشعاع ومكانة اقتصادنا على المستويين الإقليمي والدولي، أخذا بعين الاعتبار التحولات العميقة التي تشهدها الساحة الدولية؛
- تطوير الشراكات التي تربط المغرب بدول الاتحاد الأوربي، وذلك في إطار اندماجه مع محيطه الأورو-متوسطي؛
- تعزيز وتوسيع علاقات المغرب الثنائية والإقليمية مع مختلف الشركاء؛
- دعم وتشجيع الدبلوماسية الثقافية.

تتعلق أهم منجزات العمل الدبلوماسي خلال سنة 2015 ب:

- إعطاء الانطلاقة، وفقا لتوجيهات جلالة الملك، لرقم هاتفي دولي أخضر تم وضعه رهن إشارة أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج لاستقبال شكاياتهم المتعلقة بالخدمات القنصلية المقدمة من طرف مختلف المصالح القنصلية بالخارج؛

- تحسين الخدمات المقدمة للجالية المغربية المقيمة بالخارج وتبسيط المساطر؛

- تعزيز تمثيلية المملكة على الساحة الدولية، خاصة في مجال حقوق الإنسان من خلال مساهمة المملكة في المنظمات الدولية ؛

- ترشيد استعمال الاعتمادات المالية المرصدة لكراء المقرات وذلك عبر مواصلة تنفيذ برنامج الاقتناءات العقارية ومشاريع بناء المركبات الدبلوماسية للمغرب بالخارج (قنصلية المملكة بواشنطن، المركب الدبلوماسي بالمنامة)، وكذا إنهاء الأشغال المتعلقة بالمركبات الدبلوماسية بنواكشوط ومالابو ؛

- تنظيم العديد من التظاهرات داخل وخارج المغرب.

وقصد رفع تحديات السياسة الخارجية وتعزيز العمل الدبلوماسي للمغرب، تعتزم الحكومة، خلال سنة 2016، تكريس برنامج عملها عبر:

- تعزيز حضور المغرب على الساحة الدولية عبر افتتاح تمثيليات دبلوماسية جديدة وتعزيز حضور المملكة داخل المنظمات الدولية؛

- تشجيع الدبلوماسية الرقمية، لاسيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛

- مواصلة دعم العمل الدبلوماسي: تعميم هذا البرنامج ليشمل كل سفارات المملكة خلال سنة 2016 مع احتمال توسيعه ليشمل المراكز القنصلية؛

- مواصلة ترشيد استعمال الاعتمادات المالية المخصصة لكراء المقرات عبر برنامج الاقتناءات العقارية وتسريع برنامج تشييد المركبات الدبلوماسية (واشنطن، وأبوظبي، وليبروفيل، والمنامة...).

3.3.3. تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

1.3.3.3. إصلاح أنظمة التقاعد

فرضت التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المسجلة خلال العقود الأخيرة مجموعة من الإكراهات على نظام التقاعد المغربي. ويعتبر نظام المعاشات المدنية الذي يدبره الصندوق المغربي للتقاعد الأكثر تضررا من حيث اختلال توازناته المالية مما يهدد استدامته.

تفسر هذه الوضعية حسب دراسات وتقارير أنجزت في هذا المجال، من خلال العوامل الأساسية التالية:

- **العامل الديموغرافي**: إن العوامل المتعلقة بتحسن أمد الحياة وانخفاض الخصوبة بالتزامن مع الولوج المتأخر للشباب إلى الحياة العملية أثرت جميعها على فعالية الرافعة الديموغرافية التي تعتمد عليها أنظمة التقاعد المعتمدة على مبدأ التوزيع. على سبيل المثال، ارتفع عدد متقاعدي نظام المعاشات المدنية بنسبة 5% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 في حين عرف عدد النشيطين ارتفاعا لم يتجاوز 1,26%. وهكذا ارتفع عدد منخرطي هذا النظام سنة 2014 إلى 280.600 مقابل 267.200 مستفيد سنة 2013، في حين انتقل عدد النشيطين من 660.500 إلى 668.800 منخرط مما ترتب عنه تدهور المعامل الديموغرافي الذي انتقل من 10 نشيطين لكل متقاعد سنة 1986 إلى 2,38 نشيطين لكل متقاعد سنة 2014، ومن المتوقع أن يهوي هذا المعامل إلى 1,33 في أفق 2034.

- **العامل المرتبط بطرق تدبير أنظمة التقاعد:**

  - هيمنة المدى القريب على نماذج القيادة السابقة عوض المدى البعيد؛
  - ضعف التعرفة المطبقة على الحقوق والخدمات الملتزم بها اتجاه المنخرطين: على سبيل المثال يوفر نظام المعاشات المدنية، في المتوسط، درهمين كخدمة عن كل درهم كمساهمة.

جعلت إشكالية ملاءمة صناديق التقاعد وخاصة الصندوق المغربي للتقاعد التي أدت إلى تفاقم العجز الضمني من سنة إلى أخرى، من إصلاح أنظمة التقاعد أولوية قصوى لأجل استدامة هذه الصناديق وتمكينها من استعادة توازنها المالي وضمان الحقوق الحالية والمستقبلية للمنخرطين.

وفي هذا الإطار وباعتماد مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، انخرطت الحكومة، بعد دراسة معمقة لمختلف السيناريوهات، في إصلاح تدريجي وشامل لنظام التقاعد على ضوء خارطة طريق محكمة تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية في يناير 2013. وتشتمل خطة عمل الحكومة على مرحلتين.

تخصص المرحلة الأولى لاعتماد الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية المدبر من طرف الصندوق المغربي للتقاعد والذي يكتسي صبغة استعجالية. ولقد أبانت الدراسات الإكتوارية أنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراء في إطار الوضع الراهن، فإن هذا النظام سيعرف نفاذ احتياطاته المالية سنة 2022، خاصة أن هذا النظام سجل لأول مرة عجزا تقنيا سنة 2014 بلغ ما يقارب مليار درهم.

وعلى المدى المتوسط، سيتم خلال المرحلة الثانية اعتماد نظام معاشات ثنائي القطب الذي يضم:

- **قطب القطاع العام**: يضم الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والذي سيشمل مستخدمي القطاعات العمومية والشبه العمومية؛

- **قطب القطاع الخاص**: يتكون من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد الذي سيشمل أجراء القطاع الخاص وغير الأجراء من خلال التوسيع التدريجي لتغطية المتقاعدين من هذه الفئة من العمال.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إرساء نظام تقاعد ثنائي القطب تعد إصلاحا مرحليا يمهد لإنشاء نظام تقاعدي وطني موحد، على المدى البعيد.

2.3.3.3. الإصلاح الضريبي

تندرج أهم التدابير الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2015 في إطار مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية انسجاما مع التزامات الحكومة في التطبيق التدريجي للتوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثانية للجبايات المنعقدة في أبريل 2013 وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين. وتتمحور ذه التدابير حول تشجيع المنافسة الشريفة والعدالة الجبائية ودعم تنافسية المقاولات وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والملزمين.

- **المقتضيات المتعلقة بتشجيع المنافسة الشريفة والعدالة الجبائية**

تتمحور التدابير المتخذة حول:

- تحديد خصم الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد في حدود 50% من أجرة الخاضعين للضريبة الأجراء، عوض خصم مجموع هذه الأقساط؛ والرفع من نسبة خصم الأقساط أو الاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة من 6 % إلى 10% بالنسبة لأصحاب الدخول الأخرى؛

- فرض ضريبة على التسبيقات الممنوحة في إطار عقود تأمين التقاعد؛

- تمكين المتقاعدين من الاستفادة بصورة تصاعدية من تخفيض جزافي من الضريبة على الدخل؛

- رفع سعر واجبات التسجيل المطبق على تفويت الحصص والأسهم في الشركات ؛

- منح حق خصم الهبات الممنوحة للجمعيات ذات الأغراض الفنية؛

- مراجعة طريقة تحديد الربح الصافي الخاضع للضريبة الناتج عن تفويت سندات القرض وسندات الدين؛

- إلزامية تقديم الأوراق المثبة النفقات المتعلقة بالمشتريات بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين تتجاوز الواجبات الأصلية المترتبة عليهم برسم السنة خمسة آلاف (5000) درهم؛

- تمديد العمل حتى 31 دجنبر 2015 بالإجراءات التحفيزية لصالح دافعي الضرائب الذين يصرحون للمرة الأولى والذين كانوا يعملون في إطار غير نظامي.

- **المقتضيات المتعلقة بدعم تنافسية المقاولات.** ويتعلق الأمر أساسا ب:

- مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة عبر توسيع الوعاء الضريبي وتقليص عدد النسب المطبقة.

- تمديد أجل الاستفادة من مدة إعفاء أموال الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة من أربع وعشرين (24) شهرا إلى ستة وثلاثين (36) شهرا؛

- تقليص سقف برامج الاستثمار التي تدخل في إطار النظام الاتفاقي من مائتي (200) مليون درهم إلى مائة (100) مليون درهم؛

- منح المكاتب التمثيلية للشركات غير المقيمة التي تستفيد صفة القطب المالي للدار البيضاء نظام جبائي خاص على غرار المراكز الجهوية؛

- التخفيف من الالتزامات بالتصريح ودفع الضرائب بالنسبة للشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري والمدرجة أسهمها في بورصة القيم ؛

- رفع مبلغ السومة الكرائية للسكن ذي القيمة المخفضة والسكن الاجتماعي؛

- تشجيع استعمال العربات ذات محرك كهربائي والعربات ذات محرك مزدوج حماية للبيئة؛

- إعادة هيكلة الشركات من أجل تنافسية أفضل من خلال التمديد إلى غاية 31 دحنبر 2016 للإمتيازات الممنوحة لتحول الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الذاتيين مع حياد جبائي؛

- تسريع وتيرة التشغيل عبر تخفيض مدة إعفاء التعويض عن التدريب إلى 24 شهرا عوض 36 شهرا؛

- إعفاء الأجر الإجمالي الشهري الذي لا يتجاوز عشرة آلاف (10.000) درهم.

- **المقتضيات المتعلقة بتبسيط المساطر وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والملزمين :**

همت التعديلات المعتمدة ما يلي:

- إحداث مسطرة توافق مسبق حول أثمان التحويل؛

- تبسيط الالتزامات بالتصريح ودفع الضرائب على الدخل وعلى أرباح رؤوس الأموال المنقولة من مصادر أجنبية؛

- تمكين الأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء من اختيار الطريقة المناسبة لاحتساب الضريبة على الدخل برسم الأجور التي يتقاضونها وذلك إما بتطبيق سعر 20% بصفة إبرائية وإما إخضاعها للجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل وذلك بصفة لا رجعة فيها؛

- إلزام المقاولات بأداء واجبات التمبر بناء على إقرار، عندما يساوي أو يفوق رقم معاملاتها السنوي برسم آخر سنة محاسبية مختتمة مليوني (2.000.000) درهم.

من جهة أخرى، تتميز الفترة 2016-2017 بمواصلة التفعيل التدريجي للتوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثانية للجبايات المنعقدة في أبريل 2013 بنفس المقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين على الأمدين القريب والمتوسط، وذلك حسب الأولوية من حيث تشجيع الإستثمارات وتاثيرها على الميزانية لاسيما عبر:

- مواصلة عقلنة النفقات الجبائية (التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 2015)؛

- محاربة الغش والتملص الضريبيين وتأطير القطاع غير المهيكل عن طريق تحسين أشغال اللجان الضريبية (2017) ومحاربة الفواتير الصورية؛

- تشجيع الإستثمار ولاسيما في مجال الصناعات الغذائية؛

- تبني نظام جبائي يتلائم مع مستوى أرباح الشركات عبر إرساء جدول جديد لمعدلات الضريبة بعد دراسة الوقع المالي (2016)؛

- تأطير السلطة التقديرية للإدارة الجبائية (2014-2016)؛

- مراجعة منظومة الجزاءات (2016)؛

- إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بأموال الإستثمار؛

- تدعيم النظام الجبائي وتقوية تنافسية النسيج الاقتصادي عبر مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة (2015-2017). وفي هذا الإطار تتمثل التدابير المزمع بلورتها مستقبلا تبعا للتوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثانية للجبايات:

  - التوسيع التدريجي للوعاء الضريبي؛
  - إلغاء بعض الإعفاءات غير المبررة؛
  - ملاءمة الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالمنتجات الفلاحية المطبقة داخليا مع مثيلتها عند الاستيراد؛
  - تقليص عدد نسب الضريبة على القيمة المضافة؛
  - التعميم التدريجي لإرجاع الضريبة على القيمة المضافة.

3.3.3.3. إصلاح المقاصة

مكن تطبيق نظام المقايسة لأسعار المحروقات برسم الفترة 2013-2015 من تحقيق الأهداف الكبرى المتوخاة من إصلاح نظام المقاصة.

في ظل السهر على تأمين التزويد المنتظم للسوق المحلية من المواد البترولية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، مكن نظام المقايسة لأسعار المحروقات في سياق دولي تميز بانخفاض الأسعار العالمية لهذه المواد من خفض تكلفة المقاصة بما يناهز 70 % بين سنتي 2012 و2015 مساهما بذلك في تخفيف العبئ على المالية العمومية والاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية للبلاد.

ولقد مكنت الهوامش التي تم توفيرها من هذا الإصلاح من تصفية كل متأخرات المواد البترولية المتراكمة خلال السنوات الفارطة من جهة، والتوجه للاستثمار في الميدان الاجتماعي خاصة في مجالات التعليم والصحة و السكن ودعم بعض الفئات المعوزة من جهة أخرى.

كما استفاد المواطن من نظام المقايسة في فترات انخفاض أسعار المواد البترولية في السوق الدولية، حيث عرفت أسعار البيع الداخلية لبعض المواد انخفاضا مهما مقارنة مع سعر البيع قبل تطبيق هذا النظام.

وقد تميزت سنة 2015 بالمقايسة الكلية للغازوال على غرار البنزين والفيول وعقد اتفاق المصادقة على أسعار المواد النفطية السائلة بين الحكومة وقطاع المواد النفطية الممثل بجمعية النفطيين بالمغرب والشركة المغربية لصناعة التكرير. ويطمح هذا العقد إلى تقوية ودعم قطاع النفط . كما ستمكن من الانتقال من نظام تحديد أسعار بيع المواد النفطية السائلة إلى نظام تحديد الأسعار "القصوى" التي تباع بها المحروقات حيث يتاح للفاعلين في القطاع حرية تحديد سعر البيع دون تجاوز السقف المحدد وذلك في نطاق حرية الأسعار والمنافسة.

هكذا، يقتصر الدعم حاليا على غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين. و يتضمن مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 غلاف مالي لمواصلة دعم هذه المواد ولفائدة التدابير المواكبة والتي تهم قطاع النقل والدعم المباشر لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب طبقا لعقد البرنامج المبرم بين الدولة وهذا المكتب برسم الفترة 2014-2017.

ويتطرق التقرير حول المقاصة المصاحب لمشروع قانون المالية بالتفصيل لأهم التدابير المتخذة في هذا الإطار.

4.3. تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون الـمالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

1.4.3. تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون الـمالية

يشكل القانون التنظيمي رقم 130-13 لقانون الـمالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 2-15-62 (2 يونيو 2015) بتاريخ 14 من شعبان 1436، تتويجا لـمسار استهل منذ سنة 2011

وفق مقاربة تشاركية شملت جل المتدخلين في مجال المالية العمومية، ولاسيما البرلمان، والقطاعات الوزارية وكذا المجتمع المدني.

ويدخل القانون التنظيمي لقانون المالية حيز التنفيذ، بشكل تدريجيي يمتد لخمس سنوات. مما سيسمح للمدبرين بتملك أفضل للقواعد الميزانياتية والمحاسباتية والمالية المحدثة بموجب هذا القانون.

تحقيقا لهذه الغاية، وبغية إنجاح تنزيل تدابير القانون التنظيمي لقانون المالية التي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير سنة 2016، تبذل الحكومة الجهود الكفيلة بتفعيلها في إطار مشروع قانون المالية الحالي. هكذا، وفي إطار ترسيخ مبدأ صدقية الميزانية الذي يكرسه القانون التنظيمي لقانون المالية، يتم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 استنادا إلى فرضيات معقولة، كما يعكس مضمون مشروع القانون المذكور بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة .

وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار هذا المشروع، تم تفعيل مجموعة من أحكام القانون التنظيمي لقانون المالية التي تروم تحسين فعالية النفقة العمومية، لاسيما تلك المتعلقة بمنع إدراج نفقات الموظفين أو نفقات المعدات في فصل الاستثمار وكذا بإحداث فصل تدرج فيه نفقات التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية وذلك بهدف احترام الطابع الاجمالي للنفقات.

بخصوص التحكم في كتلة الأجور، وعلى ضوء دخول القاعدة الجديدة المتعلقة بمحدودية اعتمادات الموظفين والأعوان حيز التنفيذ سنة 2017، سيتم إحداث لجنة بين وزارية مكلفة بحساب التوقعات حول تطور كتلة الأجور مكونة من ممثلي القطاعات. إضافة لذلك يتيح القانون التنظيمي لقانون المالية ابتداء من سنة 2016 إمكانية إعادة انتشار المناصب المالية بين الوزارات قصد تلبية الحاجيات من الموارد البشرية دون اللجوء إلى إحداث مناصب مالية جديدة، عبر استثمار الفائض البشري ببعض القطاعات لتغطية خصاص القطاعات الأخرى ذات الأولوية.

وفي إطار تقوية شفافية المالية العمومية وتحسين مقروئية الميزانية تم تقليص عدد أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة من ستة (6) إلى خمسة (5) أصناف عقب دمج حسابات القروض وحسابات التسبيقات في صنف جديد يدعى حسابات التمويلات. علاوة على ذلك، وابتداء من سنة 2016 ، يشترط لإحداث الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة توفرها على موارد ذاتية تتجاوز عتبة أربعين في المائة(40%) بالنسبة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية وثلاثين في المائة (30%) بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

بخصوص تقوية مراقبة البرلمان على المالية العمومية، يتم إرفاق مشروع قانون المالية لسنة 2016 بمذكرتين جديدتين تتعلقان على التوالي بالنفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة والتوزيع الجهوي للاستثمار، إضافة لتقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار.

من جهة أخرى، ستدخل تدابير أخرى من شأنها تحسين فعالية النفقة العمومية حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2018. ويتعلق الأمر خصوصا باعتماد التبويب الميزانياتي القائم على البرامج واعتماد منهجية نجاعة الأداء المتمثلة في مسؤولية المدبرين، حيث يوضع على عاتقهم، سنويا،

إعداد مشروع نجاعة الأداء يروم، على الخصوص، تحديد البرامج والأهداف الـمرتبطة بها وكذا المؤشرات التي تمكن من قياس النتائج المحققة.

كما سيدخل المقتضى الـمتعلق بتحديد سقف ترحيل اعتمادات الأداء الـمفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالـميزانية العامة حيز التطبيق ابتداء من سنة 2018.

كذلك، ابتداء من سنة 2018، يتحتم على الدولة مسك محاسبة عامة تستند إلى الـمعايير الـمحاسباتية الـمغربية للقطاع العام، والتي ستمكن من معرفة ممتلكات الدولة ووضعيتها الـمالية وستساهم في تقوية الانضباط الـميزانياتي العام وكذا شفافية الـمالية العمومية.

علاوة على ذلك، ستصبح البرمجة الـميزانياتية لثلاث سنوات سارية الـمفعول ابتداء من سنة 2019. لذا، ستقدم البرمجة الـميزانياتية لثلاث سنوات للقطاعات الوزارية وكذا للمؤسسات العمومية والـمقاولات العمومية الخاضعة لوصايتها والـمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة، للجان البرلمانية القطاعية الـمعنية حين تقديم مشاريع ميزانيات هذه القطاعات الوزارية.

وفي الختام، سيتم التفعيل الإجمالي لكافة أحكام القانون التنظيمي لقانون الـمالية سنة 2020 لاسيما تلك الـمتعلقة بإدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن نفقات الـموظفين، وبإرفاق مشروع قانون التصفية الـمتعلق بتنفيذ قانون الـمالية بالحساب العام للدولة، وبالتقرير السنوي حول نجاعة الأداء و بتقرير افتحاص نجاعة الأداء إضافة إلى الأحكام المتعلقة بالتصديق على حسابات الدولة من طرف الـمجلس الأعلى للحسابات.

من ناحية أخرى، اقتضت الأحكام الجديدة للقانون التنظيمي لقانون الـمالية إعداد نسخة جديدة من الـمرسوم الـمتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين الـمالية. لهذا الغرض، تم نشر الـمرسوم رقم 2-15-426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) والـمتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين الـمالية بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 يوليو 2015.

كما يعتزم إصلاح المرسوم الملكي رقم 66-330 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) الذي يقضي بسن نظام عام للمحاسبة العمومية كما تم تعديله وتتميمه، وذلك بهدف ملاءمة النظام العام للمحاسبة العمومية مع القانون التنظيمي لقانون الـمالية والـمرسوم الـمتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين الـمالية بغرض الأخذ بالاعتبار مبدأ الشفافية الميزانياتية، وقواعد تخفيف المراقبة القبلية، وكذا وضع منظومة لتحديد مسؤوليات مختلف المتدخلين تستجيب لحاجيات التدبير القائم على تحقيق النتائج ونجاعة الأداء.

هذا، وفي إطار الجهود الـمبذولة من أجل استثمار الفترة التي تسبق دخول جميع أحكام القانون التنظيمي لقانون الـمالية حيز التنفيذ وبغاية ضمان استمرارية التطور الـمسجل خلال المرحلتين التجريبيتين السابقتين، الـمنجزتين برسم قوانين الـمالية لسنتـي 2014 و2015، أعطى منشور رئيس الحكومة رقم 4/2015 بتاريخ 18 يونيو 2015 انطلاقة مرحلة تجريبية ثالثة، حيث تم توسيع حقل هذه الـمرحلة التجريبية ليشمل ستة عشر قطاعا وزاريا.

وبغية منح الفاعلين المكلفين بتنـزيل القانون التنظيمي لقانون الـمالية خارطة طريق توجه تدخلاتهم خلال الفترة 2015-2020، تم إعداد برامج للعمل والتكوين والتواصل تـهم تنـزيل أحكام القانون التنظيمي لقانون الـمالية وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والـمؤسسات الـمعنية.

2.4.3. مواصلة مجهود الإستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

إن تحسن مجموعة من المؤشرات الماكرواقتصادية منذ سنة 2013 يشهد على فعالية وجدوى التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بترشيد النفقات وبتتبع وتوخي اليقظة الاستراتيجية في تنفيذ المالية العمومية.

وفي هذا الإطار وبهدف عقلنة التدبير الميزانياتي وتقليص حجم الدين العمومي، ترمي المجهودات المبذولة خصوصا إلى التحكم في العجز الميزانياتي الذي سجل منذ سنة 2013، انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,2% سنة 2013 و4,9% سنة 2014، ومن المتوقع أن تصل نسبة العجز إلى 4,3% سنة 2015 بهدف بلوغ 3,5% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.

هذا ويندرج مشروع قانون المالية لسنة 2016 في إطار مواصلة التدابير والإجراءات المتخذة في السنوات الأخيرة، ويترجم التزام السلطات العمومية في اعتماد سياسة ميزانياتية فعالة والحفاظ على التوازنات الخارجية وذلك بالاعتماد على المقتضيات الجديدة في تدبير المالية العامة المرتقبة في القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

1.2.4.3. استعادة التوازن الميزانياتي

يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2016 إلى تقليص العجز الميزانياتي إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام. حيث ستتم، في هذا الصدد، مواصلة الجهود المبذولة في اليقظة والتتبع المستمر لوضعية المالية العمومية.

كما يرتقب مواصلة الجهود الهادفة إلى التحكم في النفقات والتعبئة الأمثل للموارد الجبائية والهبات والعائدات المتأتية من أرباح المؤسسات والمقاولات العمومية.

1.1.2.4.3. التحكم في النفقات

ستعرف سنة 2016 مواصلة الجهود من أجل ترشيد النفقات العمومية في إطار نفس النسق المعتمد خلال الأربع سنوات الماضية للتحكم في النفقات.

هذا، وقد سطرت المذكرة التوجيهية العامة لإعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 مجموعة من التدابير الرامية إلى ترشيد وضبط النفقات العمومية بما يمكن من توفير الهوامش المالية الضرورية لدعم الاستثمار، واستهداف الفئات المعوزة والهشة، وترتكز هذه التدابير حول المحاور التالية :

- **التحكم في كتلة الأجور**، من خلال تفعيل المقتضيات التالية:
  - العمل على ضبط توقعات نفقات الموظفين، وذلك في أفق التفعيل التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية القاضية بإلغاء الطابع التقديري لهذه النفقات وحصرها في الغلاف المالي المرخص به في إطار قانون المالية ابتداء من سنة 2017؛

- حصر المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على تفعيل آليات إعادة الانتشار بهدف تغطية العجز الفعلي على المستوى الترابي أو القطاعي؛

- التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

- **ترشيد نمط عيش الإدارة**

يتعلق هذا الإجراء أساسا مواصلة مجهودات ترشيد النفقات التالية:

- مستحقات الماء والكهرباء والاتصالات؛

- كراء وتهيئة وتأثيث المقرات الإدارية؛

- مصاريف المهام والنقل إلى الخارج؛

- الاستقبال والفندقة وتنظيم المؤتمرات والندوات؛

- النفقات المرتبطة بكراء واقتناء السيارات.

- **تحسين فعالية نفقات الاستثمار** وذلك عبر :

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية مع إعطاء الأولوية من جهة للمشاريع موضوع اتفاقيات والتزامات موقعة أمام صاحب الجلالة، أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، ومن جهة أخرى، للمشاريع ذات الأثر الواضح من حيث إحداث فرص الشغل وإنتاج الثروات وتحقيق التوازن المجالي والجهوي، وكذا تحسين ظروف عيش المواطنين؛

- الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات محددة سلفا تثبت مردوديتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى معايير محكمة لانتقائها، وكذا آليات دقيقة لتتبع تنفيذها وضبط كلفتها؛

- مواصلة تصفية الاعتمادات المرحلة في أفق تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة؛

- وجوب التزام الآمرين بالصرف بالمقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والحرص على إحداث المرافق والتجهيزات العمومية على المواقع المتضمنة في تصاميم التهيئة، والمنع التام للاعتداء المادي على عقارات الأغيار، والتقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص للمرافق والتجهيزات العمومية، قبل الشروع في إنجاز المشاريع؛

- ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات من خلال تفعيل الدراسات المنجزة وتثمين خلاصاتها والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات الوزارية في المجالات ذات التدخل المشترك، وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والكفاءات المتوفرة بمختلف الإدارات العمومية؛

- حصر النفقات المشتركة فيما لا يمكن تخصيصه بطريقة مباشرة لقطاع وزاري معين، وذلك تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية؛

- التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار.

2.1.2.4.3. تحسين المداخيل

تعبئة الموارد الضريبية والجمركية

ستواصل الحكومة برسم سنة 2016 تنفيذ التدابير المعتمدة وذلك قصد تحسين وتعزيز تحصيل المداخيل لاسيما الجبائية والجمركية منها.

إضافة إلى تعبئة المداخيل الجبائية والجمركية، ستعزز الحكومة مجهوداتها من خلال تثمين الملك الخاص للدولة وتحسين نجاعة تسيير المحفظة العمومية عبر تصفية الباقي استخلاصه وكذا تبني سياسة جديدة لتوزيع أرباح المقاولات العمومية.

تثمين الملك الخاص للدولة

قصد تثمين الملك الخاص للدولة، تنصب الجهود من أجل مواصلة العمليات التالية:

- تطوير المداخيل المترتبة عن تدبير الملك الخاص للدولة ؛

- تثمين محفظة الملك الخاص للدولة في إطار المخططات التعميرية والتصاميم التوجيهية للتهيئة والتعمير؛

- اعتماد مقاربات جديدة من أجل تعبئة الملك الخاص للدولة (مساهمات بالعقار أو التبادل،...) خاصة من أجل دعم بعض المشاريع الكبرى التي يتبناها فاعلون في القطاع العام(المدينة الجديدة لزناتة، القطب الحضري الجديد لمزاكان،....) ؛

- مواكبة المشاريع التنموية الجهوية الكبرى (الرباط وطنجة وتطوان) من خلال اقتناء جزء من العقار اللازم.

تطوير تدبير فعال للمحفظة العمومية

من أجل تحسين مردودية المحفظة العمومية وبناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة التي أعطيت انطلاقتها في هذا الصدد، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالتدبير الفعال للمحفظة العمومية، يتضمن المبادئ والكيفيات اللازمة لتأطير وتسيير الوظائف الرئيسية المتعلقة بالتدبير

الفعال (فتح رأس المال، تفويت حصص صغار المساهمين، اندماج/ انقسام، زيادة رأس المال، إلخ...) وكذا عمليات الخوصصة.

ويهدف هذا المشروع إلى إحداث الآليات التي تضمن من جهة ، شفافية العمليات التي تقوم بها الدولة بخصوص ثروتها، ومن جهة أخرى، المرونة اللازمة للتكيف السريع مع تحولات السياق والتي قد يكون من شأنها التأثير بأحد أوجه مساهمات الدولة، وكذا تأقلمها مع ضرورة التدخل السريع الذي قد يتحتم على الدولة إجراؤه في ظروف استثنائية.

2.2.4.3. استعادة التوازنات الخارجية

لقد مكنت المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة والمتعلقة بتطوير عرض تصديري متنوع في الأسواق الخارجية وبتعزيز المداخيل السياحية وبجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا بإجراءات التحكم في الواردات من حيث الكم والمضمون، من الاستعادة التدريجية للتوازنات الخارجية للبلاد.

وهكذا، وخلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2015 تراجع العجز التجاري ب 29 مليار درهم أي بنسبة 36,3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 نتيجة انخفاض الواردات ب 15,9 مليار درهم وارتفاع الصادرات ب 13,1 مليار درهم.

كما أن الانخفاض الطفيف لمداخيل الأسفار ب 800 مليون درهم (-1,9% مقارنة مع 2014) تم تعويضه بارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ب 2,1 مليار درهم (+5,2%).

كما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت 24,2 مليار درهم أي بنسبة 22,9% مقارنة مع الثمانية أشهر الأولى لسنة 2014.

وقد مكنت هذه المجهودات من استعادة توازن الحساب الجاري لميزان الأداءات بشكل ملحوظ بحيث استقر العجز في حدود 5,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 مقابل 9,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012. كذلك فقد تحسنت الاحتياطات الصافية من العملة بحيث انتقلت من 4 أشهر ويومين من الواردات في متم 2012 إلى 6 أشهر و12 يوما في شهر شتنبر 2015، وبذلك تكون قد بلغت هذه الاحتياطات ما يناهز 213,4 مليار درهم.

1.2.2.4.3. الرفع من دينامية الصادرات

تواصل الحكومة سياستها المتعلقة بتنمية العرض التصديري للمغرب وديناميته في الأسواق التقليدية وكذا تعزيز موقعه في أسواق جديدة ذات امكانيات نمو مهمة وذلك باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى مواكبة وتعزيز القدرات التصديرية للمقاولات وعصرنة الإطار القانوني للتجارة الخارجية وكذا التسريع في تنفيذ برامج دعم الصادرات.

- **تحسين الإطار القانوني للتجارة الخارجية**

عرفت سنة 2015 وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون رقم 91-14 المتعلق بالتجارة الخارجية. ويهدف مشروع هذا القانون، الذي تم إدراجه في مسار المصادقة، إلى تعزيز آليات حماية المنتوجات الوطنية وتتبع ومراقبة العمليات التجارية وذلك في إطار مبدأ تحرير المبادلات.

ومن جهة أخرى، ونظرا للعراقيل الملاحظة في التنفيذ الفعلي لمقتضيات القانون رقم 15-09 المتعلق بالحماية التجارية، تم تنظيم خلال 2015 تنظيم حملة تحسيسية لفائدة المقاولات الخاصة لتمكينهم من فهم حقوقهم وواجباتهم الواردة في هذا القانون.

وستواصل الحكومة سنة 2016 مجهوداتها بخصوص تقوية قدرات التسيير المتعلقة بتنفيذ آليات الحماية التجارية وإنهاء الأشغال المتعلقة بوضع الشباك الوحيد للتجارة الخارجية وإطلاق دراسة بخصوص المخطط الوطني لتبسيط مساطر التجارة الخارجية.

تنمية وإنعاش الصادرات:

تعطي الحكومة أهمية كبيرة لجميع الأعمال المتعلقة بإنعاش الصادرات نظرا لتأثيرها على التوازنات الخارجية وتعزيز موقع المغرب في مختلف الأسواق الاستهلاكية العالمية. وفي هذا السياق، تميزت سنة 2015 ب:

- **برنامج عقود تنمية الصادرات:** استفادت 174 مقاولة من النسختين الأولى والثانية من البرنامج برقم معاملات إضافي للصادرات يبلغ 2,375 مليار درهم. واستهدفت النسخة الثالثة، التي أعطيت انطلاقتها في سنة 2015، ما يناهز 100 مقاولة من بينها 90 مقاولة صاعدة و10 مقاولات كبيرة ؛
- **برنامج التدقيق من أجل التصدير**: استفادت من هذا البرنامج 122 شركة متخصصة أساسا بقطاع الصناعة الجلدية (27 شركة) والصناعة الغذائية (22 شركة). وقد مكنت النسختان الأولى والثانية من البرنامج اللتان أعطيت انطلاقتهما في سنتي 2013 و2014 من تكوين 52 استشاري. النسخة الثالثة، التي ستتم خلال سنة 2015، تهم 30 استشاريا، اللذين سيتم تصنيفهم قبل نهاية السنة الجارية؛
- **إنشاء ودعم اتحادات التصدير**: تميزت سنة 2015 بمواكبة 15 اتحادا للتصدير من أجل إتمام ملفاتهم الإدارية وتنفيذ برامج عملهم، وكذلك خلق اتحادين جديدين للتصدير في مجالات تكنولوجيا الاعلاميات والتواصل والخدمات.
- **إضفاء الطابع الدولي على المعارض القطاعية**: في هذا الإطار، قام مكتب معارض الدار البيضاء بالعمل على إضفاء الطابع الدولي على 4 معارض قطاعية ويتعلق الأمر بمعرض في ميدان صناعة الأدوية ومعرضين الصناعة الكهربائية والمعرض الدولي لتكنولوجيا المعلومات.

وفي الختام، إثر انتهاء أجل الاتفاقيات المتعلقة ببرامج استراتيجية "مغرب تصدير+"، يجري التفكير في وضع استراتيجية جديدة لتطوير التجارة الخارجية خلال الفترة ما بين 2016-2020 بهدف تعزيز وتبسيط برامج الدعم بالنسبة للمقاولات المصدرة.

2.2.2.4.3. التحكم في تدفق الواردات

فيما يخص التحكم في تدفق الواردات، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية المستهلك وتفعيل المعايير الجديدة للسلامة والجودة وكذا

الإجراءات المتعلقة بالحماية التجارية من خلال محاربة عمليات إغراق الأسواق والتقليد والتهريب والتخفيض من قيمة الفواتير عند الاستيراد.

3.2.2.4.3. إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة

بلغت مداخيل الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب إلى متم غشت 2015 ما يناهز 24,2 مليار درهم ما يمثل ارتفاعا بحوالي 22,9% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.

أما بالنسبة للتدفقات الصافية، فقد بلغت 19 مليار درهم عوض 15,8 مليار درهم ما يمثل ارتفاعا ب 20,4%. وتعزى هذه النتائج إلى الارتفاع المهم الذي عرفته المداخيل التي بلغت 4,5 مليار درهم مقارنة مع الإرتفاع المسجل على مستوى النفقات التي ناهزت 1,3 مليار درهم.

4.2.2.4.3. تعبئة التمويل الخارجي

تواصل الحكومة خلال سنة 2016 جهودها الرامية لتعبئة التمويل الخارجي لدى المؤسسات المالية الخارجية سواء الدولية أو الثنائية. وتساهم هذه الموارد من الهبات والقروض الخارجية التفضيلية في ضمان أفضل شروط التمويل للمشاريع العمومية المهيكلة التي تنجزها بلادنا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية و البيئية.

وتجدر الاشارة في هذا الإطار، إلى مواصلة تعبئة الهبة المقدمة للمغرب من دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 5 ملايير دولار خلال الفترة 2012-2016.

علاوة على ذلك، فقد أبرم المغرب في يوليو 2014، مع صندوق النقد الدولي اتفاقا جديدا يتعلق بتجديد اتفاقية الخط الائتماني المالي بمبلغ 5 ملايير دولار قابل للتعبئة على مدى سنتين. ويشكل هذا التجديد دليلا على تقوية أسس اقتصادنا وانخفاض المخاطر التي تتهدده. وعلى الرغم من كون المغرب في غنى عن تمويل ميزان الأداءات، فإن اللجوء إلى الخط الائتماني المالي يهدف إلى دعم الإصلاحات الحكومية بغية تحسين الهوامش الميزانياتية والخارجية وتعزيز مناعة الاقتصاد المغربي وتحقيق نمو قوي وأكثر اندماجا.

كما أن تجديد الخط الائتماني والمالي في مناخ دولي غير مستقر من شأنه أن يعزز أكثر ثقة الشركاء والمستثمرين الأجانب في اقتصادنا وكذا تسهيل ولوج بلادنا إلى السوق المالي الدولي.

الباب الرابع: الأحكام المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016

تتضمن المقتضيات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2016 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير أخرى مختلفة.

I – أحـكــام ذات طابــع جــبـائــي

أ - الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التـأهيــل والمصادقة:

1-1 التـأهيــل

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 339-77-1 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2016، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2016:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛

- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

1-2 - المصـادقـة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل وذلك طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية لسنة 2016، يرمي إلى المصادقة على المرسومين التاليين المتخذين سنة 2015:

المرسوم رقم 2-15-275 الصادر في 20 جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) يتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

تبين من خلال تحليل وضعية السوق العالمي للحبوب على العموم، انخفاض في مستويات أسعار القمح اللين مند بداية شهر ماي من سنة 2014. هذه الوضعية راجعة للوفرة الكبيرة من هذه المادة وكذا المحصول الجيد المتوقع في هذه السنة في المناطق الرئيسية للإنتاج.

وهكذا، فإن الثمن المرجعي للقمح الفرنسي عند الخروج من الميناء المغربي كان في حدود 263 درهم للقنطار. أما بخصوص القمح المستورد في إطار النظام التفضيلي مع دول الاتحاد الأوربي، فإن ثمنه بلغ حوالي 250 درهم للقنطار.

وفي هذا السياق وأخذا بعين الاعتبار التوقعات الجيدة للمحصول الوطني من القمح اللين خلال سنة 2015 التي ستلبي حاجيات السوق المحلي إلى نهاية شهر نونبر من سنة 2015، فإن الرفع من مبلغ رسم الاستيراد على القمح اللين هو ضروري لضمان حماية كافية للإنتاج الوطني من هذه المادة.

وعليه، وبهدف ضمان أحسن الشروط لتسويق المحصول الوطني، أخذا بعين الاعتبار المستوى الحالي للأسعار العالمية للقمح اللين والوفرة الوطنية من هذه المادة وكذا المستوى المتوقع من الإنتاج الوطني، تبين أنه من المناسب الرفع من رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين من 17.5% إلى75% و ذلك خلال الفترة الممتدة من فاتح ماي إلى 31 أكتوبر 2015.

المرسوم رقم 2-15-810 الصادر في 30 من ذي الحجة 1436 (14 أكتوبر2015) يتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته.

بهدف توفير الشروط الملائمة لتسويق جيد للمحصول الوطني من القمح اللين، تم بموجب المرسوم رقم 2-15-275 الصادر في 20 جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015) تخفيض رسم الاستيراد المطبق على هذه المادة من 75% إلى 17,5% و ذلك من فاتح ماي إلى 31 أكتوبر 2015.

ومنذ اعتماد هذا التدبير، تبين أن مستوى المخزون من القمح اللين المعد للطحن المتوفر لدى المتعاملين، يغطي قرابة أربعة أشهر. كما أن الأسعار الدولية لهذه المادة سجلت انخفاضا ملحوظا منذ بداية شهر ماي 2015 بفضل التوقعات الإيجابية المعروضة من طرف أهم البلدان المصدرة.

وعلى أساس المستويات الحالية للأسعار الدولية، فإن استئناف تطبيق رسم الاستيراد على القمح اللين بنسبة 17,5% ابتداء من فاتح نونبر 2015، سيجعل ثمن القمح اللين المستورد عند الخروج من الميناء يقارب 235 درهم للقنطار مقارنة مع 265 درهم للقنطار في شهر ماي 2015، مما قد يؤدي إلى خلل في التموين العادي للسوق الداخلي لهذه المادة.

لذا، وقصد ضمان تنافسية القمح المحلي مع ترك إمكانية للاستيراد بعد تسويق باقي المحصول الوطني، بدا من الملائم إخضاع القمح اللين لرسم استيراد بنسبة 50% ابتداء من فاتح نونبر .2015

2- مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة : إدراج مقتضيات جديدة في مدونة الجمارك تتعلق بالمقررات المسبقة في ميدان المعلومات الملزمة حول التصنيف التعريفي والمنشأ وطرق التقييم في الجمرك. (الفصلان 15 و45 المكرر مرتين من مدونة الجمارك).

بهدف تحسين جاذبية بلدنا من خلال إرساء مزيد من الشفافية ووضوح الرؤيا، يقترح تعديل الفصل 45 المكرر مرتين من مدونة الجمارك من أجل تضمينه مقتضيات جديدة تتعلق بالمقررات المسبقة في ميدان المعلومات الملزمة حول التصنيف التعريفي والمنشأ وطرق التقييم في الجمرك.

هذا الاقتراح يتماشى مع أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بتسهيل المبادلات التي تمكن المتعاملين الاقتصاديين من التوفر على جميع المعلومات الضرورية لإنجاز عملياتهم في إطار من الشفافية والعدالة ونجاعة المساطر الجمركية.

وتبدو الفرصة سانحة لتعديل الفصل 15 من نفس المدونة لملائمته مع مقتضيات الفصل 45 المكرر مرتين المذكور.

3- تعريفة الرسوم الجمركية و استئناف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة وبعض المنتجات النفطية:

3-1 مادة الزبدة

تم بموجب المرسوم رقم 2-07-1220 الصادر في 25 من شوال 1428 (6 نونبر 2007)، وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة وذلك بهدف تأمين تموين كاف للسوق من هذه المادة تبعا لارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الحليبية في تلك الفترة.

في الوقت الراهن وأخذا بعين الاعتبار انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الحليبية من جهة، والإرادة المعبر عنها من أجل التقليص من النصوص الخاصة المستثناة من نظام الحق العام، يقترح استئناف تحصيل رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة.

غير أنه ولتفادي إلحاق الضرر بالمستهلك المغربي، يقترح تطبيق رسم استيراد أدنى بنسبة 2,5% عوض 25% الواردة حاليا في تعريفة رسوم الاستيراد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير تطلب نسخ المرسوم رقم 1220-07-1 الصادر بتاريخ 25 من شوال 1428 (6 نونبر 2007) المتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الزبدة.

3-2 بعض المنتجات النفطية

تم بموجب الفقرة II من المادة 3 المكررة من قانون المالية رقم 02-45 للسنة المالية 2003 المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 362-02-1 الصادر بتاريخ 26 من شوال 1423

(31 ديسمبر 2002) وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات النفطية وذلك قصد ضمان تموين منتظم للسوق الوطني.

وفي أفق تحرير أسعار بعض المنتجات النفطية وبالنظر إلى النظام التعريفي التفضيلي الذي تستفيد منه هذه المنتجات في إطار اتفاقيات التبادل الحر، اتضح أن وقف استيفاء رسم الاستيراد أصبح بدون جدوى. وعليه، يقترح إعادة استيفاء هذا الرسم على المنتجات المذكورة.

4- الضريبة الداخلية على الاستهلاك: تنسيق الجباية المطبقة على بعض أنواع التبغ المصنع.

يهدف الاقتراح المقدم إلى تنسيق الجباية المطبقة على بعض أنواع التبغ المصنع مع أحسن المعايير الدولية.

وعليه، يقترح الرفع من مبلغ الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ الرهيف المقطع المعد لتلفيف السجائر وتبغ الشيشة أو الأركيله (معسل).

5- نظام جبائي تفضيلي

تم بموجب قانون المالية لسنة 2013، منح المغاربة القاطنين بالخارج الذين تعادل أعمارهم أو تفوق 60 سنة تخفيض بنسبة 85% على القيمة عند استيراد سياراتهم.

وبهدف تشجيع هذه الفئة من الأشخاص الذين قدموا خدمات جليلة للوطن، يقترح الرفع من هذا التخفيض إلى نسبة 90% عوض نسبة 85% الجاري بها العمل.

ب - الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

تندرج التدابير الجبائية المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في إطار مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية، انسجاما مع التزامات الحكومة في التفعيل التدريجي للاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للجبايات المنعقدة في 29 – 30 أبريل 2013 من جهة، وتطبيقا للتوجيهات المدرجة في المذكرة التأطيرية لرئيس الحكومة الصادرة بتاريخ 6 غشت 2015.

وللتذكير، فقد وضعت المناظرة السالفة الذكر أسس إصلاح تدريجي للنظام الجبائي يهدف إلى تحقيق عدالة جبائية أكبر، تتجلى أساسا في توسيع الوعاء الضريبي وخلق الظروف الملائمة للمنافسة الشريفة بين جميع المقاولات وذلك عن طريق إلغاء الاختلالات الضريبية وتقليص وعقلنة النفقات الجبائية والسعي للتوصل إلى نجاعة أكثر سواء على مستوى مردودية الموارد الجبائية أو على مستوى تحسين تدبير المادة الجبائية والعلاقات بين الملزمين والإدارة الضريبية.

وعلى صعيد آخر، فقد أكدت الرسالة التأطيرية السالفة الذكر على ضرورة مواصلة إصلاح النظام الجبائي الوطني من خلال اتخاذ تدابير تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي وإصلاح

الضريبة على القيمة المضافة والحد من الإعفاءات غير المبررة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا محاربة الغش والتملص الضريبي.

ومن جهة أخرى، فإن تكريس مبدأ التشاور والنهج التشاركي من طرف المديرية العامة للضرائب عبر تنظيم عدة لقاءات مع شركائها، مكنها من الاستجابة لبعض المطالب المقترحة من طرف المهنيين.

وعليه، فإن التدابير الجبائية المقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016 تهم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل والتمبر والضريبة الخصوصية السنوية على السيارات وكذا تدابير مشتركة.

1- تدابير خاصة بالضريبة على الشركات

1-1- إلغاء إمكانية خصم الحد الأدنى للضريبة

حاليا تنص المادة 144 من المدونة العامة للضرائب على امكانية خصم الحد الأدنى للضريبة المؤدى عن كل سنة محاسبية من مبلغ الضريبة المستحق عن السنوات المحاسبية الثلاث الموالية في حدود معينة.

إلا أن نظام الخصم هذا يمس بمبدأ الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه في نفس المادة والذي ينص على ضرورة دفع مبلغ مساهمة دنيا من لدن الخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل برسم كل سنة محاسبية حتى في حالة غياب ربح ومن المفروض أن تظل هذه المساهمة كسبا للخزينة دون إمكانية استرجاعها لاحقا من طرف الملزم عن طريق خصمها من مبلغ الضريبة المستحق عن السنوات المحاسبية الموالية كما هو معمول به حاليا.

ولتصحيح هذا الوضع وتكريس مبدأ الحد الأدنى للضريبة في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية، يقترح إلغاء نظام خصم الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه حاليا في المادة 144-I –"هاء" السالفة الذكر لكي تبقى هذه المساهمة مكسبا نهائيا للخزينة.

1-2- تحديد مبلغ التكاليف القابلة للخصم الذي يتم تسديده نقدا في 10 000 درهم عن كل يوم و عن كل مورد

حاليا، لا تخصم من الحصيلة الخاضعة للضريبة إلا في حدود 50% من مبلغ النفقات المترتبة على التكاليف، إذا كان مبلغها المحرر فاتورة في شأنه يساوي أو يتجاوز عشرة آلاف درهم ولم يتم إثبات تسديدها بشيك مسطر وغير قابل للتظهير أو كمبيالات أو بطريقة مغناطيسية للأداء أو تحويل بنكي أو وسيلة إلكترونية أو مقاصة.

إلا أنه لوحظ مع الممارسة أن بعض الملزمين يلجؤون الى تجزيء الفواتير، لتمكين زبنائهم من الأداء نقدا دون التعرض للجزاء السالف الذكر.

ومن أجل وضع حد لهذه الممارسات، يقترح تحديد مبلغ التكاليف القابلة للخصم في 10.000 درهم عن كل يوم وعن كل مورد.

1-3- توضيح الإعفاء الدائم المخول لبعض الهيئات

نص قانون المالية لسنة 2010 على تدبير يستثني كل الأشخاص الذين يستفيدون من الإعفاء الكلي الدائم من الضريبة على الشركات من:

- تخفيض 100% على الربائح المقبوضة؛
- إعفاء زائد القيمة برسم تفويت القيم المنقولة.

غير أن الدورية رقم 718 المتعلقة بالتدابير الجبائية المدرجة في القانون المالي السالف الذكر، نصت على الإبقاء على هذه الامتيازات بالنسبة لبعض الهيئات التي يتمحور نشاطها الأساسي حول تلقي هذه العائدات المالية.

وبالتالي، يهدف التدبير المقترح إلى تكريس ما هو معمول به حاليا بالمذكرة السالفة الذكر ويتعلق الأمر بالشركات غير المقيمة، والبنك الإسلامي، والبنك الأفريقي للتنمية، والشركة المالية الدولية، ووكالة بيت مال القدس، والهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وصناديق التوظيف الجماعي للتسنيد، وهيئات توظيف رأس المال بالمجازفة ومؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان.

1-4- توضيح إعفاء الربائح الموزعة من طرف الشركات القابضة الحرة

تنص المقتضيات الجبائية الحالية على إعفاء الربائح الموزعة من طرف الشركات القابضة الحرة (holding offshore) على مساهميها باعتبار رقم الأعمال المطابق للخدمات المعفاة من الضريبة، في حين أن الشركات المذكورة غير معفاة من الضريبة وإنما تخضع لضريبة جزافية بالنسبة للعمليات المنجزة.

ومن أجل توضيح هذه المقتضيات، يقترح تعويض عبارة "باعتبار رقم الأعمال المطابق للخدمات المعفاة من الضريبة بعبارة "باعتبار الأرباح المترتبة عن الأنشطة التي تخول الاستفادة من الضريبة الجزافية.

1-5- توضيح طريقة احتساب الدفعات المستحقة عن الشركات التي استنفذت مدة الإعفاء المؤقت

تعد حاليا السنة المحاسبية المرجعية بالنسبة للشركات المعفاة مؤقتا من أداء الحد الأدنى للضريبة وكذا الشركات المعفاة من مجموع الضريبة على الشركات هي آخر سنة محاسبية طبقت برسمها الإعفاءات.

وتحدد بالتالي، الدفعات المستحقة عن السنة المحاسبية الجارية استنادا إلى مبلغ الضريبة أو مبلغ الحد الأدنى الذي كان يستحق دفعه في حالة عدم الإعفاء، مما يؤدي إلى احتساب الدفعات بالسعر الكامل (30%).

ولتفادي المنازعات والصعوبات العملية الناجمة عن هذه الوضعية، يقترح أن تحدد الدفعات المستحقة عن السنة المحاسبية الجارية استنادا إلى مبلغ الضريبة أو مبلغ الحد الأدنى الذي كان يستحق دفعه في حالة تطبيق الأسعار الجاري بها العمل برسم السنة المحاسبية الحالية.

1-6- اعتماد أسعار نسبية للضريبة على الشركات حسب شرائح الربح

لأجل تكريس العدالة الجبائية والمساواة في تحمل التكاليف العمومية بين كل الخاضعين للضريبة وتعزيز تنافسية المقاولات المغربية قصد مواجهة تحديات العولمة والانفتاح على الأسواق الخارجية وكذا رفع نجاعة النظام الجبائي في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل ميزانية الدولة، يقترح إرساء الجدول التالي للأسعار النسبية، يأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباح المنشآت بهدف فرض ضريبة عادلة على الصعيد الجبائي والاقتصادي:

- 10% بالنسبة لشريحة الحصيلة الخاضعة للضريبة التي تساوي أو تقل عن 300.000 درهم ؛
- 20% بالنسبة لشريحة الحصيلة الخاضعة للضريبة التي تفوق 300.000 درهم وتساوي أو تقل عن مليون (1000.000) درهم ؛
- 30% بالنسبة لشريحة الحصيلة الخاضعة للضريبة التي تفوق مليون درهم وتساوي أو تقل عن خمسة ملايين درهم ؛
- 31% بالنسبة لشريحة الحصيلة الخاضعة للضريبة التي تفوق خمسة ملايين درهم.
- مع العلم أن القطاع المالي يظل خاضعا للضريبة بسعر 37%.

2- تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

1-2- منح نفس الامتيازات الضريبية المطبقة على عقود المرابحة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك

حاليا، تنص أحكام المدونة العامة للضرائب على تمتيع التمويل عبر منتوج مرابحة من امتيازات جبائية فيما يتعلق باقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية، لاسيما الامتياز المتعلق بخصم، في حدود 10% من مجموع الدخل المفروضة عليه الضريبة، مبلغ الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا في إطار عقد المرابحة مع مؤسسات الائتمان أو الهيآت المعتبرة في حكمها.

تبعا لصدور القانون رقم 103 – 12 بتاريخ 24 ديسمبر 2014 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها والذي يقنن تسويق المنتوجات والخدمات التي لا تدر فوائد ورغبة في مقاربة الأحكام التشريعية لهذه المنتوجات مع أفضل الممارسات الدولية، يقترح تمتيع

تمويل "الإجارة المنتهية بالتمليك" بنفس المعاملة الجبائية المطبقة على تمويل المرابحة في مجال اقتناء العقارات وتمكين الخاضع للضريبة الذي يبرم عقدا في إطار الإجارة المنتهية بالتمليك بغرض تملك مسكن رئيسي:

- من الاستفادة من خصم مبلغ هامش الكراء المؤدى من طرف الخاضع للضريبة في إطار عقد "إجارة المنتهية بالتمليك" إلى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها في حدود 10% من مجموع دخله المفروضة عليه الضريبة ؛

- أو من خصم المبالغ المدفوعة لتسديد تكلفة الشراء ومبلغ هامش الكراء المؤدى من طرف الخاضع للضريبة في إطار عقد "إجارة منتهية بالتمليك" إلى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتبرة في حكمها من أجل اقتناء مسكن اجتماعي مخصص لسكناه الرئيسية؛

- بالأخذ بعين الاعتبار المدة التي شغلها الخاضع للضريبة باعتباره مكتري للعقار الذي خصصه لسكناه الرئيسية في احتساب مدة 6 سنوات اللازمة للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية؛

- بالأخذ بعين الاعتبار من أجل احتساب الربح العقاري، ثمن التكلفة ومبلغ هامش الكراء في حالة تفويت العقار الذي تم اقتناؤه في إطار العقد السالف الذكر.

2-2- الإبراء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة للخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي

حاليا، يجب على الخاضعين للضريبة على الدخل المتوفرين على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي أن يوجهوا، قبل فاتح مارس من كل سنة، في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم أو يسلموا مقابل وصل، إلى مفتش الضرائب إقرارا بمجموع دخلهم خلال السنة السابقة.

غير أنه لوحظ أن معظم الإقرارات المودعة من طرف الخاضعين للضريبة في هذا الاطار تتضمن نفس المعلومات الواردة في إقرارات السنوات السابقة، مما ينتج عنه تكلفة تسيير زائدة على الإدارة وعبء على الملزم.

وعليه، ومن أجل عقلنة تدبير هذه الإقرارات، يقترح إبراء الخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي من الإدلاء بالإقرار السنوي وفق الشروط التالية:

- يجب أن يحدد الربح السنوي للخاضعين للضريبة على أساس الربح الأدنى وأن يكون مبلغ الواجبات الأصلية المترتب عليهم يساوي أو يقل عن 5.000 درهم ؛

- يجب أن يظل الخاضع للضريبة مزاولا لنفس النشاط ؛

- يجب أن يظل الربح الجزافي الناتج عن مزاولة هذا النشاط أقل من الربح الأدنى.

وفي حالة عدم توفر الشروط السالفة الذكر، يجب على الخاضعين للضريبة الإدلاء بإقرار مجموع دخلهم حسب الشكل والآجال المنصوص عليهما في المادة 82 من المدونة العامة للضرائب.

2-3- تمديد أجل شغور عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية، للاستفادة من إعفاء الربح المحصل عليه جراء تفويته من ستة أشهر إلى سنة

تنص الأحكام الحالية للمادة 63 – II- باء من المدونة العامة للضرائب على إعفاء الربح المحصل عليه من تفويت عقار أو جزء عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية منذ ستة سنوات على الأقل في تاريخ التفويت المذكور.

وتمنح للخاضع للضريبة مدة أقصاها ستة أشهر تبتدئ من تاريخ الإخلاء، لإنجاز عملية التفويت السالفة الذكر.

وتعد هذه المدة غير كافية بالنسبة للخاضع للضريبة لتفويت العقار المذكور والاستفادة بالتالي من الحق في الاعفاء.

ولتبسيط شروط الاستفادة من الاعفاء السالف الذكر، يقترح تمديد أجل شغور المسكن من ستة أشهر إلى سنة.

2-4- تبسيط التدبير المتعلق بالخصم في حالة اقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية في إطار الملكية المشاعة

حاليا تنص المقتضيات الواردة في المادة 28- II من المدونة العامة للضرائب، في حالة اقتناء عقارات بغرض تملك مسكن رئيسي في إطار الملكية المشاعة، على خصم مبلغ فوائد القروض أو مبلغ الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا في إطار عقد المرابحة في حدود 10% من مجموع دخل الخاضع للضريبة، بالنسبة لكل مالك على الشياع حسب حصته في المسكن الرئيسي.

وعلى سبيل المثال، في حالة اقتناء أو بناء عقار مخصص للسكنى الرئيسية من طرف شخصيين في إطار الملكية المشاعة في حدود 50% بالنسبة لكل واحد منهما، فإن خصم 10% من مجموع دخلهما لا يتم حسب المقتضيات الحالية الواردة في المدونة العامة للضرائب إلا في حدود 50% من مبلغ فوائد القروض أو مبلغ الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا، رغم تمويل الملك المشاع بأكمله من طرف شخص واحد. وبالتالي، لا يستفيد الخاضع للضريبة من جراء تطبيق هذه المقتضيات.

ورغبة في تشجيع الخاضعين للضريبة على اقتناء عقارات مشاعة بغرض تملك مسكن رئيسي وتمتيعهم بالحق في خصم مجموع مبلغ فوائد القروض في حدود 10% ، يقترح حذف

المقتضيات المتعلقة بالسقف المحدد بالنسبة لخصم فوائد القروض بالنسبة لكل مالك على الشياع حسب حصته في المسكن الرئيسي.

2-5- تغيير طريقة تحصيل الضريبة المترتبة على الدخول المهنية و الفلاحية بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة بما فيهم الخاضعين للضريبة المزاولين لمهن حرة

حاليا، تفرض الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية والفلاحية للخاضعين للضريبة عن طريق إصدار أمر بتحصيلها بعد إيداع اقرارهم السنوي العام بالدخل، بما فيهم الخاضعين للضريبة المزاولين للمهن الحرة المحددة بموجب المرسوم رقم 2.15.97 الصادر في 10 جمادى الاخرة 1436 (31 مارس 2015) والملزمين بإيداع وأداء الضريبة بطريقة الكترونية.

إلا أن كيفية تحصيل هذه الضريبة أصبحت غير ملائمة خاصة بعد إحداث إلزامية الإقرار والأداء الالكترونيين وتعميمهما على الخاضعين للضريبة السالفي الذكر ابتداء من فاتح يناير 2017.

وعليه ورغبة في تبسيط طريق تحصيل الضريبة بالنسبة لهؤلاء الملزمين، يقترح تغيير طريقة تحصيل ضرائبهم عن طريق إصدار أمر بالتحصيل إلى تحصيلها بواسطة الأداء التلقائي لدى قابض إدارة الضرائب.

ويبقى تحصيل الضريبة برسم الدخول المهنية المحددة وفق النظام الجزافي عن طريق إصدار أمر بالتحصيل.

2-6- منح الاستفادة من خصم 40% للدخول الناشئة عن إيجار عقارات زراعية

حاليا، تستفيد الدخول العقارية الخاضعة للضريبة على الدخل الناتجة عن العقارات المبنية وغير المبنية مهما كان نوعها من تخفيض جزافي نسبته 40% لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة.

إلا أن الدخول الناشئة عن إيجار العقارات الزراعية بما فيها المباني والمعدات الثابتة والمتحركة المرتبطة بها تخضع للضريبة على الدخل، دون تطبيق الخصم المشار اليه أعلاه.

رغبة في ملائمة النظام الجبائي المطبق على جميع الدخول العقارية، يقترح تعميم الاستفادة من الخصم المشار إليه بالنسبة للدخول العقارية الفلاحية.

2-7- تغيير أجل إيداع الإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة لأصحاب الدخول المهنية المحددة حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة

تنص الأحكام الحالية للمادة 82-I من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بأجل إيداع الإقرار السنوي بمجموع الدخل على إلزامية الإدلاء بهذا الإقرار بالنسبة للخاضعين للضريبة المحددة دخولهم حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة قبل فاتح أبريل من كل سنة.

غير أنه تبعا لاقتراح تغيير طريقة تحصيل الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة السالفي الذكر، ولتفادي الاكتظاظ الذي يحصل عند إيداع الإقرار المشار إليه أعلاه، ورغبة في تحسين الخدمات المقدمة للملزمين وتمكينهم من القيام بالتزاماتهم الضريبية في أحسن الظروف يقترح تحديد الأجل المقرر لإيداع الإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة لهؤلاء الخاضعين للضريبة "قبل فاتح ماي" من كل سنة عوض "قبل فاتح أبريل".

وتبعا للاقتراح السالف الذكر، يقترح للملاءمة التنصيص كذلك على نفس الأجل عند اختيار الأنظمة السالفة الذكر من طرف الخاضعين للضريبة المحددة دخولهم المهنية حسب نظام الربح الجزافي.

3- تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

3-1- مواصلة إصلاح الضريبة على القيمة المضافة

3-1-1- تطبيق سعر 20% على عمليات النقل السككي:

تخضع حاليا عمليات نقل المسافرين والبضائع للضريبة على القيمة المضافة بسعر 14% مع الحق في الخصم طبقا لمقتضيات المادة 99-3° – أ) من المدونة العامة للضرائب.

وفي إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الهادف إلى إلغاء حالة المصدم (دين الضريبة) الذي يعاني منه المكتب الوطني للسكك الحديدية، يقترح تطبيق السعر العادي البالغ 20% على عمليات النقل السككي ابتداء من فاتح يناير 2016.

3-1-2- إعفاء عمليات استيراد الطائرات

تخضع حاليا عمليات استيراد الطائرات للضريبة على القيمة المضافة بسعر 20% طبقا لمقتضيات المادة 121 من المدونة العامة للضرائب.

وبغرض ملاءمة المعاملة الضريبية لاستيراد الطائرات مع ما هو معمول به على الصعيد الدولي، يقترح إعفاء عمليات استيراد الطائرات المخصصة للنقل الجوي الدولي المنتظم وكذا التجهيزات وقطع الغيار المستعملة في إصلاح هذه الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة.

3-1-3- التنصيص على مسطرة التحصيل بصورة تلقائية في حالة عدم احترام شروط الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمساكن الاجتماعية

يدفع حاليا مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطبق على المساكن الاجتماعية المعفاة طبقا لمقتضيات المادة 92-°28 من المدونة العامة للضرائب لفائدة مقتني هذا النوع من السكن الذين يخصصونه لسكناهم الرئيسية وفق الشروط المنصوص عليها بالمادة I-93 من المدونة العامة للضرائب.

ولتحقيق الهدف المتمثل في تمتيع الأشخاص الذين يقومون فعليا بتخصيص هذا السكن لسكناهم الرئيسية من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على شكل تسبيق يساوي مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المذكور أعلاه، يقترح، في حالة عدم تقديم المقتني للوثائق التي تثبت تخصيص السكن المذكور للسكنى الرئيسية لمدة أربع سنوات، تطبيق مسطرة للتحصيل بصورة تلقائية على التسبيق السالف الذكر عن طريق قائمة الإيرادات وكذا تطبيق الغرامات والزيادات والذعائر المتعلقة بها.

4-1-3- تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية

يمنح حاليا إرجاع الضريبة على القيمة المضافة للمنشآت التي تنجز عمليات معفاة من هذه الضريبة أو معفاة مع وقف استيفائها وفقا لمقتضيات المادتين 92 و94 من المدونة العامة للضرائب.

وفي إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة و كذا تطبيق الاقتراحات المنبثقة عن المناظرة الوطنية للجبايات الهادفة إلى حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع، يقترح الشروع في تطبيق تعميم الإرجاع المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة وذلك بالبدء بإرجاع هذه الضريبة في مرحلة أولى بالنسبة للسلع التجهيزية المقتناة ابتداء من فاتح يناير 2016.

يجب التذكير أن إعفاء السلع التجهيزية لمدة 36 شهرا الممنوح للمقاولات الحديثة النشأة يبقى ساري المفعول.

5-1-3- التنصيص على نظام خاص للضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للصناعة الغذائية

يتحمل حاليا قطاع الصناعة الغذائية الضريبة على القيمة المضافة بسعر 20% دون إمكانية خصم الضريبة على القيمة المضافة التي تتحملها بعض العناصر الداخلة في الإنتاج على اعتبار أن المنتوجات الفلاحية غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

وبحسب المهنيين، فإن هذه الوضعية تجعل القطاع المهيكل غير تنافسي حيث إنها تشجع على تكاثر الوحدات العاملة في القطاع غير المهيكل. و عليه، يلتمس المهنيون إخضاع

الصناعة الغذائية لنظام خاص يمكن من استرداد الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على كل العناصر الداخلة في الإنتاج وخصوصا منها ذات الأصل الفلاحي وذلك بهدف تضريب القيمة المضافة الحقيقية الناتجة عن القطاع.

استجابة لهذه المطالب، يقترح إنشاء آلية تمكن من الحق في استرداد الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة على شراء المنتجات الفلاحية غير المحولة.

ويندرج هذا المقترح في إطار توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الرامية إلى الحد من الصعوبات الجبائية التي تعترض قطاعا يكتسي أهمية بالغة في تنمية القطاع الفلاحي من حيث الاستثمار وخلق فرص الشغل ويشكل ركيزة أساسية من ركائز مخطط المغرب الأخضر.

3-1-6- مراجعة سعر المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى

يخضع حاليا المبنى المخصص للسكن الشخصي الذي يسلمه الشخص لنفسه والذي تتعدى مساحته 300 متر مربع للمساهمة الاجتماعية للتضامن المحددة في 60 درهما عن المتر المربع من المساحة المغطاة لكل وحدة سكنية.

بهدف تحقيق العدالة الجبائية، يقترح تعويض السعر الثابت المحدد في 60 درهما بجدول تصاعدي للأسعار يأخذ بعين الاعتبار القدرة على المساهمة لمختلف الشرائح المعنية بما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى مع الاحتفاظ بالإعفاء بالنسبة للمساحات المغطاة التي لا تتعدى 150 مترا مربعا، وذلك كما يلي:

المساحة المغطاة بالمتر المربع	السعر المطبق بالدرهم
0 - 150	معفاة
151 - 200	50
201 - 250	80
251 - 300	100
301 - 400	240
401 - 500	300
أكثر من 500	400

3-2- تدابير تتعلق بالتوضيح والتبسيط

3-2-1- ملاءمة سعر الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد على الشعير والذرة

تخضع حاليا عمليات استيراد الشعير والذرة للضريبة على القيمة المضافة بثلاثة أسعار مختلفة:

- 0% عندما تكون موجهة لتغذية الإنسان؛
- 10% عندما تكون موجهة لصنع غذاء الحيوان؛
- 20% في جميع الحالات الأخرى.

غير أنه تبين أن هذا التمييز في الأسعار حسب الاستعمال يشكل مصدرا لممارسات مضرة بالتنافسية نظرا لصعوبة تحديد المستهلك النهائي لهذه المواد.

وعليه، ولتفادي إمكانية توجيه هذه المواد لاستعمال مغاير لذلك المصرح به، يقترح تطبيق سعر موحد (10%) أيّا كان الاستعمال.

3-2-2- ملاءمة سعر الضريبة على القيمة المضافة على عمليات اقتناء السكن الشخصي عن طريق "الإجارة المنتهية بالتمليك"

تبعا لصدور القانون 12- 103 بتاريخ 24 دجنبر 2014 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها الذي ينص على تسويق المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنوك التشاركية التي لا تؤدي إلى تحصيل فوائد.

ولملاءمة المقتضيات الجبائية المطبقة على هذه المنتجات مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، يقترح منح نفس المعاملة الضريبية الخاصة بالمرابحة لفائدة "الإجارة المنتهية بالتمليك" العقارية وذلك ابتداء من فاتح يناير 2016.

بناء عليه، فإن اقتناء السكن الشخصي عن طريق "الإجارة المنتهية بالتمليك" العقارية من طرف أشخاص ذاتيين، يعتبر من الناحية الضريبية خاضعا للضريبة على القيمة المضافة بنفس السعر 10% المطبق على المرابحة.

3-2-3- فرض الضريبة على السلع المنقولة المستعملة على إثر تفويت الأصول التجارية

على إثر فرض الضريبة على القيمة المضافة على هامش الربح المطبق على السلع المنقولة المستعملة والمنصوص عليه بالمادة 125 المكررة من المدونة العامة للضرائب، يُقترح تتميم المادة 89 – 8 من المدونة السالفة الذكر من أجل فرض الضريبة على القيمة المضافة على السلع المنقولة المستعملة على إثر تفويت الأصول التجارية.

3-2-4- إلغاء الاتفاق السابق لتحديد المعامل السنوي للخصم

تنص المادة 104 من المدونة العامة للضرائب على أنه إذا كانت المنشآت تضم قطاعات حسب الأنشطة المهنية والتي تكون خاضعة بصورة مغايرة للضريبة على القيمة المضافة، جاز تحديد المعامل السنوي للخصم بصفة مستقلة بالنسبة لكل قطاع بعد موافقة إدارة الضرائب.

يهدف الاقتراح إلى إلغاء إلزامية الحصول على الموافقة المبدئية من الإدارة الضريبية لتحديد المعامل السنوي للخصم على اعتبار أن الخاضع للضريبة الذي يختار تصنيف الأنشطة التي يمارسها، بدافع من الشفافية المحاسبتية والجبائية، يقوم بالتصريح سنويا بالنسبة المئوية لمعامل الخصم تحت مسؤوليته الشخصية.

بناء عليه، يقترح إلغاء المادة 97 وتعديل المادتين 104 و118 من المدونة العامة للضرائب، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2016.

4- تدابير خاصة بواجبات التسجيل والضريبة الخصوصية السنوية على السيارات

4-1- تدابير خاصة بواجبات التسجيل

4-1-1- إعفاء عمليات تسليم الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري

انسجاما مع أهداف مخطط المغرب الأخضر، يقترح التنصيص على إعفاء عمليات تسليم القطع الأرضية المنجزة وفقا للظهير الشريف رقم 1.69.30 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليو 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، من واجبات التسجيل.

4-1-2- حصر تطبيق النسبة المخفضة 4% في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة للأراضي المرصدة للبناء

يعفى حاليا من الضريبة على الدخل الربح المحصل عليه من تفويت عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية، وكذا الأرض التي شيد فوقها البناء في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة، طبقا لأحكام المادة 63 (II- باء) من المدونة العامة للضرائب.

كما أن هذا الشرط المحدد في خمس (5) مرات المساحة المغطاة قد تم التنصيص عليه أيضا بالمادة 133 (I- واو- 1) من المدونة السالفة الذكر، فيما يخص تطبيق نسبة التسجيل المخفضة 4% على اقتناء المحلات المبنية.

إلا أنه في حالة اقتناء أراض مخصصة للبناء، تطبق عليها النسبة المخفضة 4% بدون أي تحديد للمساحة المغطاة.

وملاءمة مع مقتضيات المدونة العامة للضرائب، يقترح تطبيق النسبة المخفضة 4% في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة للأراضي المرصدة للبناء، وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة :

- للضريبة على الدخل فيما يخص إعفاء تفويتات العقارات التي يشغلها مالكوها كسكن رئيسي؛
- لواجبات التسجيل فيما يتعلق بتطبيق النسبة المخفضة 4% على اقتناء المحلات المبنية.

4-1-3- توضيح النظام الجبائي المطبق على عقود "الإجارة المنتهية بالتمليك"

حاليا، يخضع اقتناء العقارات أو الأصل التجاري لنظام جبائي موحد كيفما كان نمط تمويل هذه الاقتناءات: عن طريق القروض البنكية أو عقود المرابحة أو الائتمان الإيجاري العقاري.

ويتجلى هذا النظام الجبائي في تطبيق واجبات التسجيل مرة واحدة على ثمن الاقتناء :

- من طرف الأشخاص الذاتيين عند التمويل عن طريق القرض البنكي ؛
- من طرف المؤسسات المالية عند اللجوء إلى المرابحة أو القرض أو الائتمان الإيجاري العقاري.

إلا أن المدونة العامة للضرائب لم تنص على هذا النظام فيما يخص عقود "الإجارة المنتهية بالتمليك". لهذا يقترح تطبيق نفس النظام الجبائي على العقود السالفة الذكر ترسيخا لمبدأ الحياد الضريبي وملاءمة مع التدابير الجبائية المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل.

4-1-4- تخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود المثبتة لبعض عمليات الكراء المنجزة عن طريق الإيجار الحكري

في إطار مواكبة السياسة القطاعية للحكومة في المجال الصناعي والفلاحي، لاسيما مخطط المغرب الأخضر ولأجل تشجيع المشاريع الاستثمارية فوق الأراضي التابعة لأملاك الدولة، يقترح تخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة لواجبات التسجيل المطبقة على الإيجارات الحكرية المتعلقة بهذه الأراضي.

وبهذا الخصوص، يقترح تخفيض الأساس الخاضع للضريبة المحدد حاليا في عشرين (20) مرة الثمن السنوي للكراء وجعله محددا في مبلغ أكرية سنة واحدة، وذلك بالنسبة للإيجارات الحكرية المتعلقة بالأراضي التابعة لأملاك الدولة المعدة لإنجاز مشاريع استثمارية في القطاع الصناعي أو الفلاحي.

4-2- تدابير خاصة بالضريبة الخصوصية السنوية على السيارات

وفقا لمقتضيات المادة 179-III من المدونة العامة للضرائب، يتم أداء الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات:

- لدى قابض إدارة الضرائب أو المحاسب العمومي المأذون له بصفة قانونية من لدن إدارة الضرائب؛
- وكذا لدى هيآت أخرى لحساب المحاسب العمومي المختص، لاسيما وكالات التأمين على السيارات ووكالات بريد المغرب، وفق الكيفيات التي يحددها نص تنظيمي.

غير أن أداء هذه الضريبة لدى المؤسسات السالفة الذكر لم تتم بلورته على أرض الواقع. لذا، يقترح استخلاص الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات لدى الأبناك ولدى هيآت أخرى وذلك وفق الكيفيات التي يحددها نص تنظيمي.

5- تدابير مشتركة

5-1- تدابير مشتركة بين الضريبة على الشركات و الضريبة على القيمة المضافة و واجبات التسجيل

5-1-1- منح الإعفاء برسم الضريبة على الشركات و الضريبة على القيمة المضافة و واجبات التسجيل لمؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان

من أجل تعامل جبائي مماثل لجميع المؤسسات التي تعمل في المجال الصحي، يقترح إدراج الإعفاء الكلي الدائم من الضريبة على الشركات وواجبات التسجيل الذي تستفيد منه مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان، كما هو الشأن للمؤسسات الأخرى.

وقد تم منح الإعفاء الكلي الدائم من الضريبة على الشركات لفائدة هذه الجمعية منذ تأسيسها على اعتبار أنها جمعية غير هادفة للحصول على ربح.

ورغبة في منح نفس المعاملة الجبائية المخولة للجميع المؤسسات العاملة في المجال الصحي، يقترح إعفاء هذه المؤسسة من الضريبة على القيمة المضافة برسم السلع التجهيزية التي تقتنيها وإعفاؤها كذلك من نفس الضريبة بالنسبة للخدمات المقدمة من لدنها.

5-2- تدابير مشتركة بين جميع الضرائب

5-2-1- تبسيط الطعون أمام اللجان

في إطار تفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب، وتوصيات المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات، واقتراحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يقترح مراجعة النظام الحالي للطعون أمام اللجان المحلية لتقدير الضريبة واللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة بالشكل الذي يضمن فعالية هذه اللجان وضمان استقلاليتها مع ملاءمة اختصاصاتها مع حجم الملفات المعروضة عليها.

وعليه، يقترح إدخال جملة من التعديلات على مقتضيات مواد المدونة العامة للضرائب ذات الصلة بالموضوع.

5-2-2- مراجعة نظام الجزاءات

يندرج هذا التدبير في إطار تفعيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2013 الرامية إلى تحقيق معالجة عادلة في مجال الجزاءات، عن طريق ملاءمة الجزاءات الحالية مع

طبيعة الأخطاء المرتكبة، من خلال فرض عقوبات أشد على حالات الغش وتخفيف الجزاءات في حالة المخالفات التي لا تكتسي أهمية كبيرة.

وفي هذا الصدد يقترح ما يلي:

- **مقتضيات متعلقة بتخفيف الجزاءات :**

- تخفيض غرامة 15% إلى 5% في حالة الإدلاء بالإقرار خارج الأجل في مدة لا تتعدى ثلاثين يوما؛
- تخفيض ذعيرة 10% إلى 5% في حالة الأداء بتأخير لا يتعدى ثلاثين يوما؛
- تخفيض غرامة 15% إلى 5% على الواجبات التكميلية المترتبة في حالة الإدلاء التلقائي بإقرار تصحيحي خارج الأجل القانوني؛
- إحداث جزاء خاص بالإقرار والأداء الإلكترونيين، بتطبيق 1% على الواجبات المستحقة مع حد أدنى قدره 1000 درهم، وذلك عوض غرامة 15%.

- **مقتضيات متعلقة بتشديد الجزاءات :**

- رفع غرامة 15% إلى 20% في حالة تدخل الإدارة عن طريق فرض الضريبة بصورة تلقائية؛
- رفع غرامة 15% إلى 30% في حالة تصحيح أساس فرض الضريبة مع رفع ذعيرة التحصيل من 10% إلى 20% للمكلفين بجمع الضريبة المُخِلين بالتزاماتهم ورفع غرامة 15% إلى 20% في حالة تصحيح أساس فرض الضريبة للخاضعين للضريبة الآخرين؛
- الرفع من الجزاءات الجنائية في حالة الغش المتعمد وتبسيط مسطرة تطبيقها.

5-2-3- إحداث استثناء لقاعدة التقادم

لتمكين الادارة من الوسائل الضرورية الكفيلة بمحاربة التملص والتهرب الضريبيين، تماشيا مع التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات، يقترح تدعيم النظام الجبائي الحالي بالتنصيص على استثناء من القواعد العامة للتقادم يقضي بإمكانية إصدار الضريبة بعد أجل 4 سنوات و في حدود سقف 10 سنوات، قصد ضمان حقوق خزينة الدولة بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين لم يدلوا بإقراراتهم.

5-2-4-إحداث مسطرة خاصة بإمكانية إيداع إقرارات تصحيحية

في إطار تفعيل التوجهات الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب والرامية الى ارساء علاقات تشاركية مبنية على الثقة المتبادلة مع الخاضعيين للضريبة وقصد تمكين الادارة الجبائية

من تدارك الاخطاء المادية الواردة في الاقرارات الجبائية، يقترح إحداث مسطرة مبسطة تمكن الخاضعين للضريبة من إيداع إقراراتهم التصحيحية.

5-2-5- تدعيم حق الاطلاع

في إطار الرؤية الاستراتيجية للإدارة الجبائية والهادفة إلى تحسين تدبير الملف الضريبي للملزم وذلك من أجل ضبط الأسس المفروضة عليها الضريبة وكذا المعلومات اللازمة لإنجاز المراقبة الضريبية، يقترح تحسين المقتضيات الحالية التي تنظم حق الاطلاع المنصوص عليه بالمادة 214 من المدونة العامة للضرائب بالتدابير التالية:

- التنصيص على إلزامية الإدارة الضريبية بتوجيه رسالة إلى الملزم وفق الإجراءات المنصوص عليها بالمادة 219 من المدونة العامة للضرائب، تطلب منه الإدلاء بالوثائق والمعلومات الموجودة بحوزته؛
- توضيح طبيعة المعلومات أو الوثائق المطلوبة وكذا نوعها وطريقة تحميلها؛
- إلزام الخاضع للضريبة بالرد على الإدارة داخل أجل ثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ تسلمه طلب الاطلاع السالف الذكر؛
- الزيادة في مبلغ الجزاءات في حالة الإخلال بحق الاطلاع وذلك بتطبيق غرامة قدرها خمسمائة (500) درهم عن كل يوم تأخير في حدود خمسين ألف (50.000) درهم بالنسبة لكل طلب.

6-2-5- احداث التزامات الخاضعين للضريبة فيما يخص البيانات التي يجب أن تتضمنها الوثيقة المهنية الخاصة بالخدمات

حاليا، يتوجب على الخاضعين للضريبة على الشركات وللضريبة على الدخل وللضريبة على القيمة المضافة أن يثبتوا في الوثائق التي يسلمونها إلى زبنائهم أو إلى الغير، زيادة على البيانات المعتادة ذات الطابع التجاري، بعض المعلومات لاسيما رقم التعريف الضريبي وثمن وطبيعة البضائع المبيعة والخدمات المقدمة.

غير أن هذا الالتزام لا يشمل جميع الملزميين، نظرا لطبيعة بعض المهن المزاولة من طرف الخاضعين للضريبة و التي لا تسري عليها أحكام مدونة التجارة كالمهن الحرة على سبيل المثال.

ومن أجل تحقيق العدالة الجبائية والشفافية، يقترح التنصيص على مقتضى يلزم الخاضعين الذين ليست لهم صفة تاجر على أن يبينوا في جميع الوثائق التي يسلمونها إلى زبنائهم أو للغير، زيادة على المعلومات المتعلقة بهوية البائع أو مقدم الخدمات، رقم تعريفهم الضريبي المسلم من المصلحة المحلية للضرائب وكذا رقم القيد في الرسم المهني.

5-2-7- تخفيض المدة المخصصة لفحص المحاسبة

تنص حاليا مقتضيات المادة 212 – I من المدونة العامة للضرائب على أن المدة المخصصة لفحص المحاسبة محددة في ستة أشهر بالنسبة للمنشآت التي يقل رقم أعمالها عن خمسين مليون درهم واثنى عشر شهرا بالنسبة للمنشآت التي تحقق رقم أعمال يفوق ذلك.

ومن أجل تحسين مردودية ونجاعة فحص المحاسبة، يقترح تقليص المدة الزمنية كالتالي:

- من ستة (6) أشهر إلى ثلاثة (3) أشهر بالنسبة للمنشآت التي لا يتجاوز رقم أعمالها خمسين (50) مليون درهم، دون احتساب الضريبة؛
- من اثنى عشر (12) شهرا إلى ستة (6) أشهر بالنسبة للمنشآت التي يفوق رقم أعمالها خمسين (50) مليون درهم، دون احتساب الضريبة.

5-2-8- تعميم الإقرار والأداء بطريقة إلكترونية

لتمكين جميع المقاولات من الاستفادة من الإقرار والأداء بطريقة إلكترونية، يقترح تعميم هذه الإلزامية، ابتداء من فاتح يناير 2017، على جميع المقاولات كيفما كان مبلغ رقم أعمالها باستثناء المقاولات الخاضعة للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي. ويحدد شروط تطبيق هذا التعميم بموجب نص تنظيمي.

5-2-9- إحداث إلزامية تضمين رقم التعريف الموحد للمقاولة في جميع الوثائق التي يسلمها الخاضع للضريبة الى زبنائه وفي جميع الاقرارات الجبائية

يهدف التدبير المقترح إلى إحداث الزامية تضمين رقم التعريف الموحد للمقاولة في جميع الوثائق التي يسلمها الخاضع للضريبة إلى زبنائه وفي جميع الاقرارات الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

وللتذكير فإن رقم التعريف الموحد للمقاولة يهدف الى ملائمة مسطرة إحداث المقاولات وذلك من خلال تبسيط آلية منح التعريف السالف الذكر.

5-2-10- التنصيص على مطابقة اوراق اثباث النفقات لعمليات فعلية لتسليم السلع والخدمات

حاليا، تنص المقتضيات الجبائية على وجوب إثبات شراء جميع السلع والخدمات من بائع خاضع للرسم المهني بفاتورة أو أي ورقة إثبات اخرى بدون أي شرط يتعلق بمطابقة اوراق إثبات هذه النفقات لعمليات حقيقية لتسليم السلع أو تقديم الخدمات.

ومن أجل محاربة ظاهرة الفاتورات الشكلية، يقترح التنصيص على تدبير يلزم الخاضع للضريبة على أن تكون عمليات شراء السلع والخدمات مطابقة لعمليات فعلية لتسليم السلع وتقديم الخدمات.

II – مقتضيات مختلفة

أ. الرسم البيئي على البلاستيك

تم بموجب الفصل 12 من قانون المالية رقم 115-12 للسنة المالية 2013، إحداث رسم بيئي على اللدائن ومصنوعاتها المصنفة بالفصل 39 من تعريفة الرسوم الجمركية.

وقد حددت نسبة هذا الرسم في 1,5% يطبق على قيمة البضاعة وترصد حصيلة هذا الرسم لفائدة "الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة".

والهدف من هذا الرسم هو تعبئة الموارد الضرورية لتأهيل قطاع تجميع وإعادة معالجة النفايات من المواد البلاستيكية.

عمليا، تبين أن هذا الرسم يطبق كذلك على بعض المواد التي تعتبر ك"راتنجات" «résines» بمفهوم تعريفة الرسوم الجمركية، لكنها لا تستعمل في قطاع البلاستيك. ويتعلق الأمر أساسا ب"راتنجات" سائلة أو عبارة عن عجائن تستعمل في صناعة الصباغة.

وبهدف إعادة تأطير تطبيق هذا الرسم على المواد البلاستيكية فقط، يقترح عدم إخضاع الراتنجات السائلة أو عبارة عن عجائن المصنفة بالفصل 39 من تعريفة الرسوم الجمركية من مجال تطبيق هذا الرسم.

بالإضافة إلى هذا وحتى يتسنى تخفيض العبء الضريبي على المتعاملين الخاضعين للرسم البيئي على مواد البلاستيك، يقترح توسيع مجال تطبيق هذا الرسم ليشمل المنتجات والمصنوعات من البلاستيك المصنفة خارج الفصل 39 من تعريفة الرسوم الجمركية. وسيمكن هذا الإجراء من تخفيض نسبة هذا الرسم من 1,5% إلى 1%، مع الحفاظ على مستوى المداخيل السنوية المحصلة من خلال هذا الرسم في 177 مليون درهم .

ب. تحديد أتاوى احتلال الأملاك العامة من لدن المؤسسات العمومية ومتعهدي الشبكات العامة للمواصلات

يهدف هذا الإجراء إلى فرض إتاوة سنوية يدفعها مستغلو الشبكات العامة للمواصلات لفائدة الخزينة وذلك مقابل احتلال الأملاك العامة للدولة الموضوعة رهن تصرفهم قصد إقامة دعامات أو منشآت أو بنى تحتية موجهة لإقامة واستغلال شبكات المواصلات وستحدد مبالغ هذه الإتاوات بنص تنظيمي .

ت. الرسم المفروض على عقود التأمين

في إطار تفعيل القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات خاصة المادة 188 منه التي تحدد طبيعة وحصص الموارد التي على الدولة تخصيصها للجهات بموجب قوانين المالية، يقترح الرفع من حصة الرسم المفروض على عقود التأمين المخصصة لهذه الجهات لتنتقل نسبتها من 13% حاليا إلى 20%. وستمكن هذه الزيادة من تعزيز الموارد المخصصة للجهات من خلال هذا الرسم بمبلغ إضافي يناهز 226,36 مليون درهم. وسيصل المبلغ المخصص لهذا الغرض، خلال سنة 2016 إلى 501 مليون درهم مقابل 274,65 مليون درهم خلال سنة 2015.

وفي نفس السياق وبالنظر إلى المتغيرات الناتجة على تنزيل الحسابين الجديدين المنصوص عليهما بالمادة 142 من الدستور، "صندوق التأهيل الاجتماعي" و"صندوق التضامن بين الجهات"، سترصد حصة الجهات من حصيلة الرسم المشار إليه أعلاه للحساب المرصد لأمور خصوصيه المسمى :"الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات".

ث. منحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي ومنحة تكسير مركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير

يهدف هذا الإجراء إلى توسيع الاستفادة من منحة تكسير المركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، المنصوص عليها بقانون المالية رقم 13-110 لفائدة المركبات التي يفوق وزنها الإجمالي المأذون به محملة 8 أطنان، لتشمل المركبات التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3,5 أطنان.

وسيمكن توسيع دائرة المستفيدين من منحة التكسير المشار إليها أعلاه من محاربة الحظيرة المتهالكة لمركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير والتي يتراوح وزنها الإجمالي المأذون به محملة بين 3,5 و 8 أطنان.

ج. الموارد المرصدة للجهات

في إطار تفعيل القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات خاصة المادة 188منه، سيتم رفع الحصص المخصصة للجهات من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، خلال السنة المقبلة، لتنتقل إلى نسبة 2 % بدل 1% المطبقة حاليا.

ونتيجة لذلك، ستناهز الاعتمادات المتعلقة بالحصص المخصصة للجهات، خلال سنة 2016، مبلغا إجماليا يقدر ب 1691,4 مليون درهم، مقابل 801,2 مليون درهم خلال سنة 2015.

ح. تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية

في إطار تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 ،خاصة تلك التي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2016 نوعين من التدابير:

- تدابير تهم إعادة النظر في هيكلة جدول توازن الموارد وتكاليف ميزانية الدولة، وتحيين تقديم الجداول الملحقة لقانون المالية، وأيضا الكراسات الميزانياتية، بالإضافة إلى إحداث فصل جديد في ميزانية التسيير للميزانية العامة، مخصص للتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية؛
- تدابير تفرض إدخال مقتضيات جديدة في قانون المالية.

1- إحداث فصل جديد يسمى"النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية"

تطبيقا لمقتضيات المواد 14 و42 و58 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، يقترح إحداث فصل جديد ضمن ميزانية التسيير يسمى "النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية".

ويندرج إحداث هذا الفصل، الذي سيكون لاعتماداته طابعا تقديريا، في إطار تعزيز شفافية المالية العمومية وترسيخ مبدأ صدقية الميزانية، مما يستوجب إعادة النظر في بعض القواعد الميزانياتية والمحاسبية التي ترتكز خصوصا على:

- ادراج فصل التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ضمن تكاليف الميزانية العامة، مع إبرازه على مستوى جدول التوازن؛
- تقديم مبالغ الموارد الجبائية بالجدول - أ- من قانون المالية، بأرقام إجمالية بدون أية مقاصة من المنبع برسم التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

2- منع دفع مبالغ لفائدة حساب خصوصي للخزينة او مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة من طرف حساب مرصد لأمور خصوصية او مرفق اخرمن مرافق الدولة مسير بصورة مستقلة ، وحذف مفهوم اموال المساعدات المدفوعة انطلاقا من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

تمنع مقتضيات المادة 27 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية كل دفع لمبالغ لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة من طرف حساب مرصد لأمور خصوصية أو مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة، لكنها ترخص دفع مبالغ لفائدة الميزانية العامة خلال السنة المالية من حساب مرصد لأمور خصوصية أو من مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة.

ولملاءمة النصوص التي تنظم الحسابات الخصوصية للخزينة مع المقتضيات الجديدة السالفة الذكر، لاسيما تلك المتعلقة بدفع او تلقي مبالغ من طرف حسابات مرصدة لأمور خصوصية أو من مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة، يقترح تعديل الحسابات الخصوصية للخزينة المذكورة أدناه بهدف :

أ. حذف امكانية تزويد الحسابات الخصوصية للخزينة أو مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من طرف الحسابات المرصدة لأمور خصوصية أو مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بتغيير المقتضيات التشريعية المتعلقة بها؛

ب. حذف امكانية تحويل مبالغ لفائدة مكونات أخرى لميزانية الدولة عبر أموال المساعدة؛

ت. تمكين هذه الحسابات من تلقي مبالغ من الميزانية العامة؛

ث. تمكين هذه الحسابات من دفع مبالغ لفائدة الميزانية العامة.

وتهم هذه التدابير الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التالية :

1. صندوق محاربة آثار الجفاف؛
2. صندوق النهوض بتشغيل الشباب؛
3. صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
4. حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة؛
5. تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة؛
6. صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني؛
7. صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛
8. الحساب الخاص بالصيدلية المركزية؛
9. الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة؛
10. مرصدات المصالح المالية؛
11. صندوق التنمية الفلاحية؛
12. صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري؛
13. صندوق تحديث الإدارة العمومية؛
14. الصندوق الوطني الغابوي؛
15. الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون.

3- تجميع حسابات القروض وحسابات التسبيقات في صنف واحد للحسابات «حسابات التمويل»

في إطار عقلنة الحسابات الخصوصية للخزينة وتقليص عددها، عرفت حسابات التسبيق تنقيحا تدريجيا خلال السنوات الاخيرة إلى أن تم حذفها نهائيا.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي الذي ينص على خمسة أصناف للحسابات الخصوصية للخزينة عوض ستة. تم تجميع حسابات القروض وحسابات التسبيقات في صنف واحد للحسابات يسمى "حسابات التمويل".

خ. إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة التي لم تكن محل أمر بالأداء

تشمل اعتمادات الاستثمار المرحلة من سنة إلى أخرى وكذا أرصدة الالتزام المتعلقة بها، مبالغ مرتبطة بعمليات تتعلق بنفقات قديمة لم تتمكن المصالح المختصة من تصفيتها لأسباب إدارية أو مسطرية.

ولتسوية هذه الوضعية، يقترح إدراج مقتضى في مشروع قانون المالية لسنة 2016 يهدف إلى إلغاء ، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة من السنوات المالية 2012 وما قبل إلى سنوات 2013 وما يليها والمتعلقة بعمليات النفقات التي لم تكن محل أمر بالأداء ما بين فاتح يناير 2013 و31 ديسمبر 2015.

ويتم تمديد هذا الإلغاء إلى عمليات والتزامات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

د. إحداث مناصب مالية

يقترح برسم السنة المالية 2016، إحداث 25.948 منصبا ماليا موزعا على القطاعات الوزارية والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية بالإضافة الى 50 منصبا ماليا المخصصة لرئيس الحكومة .

ذ. التأهيل والمصادقة

1- التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية الحالي إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية بموجب مراسيم خلال سنة 2016، لمواجهة حاجيات مستعجلة أو غير متوقعة أثناء إعداد الميزانية .

وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان بقصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-2- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية

يهدف مقترح التأهيل الترخيص للحكومة لإحداث، بموجب مراسيم خلال السنة، حسابات خصوصية للخزينة خلال السنة المالية 2016. وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة والغير متوقعة.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في اقرب قانون للمالية.

1-3- في مجال إحداث مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية

يهدف هذا الاجراء الترخيص للحكومة أن تحدث، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، خلال السنة الماليـة 2016 .

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

وجدير بالإشارة أنه على الحكومة إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترا خيص المشار اليها اعلاه.

ر. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1- إحداث مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة

في إطار تحديث مصالح وزارة الثقافة وتحسين خدماتها، يقترح تحويل المؤسسات التالية الى مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة:

- **مسرح محمد السادس بوجدة**

تم فتح أبواب مسرح محمد السادس بوجدة للعموم سنة 014 . وقد بلغت تكلفة إنجازه 80 مليون درهم، بطاقة استيعابية تقدر ب 1200 مقعد، كما يحتوي على العديد من الورشات التقنية والتكوين في مهن العروض.

وقد حقق هذا المسرح مداخيل ذاتية عن طريق بيع تذاكر الدخول الى العروض، وكراء فضاءات العروض، وتنظيم التكوين والندوات وكذلك العروض الإشهارية.

- **المعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان**

ومن المتوقع بالنسبة للمعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان، أن تتم تقوية مداخيله الذاتية عبر تنظيم دورات تكوينية، وإنجاز الدراسات والخبرات في مجالات تدخله، فضلا عن كراء فضاءات الانشطة الثقافية .

- **المعهد الوطني لعلوم الاثار والتراث بالرباط**

من المتوقع تعزيز أنشطة هذا المعهد الذي ستصبح خدماته مؤدى عنها، مثل تسويق الانتاج المرتبط بنشاطه، إنجاز الدراسات والخبرات وأيضا تنظيم دورات التكوين المستمر.

2- ملاءمة توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع التقطيع الجهوي الجديد

في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة، يقترح إعادة النظر في توزيع المراكز الجهوية للاستثمار كمرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة تابعة لوزارة الداخلية، من اجل ملائمتها مع التقطيع الجهوي الجديد، وسينتقل عدد هذه المراكز من 16 مركز الى 12 ، أي مركز بكل جهة.

ولنفس الغاية، ستعرف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والتي تتشكل اغلبيتها من مراكز استشفائية، توزيعا يأخذ بعين الاعتبار التقطيع الجهوي الجديد.

3- تغيير مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة

- **"مصلحة الاستقبال والمساعدة وتقييم البرامج" تصبح "مصلحة التوجيه والدعم"**

في إطار إعادة هيكلة وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ، تغير تسمية "مصلحة الاستقبال والمساعدة وتقييم البرامج" لتصبح "مصلحة التوجيه والدعم".

للتذكير فإن المصلحة الحالية تقوم بالمهام التالية:

- تقديم المساعدات التقنية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل تسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي، واقتناء الأجهزة البيداغوجية؛
- دعم الجمعيات العاملة في الميدان.

- مصلحة وحدات الانتاج لإدارة السجون

في إطار إعطاء فعالية أكبر لمشاريع تأهيل السجناء تمهيدا لإعادة إدماجهم داخل المجتمع، يقترح توسيع عمليات التكوين المقدمة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ليشمل الأنشطة الفنية والحرفية بالإضافة إلى الأنشطة الفلاحية.

لذلك، يقترح تغيير تسمية هذا المرفق ليصبح "مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي" ليتمشى مع الهيكلة والمهام الجديدة لمصالح هذه الإدارة.

ز. الحسابـات الخصوصيـة للخزينــة

1- إحداث

- **"صندوق التأهيل الإجتماعي" و"صندوق التضامن بين الجهات"**

في إطار تنفيذ مقتضيات الدستور، والقانون التنظيمي المتعلق بالجهات، يقترح إحداث، حسابين مرصدين لأمور خصوصية :

- "صندوق التأهيل الإجتماعي" يوجه لسد العجز الحاصل في الجهات في مجالات التنمية البشرية والبنى التحتية والتجهيزات خصوصا:
  - الماء الصالح للشرب والكهرباء؛
  - السكن الغير اللائق؛
  - الصحة
  - التربية؛
  - شبكة الطرق والمواصلات.

- "صندوق التضامن بين الجهات" بهدف ضمان توزيع متكافئ للموارد والتقليص من التفاوت بين الجهات و تعزيز قدرات العمل والمبادرة لدى الجهات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والبيئية.

2- تغيير

"صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية"

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، سيتم وضع برنامج لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي ابتداء من 2016، ويهدف هذا البرنامج الى إعادة النظر في المقاربة المتعلقة بالتنمية المجالية والاجتماعية من أجل التخفيف من حدة التفاوتات السوسيواقتصادية بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق.

وعلى هذا الأساس، تم وضع خطة عمل مندمجة تخص البنى التحتية والتجهيزات الاجتماعية الأساسية (الطرق والمسالك القروية ونقط الماء والصحة والتربية) والأنشطة المواكبة السوسيوثقافية (الأنشطة المدرة للدخل والشغل ومكافحة الهشاشة والتنشيط السوسيوثقافي والرياضي).

وسيكلف إنجاز خطة العمل المشار إليها أعلاه مبلغا يناهز55,8 مليارا درهم منها 50 مليارا مخصصة للبنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية الأساسية .

وفي هذا الصدد يقترح :

- بتعيين الوزير المكلف بالفلاحة آمرا بالصرف مكان رئيس الحكومة؛
- تحمل هذا الحساب للنفقات المتعلقة ببرنامج القضاء على التفاوتات المجالية والاجتماعية بالعالم القروي.

" الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"

في إطار عقلنة وتنسيق تدخلات الحسابات الخصوصية للخزينة المخصصة لتمويل التنمية الجهوية، يقترح تغيير الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، من أجل تمكينه من تلقي مجموع المساهمات المنصوص عليها بمقتضى القانون التنظيمي للجهات، وبالتالي سيشكل هذا الحساب الوعاء الوحيد للموارد المخصصة للجهات.

وسيبلغ حجم سقف نفقات هذا الحساب 4.192.4 مليون درهم سنة 2016 ستوزع على النحو التالي:

- الحصص من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل المرصدة للجهات، والمحدد في 2% عن كل واحدة بمبلغ 1691.4 مليون درهم؛
- 20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين بمبلغ 501 مليون درهم؛

- المخصصات التكميلية السنوية من الميزانية العامة والتي ستبلغ 2000 مليون درهم برسم السنة المالية 2016.

"صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري و بالإعلانات وبالنشر العمومي"

يرمي التغيير المقترح إلى تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المرصودة لدعم الانتاج الاجنبي بالمغرب للأعمال السمعية والبصرية والسينما.

جدير بالإشارة إلى أن هذا التعديل، يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمغرب في ميدان تصوير الأفلام السينمائية الأجنبية، في سياق يتسم شدة المنافسة بين الدول، علما أنه في سنة 2014 تم إنجاز استثمارات في الانتاج السينمائي والتلفزي الاجنبي بالمغرب بلغت قيمتها 100 مليون دولار.

"صندوق تضامن مؤسسات التأمين"

يهدف التغيير المقترح إلى إعادة النظر في الحصة العائدة لهذا الحساب على إثر مراجعة أساس احتساب حصة ناتج هذا الرسم المرصدة للميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة المعنية كما يلي :

- 20% مخصصة الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات؛
- الباقي أي 80% سيخصص في حدود :
  - 50% للميزانية العامة ؛
  - 25 %لصندوق تضامن مؤسسات التامين؛
  - 25 %صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

"صندوق دعم التماسك الاجتماعي"

في إطار عقلنة الحسابات الخصوصية للخزينة، يقترح دمج "صندوق التبغ لمنح المساعدات" و"صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

ونتيجة لذلك فإن الحصة العائدة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك، ستنتقل من 4.5% الى 5.4%، تشكل منها 0.9% حصة "صندوق التبغ لمنح المساعدات".

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق التبغ لمنح المساعدات يعمل على منح مساعدات على شكل تعويضات وإعانات خاصة لفائدة الموظفين السابقين للإدارة ولذوي حقوقهم الذين لا يستفيدون من أنظمة التقاعد أو الذين يحصلون على معاشات شهرية تقل أو تساوي 500 درهم ، وسيضطلع بهذه المهمة من الآن فصاعدا صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

"الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي"

يرمي مقترح التغيير هذا إلى تمكين الحساب المعني من احتساب المبالغ المدفوعة لفائدة المؤسسات العمومية من أجل تمكينها من تمويل برامجها ومشاريعها التنموية المتوقعة في اطار استراتيجياتها القطاعية.

"الصندوق الخاص بالطرق"

يهدف التعديل المقترح إلى تمكين هذا الصندوق من تحمل النفقات المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية المرتبطة بإنجاز البنية التحتية الطرقية التابعة للدولة بالإضافة إلى التعويضات عن نزع الملكية للمنفعة العامة ومبالغ تمليك العقارات .

"صندوق تحديد الملك العام البحري والمينائي"

يسعى هذا الاجراء الى توسيع مجال عمل هذا الحساب لتمكينه من تحمل المساهمة في تمويل الدراسات والاشغال المنجزة في إطار اتفاقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص حول حماية وتثمين الملك العام البحري وبرامج إنجاز وتهيئة وصيانة واستغلال الملك البحري والمينائي .

ومن أجل ملائمة هذا الحساب مع المهام الجديدة المذكورة أعلاه، سيتم تغيير تسمية هذا الصندوق ليصبح على النحو التالي "صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي".

" صندوق تنمية الصيد البحري "

يقترح توسيع مجال تدخل هذا الصندوق، لتمكينه من تحمل المساهمة في تمويل أشغال تقوية ومواكبة المشاريع التنموية لقطاع الصيد البحري ودعم الأنشطة المتعلقة بالجمعيات والتعاونيات المكونة حصريا من النساء الناشطات بقطاع الصيد البحري، وكذلك دعم عمليات إنقاد الأرواح البشرية في البحر بالنسبة لعمليات إصلاح وترميم وحدات وقوارب الإنقاذ.

"الصندوق الوطني لحماية و تحسين البيئة"

يرمي التعديل المقترح الى تعزيز موارد هذا الحساب الخصوصي برصد 20% من حصيلة الغرامات المتعلقة بمخالفات مقتضيات القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، وتوسيع مجال تدخله من خلال تحمله النفقات المتعلقة بتشجيع القيام بالمشاريع النموذجية الاستثمارية في ميدان تثمين النفايات.

وفي هذا الصدد ستتغير تسمية وموضوع هذا الحساب لإدخال مفهوم التنمية المستدامة ليصبح " الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة".

- **" الصندوق الوطني للعمل الثقافي "**

يهدف التعديل المقترح الى توسيع مجال تدخل هذا الحساب لتمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بالمساهمات المدفوعة بموجب اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الوزارة المكلفة بالثقافة.

3- حذف

- **"الحساب المرصد لأمور خصوصية «صندوق الموازنة والتنمية الجهوية » حساب النفقات من المخصصات "الصندوق الخاص بالتنمية الجهوية » حساب النفقات من المخصصات«صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها"**

في إطار عقلنة الحسابات الخصوصية من خلال تقليص عددها، وبعد إحداث الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي نص عليها الدستور لفائدة الجهات، يقترح حذف الحسابات السالفة الذكر والتي لم يعد لوجودها أي مبرر.

- **الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " صندوق التبغ لمنح المساعدات "**

يقترح حذف الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التبغ لمنح المساعدات" بعد دمجه في "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، ورصد موارده ونفقاته لهذا الأخير.

الملاحق

لائحة الملاحق

ملحق رقم 1 : التوزيع حسب الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015.

ملحق رقم 2 : التوزيع حسب الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015.

ملحق رقم 3 : التوزيع حسب الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015.

ملحق رقم 1:

التوزيع حسب الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015 (1/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير - الموظفون و الأعوان 2015	الموظفون و الأعوان 2016	المعدات و النفقات المختلفة 2015	المعدات و النفقات المختلفة 2016	المجموع 2015	المجموع 2016	الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2015	الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2016	المجموع الإجمالي 2015	المجموع الإجمالي 2016	التغيرات %
جلالة الملك	26 292 000	26 292 000	517 164 000	517 164 000	543 456 000	543 456 000			543 456 000	543 456 000	0,00
البلاط الملكي	422 506 000	433 865 000	1 500 183 000	1 504 183 000	1 922 689 000	1 938 048 000	131 608 000	131 608 000	2 054 297 000	2 069 656 000	0,75
مجلس النواب	338 521 000	341 221 000	73 900 000	73 900 000	412 421 000	415 121 000	20 000 000	20 000 000	432 421 000	435 121 000	0,62
مجلس المستشارين	264 693 000	197 058 000	47 850 000	45 000 000	312 543 000	242 058 000		2 850 000	312 543 000	244 908 000	-21,64
رئيس الحكومة	89 250 000	90 206 000	467 127 000	518 599 000	556 377 000	608 805 000	704 000 000	764 000 000	1 260 377 000	1 372 805 000	8,92
المحاكم المالية	204 173 000	210 633 000	40 000 000	41 200 000	244 173 000	251 833 000	30 000 000	33 800 000	274 173 000	285 633 000	4,18
وزارة العدل والحريات	3 758 484 000	3 758 500 000	385 333 000	385 333 000	4 143 817 000	4 143 833 000	306 450 000	306 450 000	4 450 267 000	4 450 283 000	0,00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	1 489 530 000	1 761 500 000	586 000 000	586 000 000	2 075 530 000	2 347 500 000	183 000 000	205 000 000	2 258 530 000	2 552 500 000	13,02
وزارة الداخلية	15 573 128 000	16 250 815 000	3 363 622 000	3 583 622 000	18 936 750 000	19 834 437 000	2 006 888 000	2 006 888 000	20 943 638 000	21 841 325 000	4,29
وزارة الاتصال	70 907 000	70 925 000	1 184 020 000	1 213 770 000	1 254 927 000	1 284 695 000	387 780 000	395 480 000	1 642 707 000	1 680 175 000	2,28
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	5 384 535 000	5 803 000 000	2 840 000 000	3 193 500 000	8 224 535 000	8 996 500 000	800 000 000	896 000 000	9 024 535 000	9 892 500 000	9,62
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	39 809 423 000	38 924 937 000	4 042 369 000	4 044 984 000	43 851 792 000	42 969 921 000	2 467 500 000	2 783 445 000	46 319 292 000	45 753 366 000	-1,22
وزارة الصحة	7 441 876 000	7 523 969 000	4 154 500 000	4 256 965 000	11 596 376 000	11 780 934 000	1 500 000 000	2 500 000 000	13 096 376 000	14 280 934 000	9,04
وزارة الاقتصاد والمالية	2 208 569 000	2 259 739 000	378 490 000	383 690 000	2 587 059 000	2 643 429 000	200 910 000	189 070 000	2 787 969 000	2 832 499 000	1,60
وزارة الاقتصاد والمالية -تحملات مشتركة-					52 624 000 000	38 182 000 000	17 884 000 000	20 868 000 000	70 508 000 000	59 050 000 000	-16,25
وزارة الاقتصاد والمالية-التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية-						5 260 000 000				5 260 000 000	
وزارة السياحة	174 894 000	175 133 000	90 067 000	96 561 000	264 961 000	271 694 000	458 677 000	526 837 000	723 638 000	798 531 000	10,35
الأمانة العامة للحكومة	55 050 000	59 366 000	15 770 000	15 770 000	70 820 000	75 136 000	840 000	840 000	71 660 000	75 976 000	6,02
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	818 230 000	818 535 000	233 028 000	237 668 000	1 051 258 000	1 056 203 000	6 193 000 000	6 899 221 000	7 244 258 000	7 955 424 000	9,82
وزارة الفلاحة والصيد البحري	800 655 000	800 782 000	2 151 482 000	2 246 638 000	2 952 137 000	3 047 420 000	7 291 190 000	8 256 400 000	10 243 327 000	11 303 820 000	10,35
وزارة الشباب و الرياضة	450 395 000	460 596 000	191 000 000	191 000 000	641 395 000	651 596 000	1 000 000 000	1 300 000 000	1 641 395 000	1 951 596 000	18,90
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	414 789 000	480 716 000	2 205 000 000	2 416 000 000	2 619 789 000	2 896 716 000	961 235 000	961 235 000	3 581 024 000	3 857 951 000	7,73
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	31 508 000	31 264 000	37 265 000	37 762 000	68 773 000	69 026 000	12 540 000	12 240 000	81 313 000	81 266 000	-0,06
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	134 467 000	131 719 000	122 037 000	166 582 000	256 504 000	298 301 000	299 800 000	334 700 000	556 304 000	633 001 000	13,79
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	493 336 000	481 576 000	468 416 000	535 993 000	961 752 000	1 017 569 000	3 041 836 000	3 630 986 000	4 003 588 000	4 648 555 000	16,11
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	212 203 000	204 052 000	261 419 000	302 607 000	473 622 000	506 659 000	2 295 800 000	2 285 250 000	2 769 422 000	2 791 909 000	0,81
وزارة الثقافة	215 660 000	209 207 000	182 000 000	182 000 000	397 660 000	391 207 000	230 000 000	300 000 000	627 660 000	691 207 000	10,12
وزارة السكنى و سياسة المدينة	178 461 000	175 175 000	73 941 000	90 189 000	252 402 000	265 364 000	576 947 000	563 752 000	829 349 000	829 116 000	-0,03
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية	183 340 000	180 381 000	284 550 000	286 950 000	467 890 000	467 331 000	57 600 000	60 600 000	525 490 000	527 931 000	0,46

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016
مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015 (2/2)

- بالدرهم -

آمر بالصرف	التسيير: الموظفون و الأعوان 2015	التسيير: الموظفون و الأعوان 2016	التسيير: المعدات و النفقات المختلفة 2015	التسيير: المعدات و النفقات المختلفة 2016	التسيير: المجموع 2015	التسيير: المجموع 2016	الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2015	الاستثمار (اعتمادات الأداء) 2016	المجموع الإجمالي 2015	المجموع الإجمالي 2016	التغيرات %
الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	28 175 000	27 000 000	7 500 000	9 000 000	35 675 000	36 000 000	8 000 000	6 000 000	43 675 000	42 000 000	-3,84
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة	58 984 000	56 619 000	32 880 000	32 880 000	91 864 000	89 499 000	28 130 000	28 130 000	119 994 000	117 629 000	-1,97
إدارة الدفاع الوطني	22 221 301 000	22 820 801 000	5 375 010 000	5 517 510 000	27 596 311 000	28 338 311 000	4 315 990 000	4 293 490 000	31 912 301 000	32 631 801 000	2,25
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	52 474 000	52 664 000	71 897 000	69 897 000	124 371 000	122 561 000	2 685 000	5 685 000	127 056 000	128 246 000	0,94
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية					3 000 000 000	3 300 000 000			3 000 000 000	3 300 000 000	10,00
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	7 201 000	7 703 000	13 500 000	13 500 000	20 701 000	21 203 000	10 800 000	10 800 000	31 501 000	32 003 000	1,59
المندوبية السامية للتخطيط	302 923 000	303 370 000	134 727 000	139 094 000	437 650 000	442 464 000	30 718 000	30 885 000	468 368 000	473 349 000	1,06
المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	463 280 000	464 260 000	72 970 000	76 200 000	536 250 000	540 460 000	156 030 000	157 000 000	692 280 000	697 460 000	0,75
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	99 280 000	99 463 000	510 421 000	541 122 000	609 701 000	640 585 000	181 400 000	268 900 000	791 101 000	909 485 000	14,96
وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	47 051 000	97 463 000	504 017 000	504 700 000	551 068 000	602 163 000	98 472 000	87 000 000	649 540 000	689 163 000	6,10
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	23 184 000	23 678 000	368 000 000	402 000 000	391 184 000	425 678 000	46 200 000	98 600 000	437 384 000	524 278 000	19,87
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	894 382 000	894 557 000	596 670 000	596 670 000	1 491 052 000	1 491 227 000	159 000 000	159 000 000	1 650 052 000	1 650 227 000	0,01
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	65 951 000	67 031 000	45 000 000	45 000 000	110 951 000	112 031 000	12 000 000	12 000 000	122 951 000	124 031 000	0,88
المجموع الإجمالي	105 509 061 000	106 775 771 000	33 629 125 000	35 101 203 000	194 762 186 000	188 618 974 000	54 091 026 000	61 392 142 000	248 853 212 000	250 011 116 000	0,47

ملحق رقم 2:

التوزيع حسب الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015

- بالدرهم -

آمر بالصرف	نفقات التسيير		نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)		المجموع		التغيرات %
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	
رئيس الحكومة	8 000 000	18 000 000			8 000 000	18 000 000	125,00
وزارة العدل والحريات	900 000	900 000			900 000	900 000	0,00
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	20 000 000	20 000 000			20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الداخلية	243 500 000	245 000 000			243 500 000	245 000 000	0,62
وزارة الاتصال	12 500 000	12 500 000	9 110 000	9 110 000	21 610 000	21 610 000	0,00
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	5 000 000	5 000 000			5 000 000	5 000 000	0,00
وزارة الصحة	951 500 000	963 045 000	104 000 000	84 000 000	1 055 500 000	1 047 045 000	-0,80
وزارة الاقتصاد والمالية	75 000 000	85 000 000	1 000 000		76 000 000	85 000 000	11,84
وزارة السياحة	46 795 000	46 795 000	17 000 000	17 000 000	63 795 000	63 795 000	0,00
الأمانة العامة للحكومة	13 000 000	13 000 000			13 000 000	13 000 000	0,00
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	179 500 000	174 500 000	579 000 000	576 300 000	758 500 000	750 800 000	-1,02
وزارة الفلاحة والصيد البحري	62 350 000	62 850 000	24 000 000	24 000 000	86 350 000	86 850 000	0,58
وزارة الشباب و الرياضة	43 800 000	43 800 000			43 800 000	43 800 000	0,00
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20 000 000	20 000 000			20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	2 500 000	2 500 000	1 280 000	1 280 000	3 780 000	3 780 000	0,00
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	52 486 000	52 986 000	38 570 000	38 570 000	91 056 000	91 556 000	0,55
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	49 000 000	49 000 000	1 000 000	1 000 000	50 000 000	50 000 000	0,00
وزارة الثقافة	2 300 000	4 300 000			2 300 000	4 300 000	86,96
وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية	200 000	200 000			200 000	200 000	0,00
إدارة الدفاع الوطني	339 701 000	330 020 000	3 000 000	3 000 000	342 701 000	333 020 000	-2,82
المندوبية السامية للتخطيط	24 930 000	27 061 000	15 700 000	18 700 000	40 630 000	45 761 000	12,63
المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	14 000 000	14 000 000			14 000 000	14 000 000	0,00
وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	28 000 000	29 000 000	8 300 000	8 300 000	36 300 000	37 300 000	2,75
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5 500 000	5 500 000			5 500 000	5 500 000	0,00
المجموع الإجمالي	2 200 462 000	2 224 957 000	801 960 000	781 260 000	3 002 422 000	3 006 217 000	0,13

ملحق رقم 3 :

التوزيع حسب الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات
المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من
المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة
مع قانون المالية لسنة 2015

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
لنفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015

(1/2)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- بالدرهم -

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2015	نفقات 2016	التغيرات %
حسابات متعددة الآمرين بالصرف	الحساب الخاص بالمقتطعات من الرهان المتبادل	90 000 000	90 000 000	0,00
	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطية	5 000 000	5 000 000	0,00
	صندوق محاربة آثار الجفاف			
	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	680 000 000	710 000 000	4,41
	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	114 000 000	114 000 000	0,00
	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات	3 000 000 000	1 727 785 000	-42,41
رئيس الحكومة	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	300 000 000	300 000 000	0,00
	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3 095 996 000	3 095 996 000	0,00
	صندوق التكافل الاجتماعي			
وزارة العدل والحريات	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000	400 000 000	0,00
	صندوق التكافل العائلي	160 000 000	160 000 000	0,00
وزارة الداخلية	الصندوق الخاص بإنقاذ مدينة فاس			
	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	24 084 429 000	23 789 143 000	-1,23
	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000	200 000 000	0,00
	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	1 075 856 000	4 192 404 000	289,68
	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	566 500 000	566 500 000	0,00
	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000	30 000 000	0,00
	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الالكترونية و وثائق السفر	508 427 000	508 427 000	0,00
	صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة	464 000 000	714 000 000	53,88
	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	200 000 000	200 000 000	0,00
	صندوق التضامن بين الجهات			
وزارة الاتصال	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي	370 000 000	370 000 000	0,00
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22 500 000	22 500 000	0,00
وزارة الصحة	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 000 000 000	1 000 000 000	0,00
وزارة الاقتصاد والمالية	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 640 000 000	1 440 000 000	-12,20
	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	100 000 000	100 000 000	0,00
	صندوق أجرة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المكلفة بالمالية برسم مصاريف رقابة ومراقبة مقاولات التأمين وإعادة التأمين			
	مرصدات المصالح المالية	350 000 000	350 000 000	0,00
	صندوق الإصلاح الزراعي	10 000 000	10 000 000	0,00
	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية			
	الصندوق الخاص بالزكاة			
	صندوق ضمان مؤسسات التأمين	560 000 000	567 000 000	1,25
	صندوق مساندة بعض الراغبين في انجاز مشاريع			
	صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية	800 000 000	800 000 000	0,00

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 مقارنة مع قانون المالية لسنة 2015

(2/2)

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2015	نفقات 2016	التغيرات %
وزارة الاقتصاد والمالية	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة			
	صندوق دعم التماسك الاجتماعي	3 870 000 000	4 200 000 000	8,53
	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي			
	صندوق محاربة الغش الجمركي	390 000 000	390 000 000	0,00
	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000	360 000 000	0,00
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	الصندوق الخاص بالطرق	2 200 000 000	2 500 000 000	13,64
	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العامة البحرية والمينائية	16 000 000	16 000 000	0,00
وزارة الفلاحة والصيد البحري	صندوق التنمية الفلاحية	500 000 000	500 000 000	0,00
	صندوق تنمية الصيد البحري	75 000 000	80 000 000	6,67
	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	1 324 000 000	1 324 000 000	0,00
وزارة الشباب و الرياضة	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000	800 000 000	0,00
وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	الصندوق الخاص بتحسين عملية تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب			
	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	200 000 000	200 000 000	0,00
	صندوق التنمية الطاقية			
وزارة الثقافة	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20 000 000	20 000 000	0,00
وزارة السكنى و سياسة المدينة	صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري	2 420 000 000	2 000 000 000	-17,36
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة	صندوق تحديث الإدارة العمومية	10 000 000	10 000 000	0,00
إدارة الدفاع الوطني	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلم والعمل الإنساني والدعم برسم التعاون الدولي		200 000 000	
	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	40 000 000	50 000 000	25,00
المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	الصندوق الوطني الغابوي	400 000 000	500 000 000	25,00
	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	16 000 000	16 000 000	0,00
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة		30 000 000	
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	120 000 000	120 000 000	0,00
مجموع الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		**52 587 708 000**	**54 778 755 000**	**4,17**

حسابات النفقات من المخصصات

- بالدرهم -

آمر بالصرف	بيان الحساب	نفقات 2015	نفقات 2016	التغيرات %
رئيس الحكومة	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية			
إدارة الدفاع الوطني	اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	10 200 000 000	10 800 000 000	5,88
	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق			
المندوبية السامية للتخطيط	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000	500 000	0,00
مجموع حسابات النفقات من المخصصات		**10 200 500 000**	**10 800 500 000**	**5,88**